دراسـات اقتصادية إسـلامية

المجلد الثالث عشر العدد الثاني محرم ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦ م)

المحتويات

أوراق مؤتمر الإسهامات الاقتصادية لابن خلدون

مؤتمر الإسهامات الاقتصادية لابن خلدون

مدريد ١٢ – ١٤ شوال ١٤٢٧هـ، ٣-٥ نوفمبر ٢٠٠٦م

بمناسبة مرور ٦٠٠ عام على وفاة العلامة عبد الرحمن بن خلدون رحمـه ا ، عقد المركز الثقافي الإسلامي بمدريد بالتعاون مع البنـك الإسـلامي للتنميـة والجامعة الوطنية المفتوحة بمدريد UNED ومنظمة الإيسيسكو، مؤتمراً عالمياً عن إسهامات ابن خلدون في المجال الاقتصادي، وذلك في الفتـرة ١٢ – ١٤ شـوال ١٤٢٧هـ، ٣-٢٠٠٦/١١/٥م. ويأتي هذا المؤتمر بمناسبة مرور ستة قرون على وفاة هذا المفكر صاحب الإسهامات العديدة في الحضارة الإسلامية، وكـذلك فـي إطار الفعاليات التي يشهدها عدد من المراكز والمؤسسات العلميـة والثقافيـة فـي إسبانيا للهدف ذاته.

افتُتح المؤتمر بحضور ممثلي ملك إسبانيا الملك خـوان كـارلوس الأول: معالي وزير الأقاليم السيد/ جوردي سيفيا، وسعادة وكيل وزارة الخارجية الإسبانية السيد/ لويس كالبو ميرنو. كما حضر صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز آل سعود سفير خادم الحرمين الشريفين بإسبانيا، ومعـالي رئـيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور/أحمد محمد علي، والمدير العام لمنظمة الإسـلامية للتربية للثقافة والعلوم (آيسيسكو) معالي الدكتور/عبد العزيز بن عثمان التويجري، ورئيس الجامعة الوطنية المفتوحة معالي البرفـسور خـوان خيمنـو أوياسـترس. وشارك في الحضور سفراء الدول العربية والإسلامية بإسبانيا وعدد مـن الـدول الأجنبية. كما حضر هذا الافتتاح عدد من كبار الشخـصيات والمتخصـصين فـي شئون الثقافة والاستعراب وكوكبة من الدارسين والباحثين في الشئون الإسلامية.

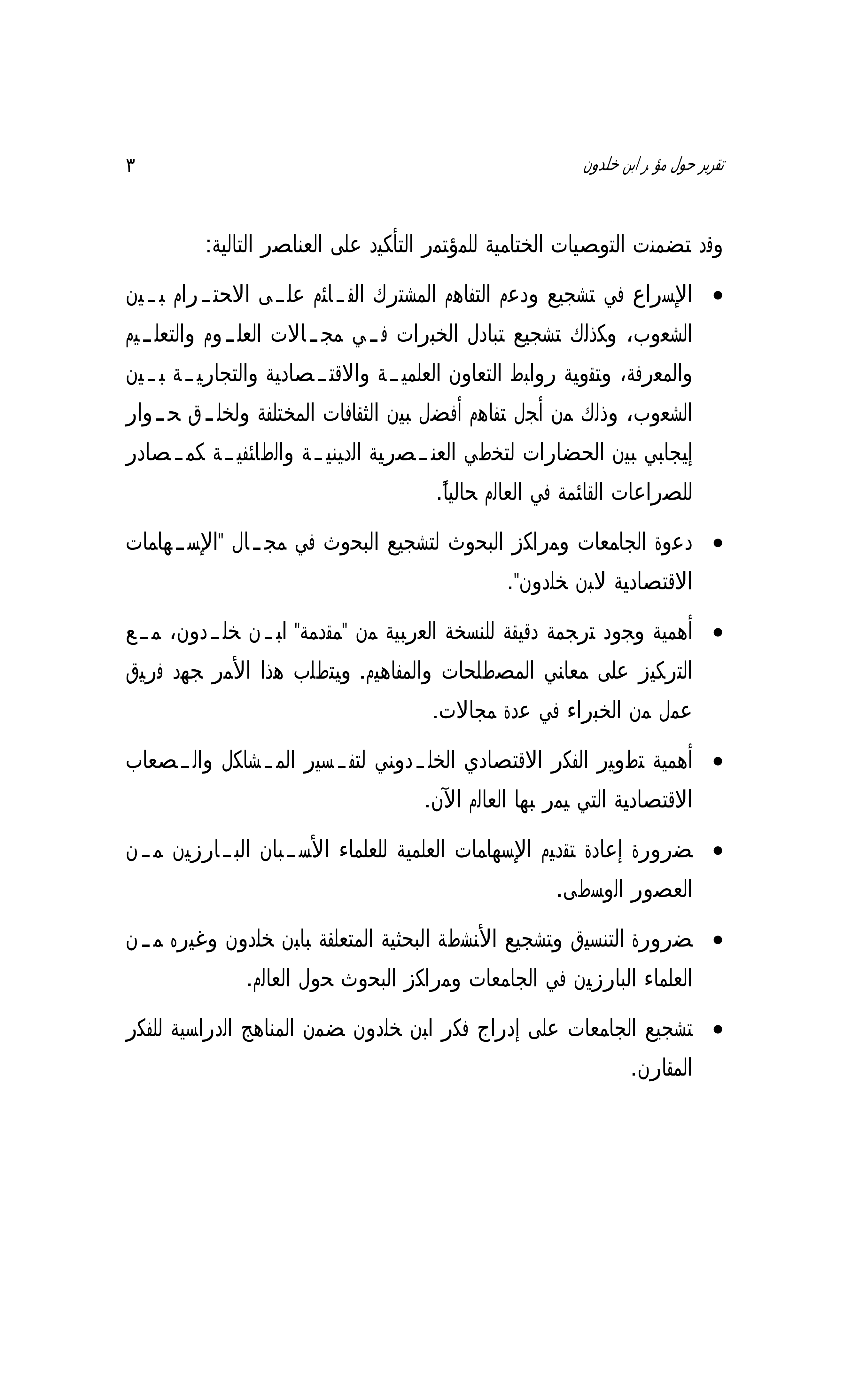
وقد حظي الحفل بتغطية واسعة من عدد من أجهـزة الإعـلام الإسـبانية والدولية، كان منها على سبيل المثال لا الحصر قناة تلفزيون إقليم مدريـد والقنـاة التلفزيونية الرابعة، ووكالة الأنباء الإسبانية F، ووكالة أوروبا برس وقناة العالم.

وبعد الانتهاء من حفل الافتتاح وما تلاه من زيـارة الـضيوف لمعـرض المخطوطات واصل المؤتمر فعالياته وشارك في هذا المؤتمر خمسة عـشر باحثـاً وأستاذاً من جامعات العالم الإسلامي وعشرة باحثين مـن جامعـات ودور الثقافـة الإسبانية.

هذا وتضمن المؤتمر خمسة وعشرين بحثاً، باللغـات الإنجليزيـة والإسـبانية والعربية، وهي التي اختيرت من بين أكثر من خمسين بحثاً تـم تقـديمها للجنـة العلمية للمؤتمر العلمية. وقد تم عقد ثماني جلسات عمل استمع فيها إلـى بحـوث المتخصصين التي شملت الموضوعات التالية:

- الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون مقارناً مع النظريات الاقتصادية الحديثة
- ابن خلدون والمفكرون العرب المعاصرون
- إسهامات ابن خلدون في العلوم الاجتماعية وإدارة المخاطر
- مصدر القيمة ورأس المال في فكر ابن خلدون
- نظرية التنمية عند ابن خلدون
- ابن خلدون والتجارة الدولية
- نظرية ابن خلدون للضريبة وصلتها بالعالم اليوم
- فكر ابن خلدون وصلته بالتنمية الزراعية.

وحظيت هذه الجلسات بمناقشات ثرية وتعليقات وأسئلة من الحضور عكست اهتماماً بالغاً بفكر وعمل هذه الشخصية الإسلامية البارزة.



وقد تضمنت التوصيات الختامية للمؤتمر التأكيد على العناصر التالية:

- الإسراع في تشجيع ودعم التفاهم المشترك القائم على الاحترام بين الشعوب، وكذلك تشجيع تبادل الخبرات في مجالات العلوم والتعليم والمعرفة، وتقوية روابط التعاون العلمية والاقتصادية والتجارية بين الشعوب، وذلك من أجل تفاهم أفضل بين الثقافات المختلفة ولخلق حوار إيجابي بين الحضارات لتخطي العنصرية الدينية والطائفية كمصادر للصراعات القائمة في العالم حالياً.
- دعوة الجامعات ومراكز البحوث لتشجيع البحوث في مجال "الإسهامات الاقتصادية لابن خلدون".
- أهمية وجود ترجمة دقيقة للنسخة العربية من "مقدمة" ابن خلدون، مع التركيز على معاني المصطلحات والمفاهيم. ويتطلب هذا الأمر جهد فريق عمل من الخبراء في عدة مجالات.
- أهمية تطوير الفكر الاقتصادي الخلدوني لتفسير المشاكل والصعاب الاقتصادية التي يمر بها العالم الآن.
- ضرورة إعادة تقديم الإسهامات العلمية للعلماء الأسبان البارزين من العصور الوسطى.
- ضرورة التنسيق وتشجيع الأنشطة البحثية المتعلقة بابن خلدون وغيره من العلماء البارزين في الجامعات ومراكز البحوث حول العالم.
- تشجيع الجامعات على إدراج فكر ابن خلدون ضمن المناهج الدراسية للفكر المقارن.

ويسر المجلة أن تنشر في هذا العدد البحوث العربية التي قدمت للمؤتمر، وهي:

- "إسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الاقتـصادي: عـرض وتحليـل وتقويم" للدكتور عبد الرحمن يسري.
- "الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون مقارناً مع النظريات الاقتصادية الحديثة" للدكتور عبد الحق حميش.
- "مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" بين ابن خلدون ولافر" للدكتور بـن علـي بلعزوز والأستاذ عبد الكريم قندوز.

وا ولي التوفيق.

دراسات اقتصادية إسلامية
المجلد ١٣ العدد ٢
محرم ١٤٢٧هـ

إسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الاقتصادي

عرض وتحليل وتقويم

عبد الرحمن يسري أحمد*

ترجمة ابن خلدون:

هو عبد الرحمن أبو زيد بن محمد بن خلدون (١٣٣٢م-١٤٠٦م) رجل دولة وقاضي ومؤرخ وعالم(١)، ولد في تونس في آخر الثلث الأول من القرن الرابع عشر ميلادي من إحدى العائلات العريقة، عائلته أندلسية من أصل حضرمي، وعرف والده وجده بثقافتهم العالية واهتمامهم بالعلم. كما أنهم عملوا في خدمة الدولة الأندلسية قبل سقوطها، ثم هاجرت عائلته واستقرت في تونس وتولت مناصب ذات أهمية سياسية، وبلا شك أن عبد الرحمن بن خلدون قد تأثر بظروف نشأته تأثرا كبيرا فشب محبا للعلم ومهتما بالسياسة.

ولقد سار عبد الرحمن بن خلدون في تعليمه على نمط تقليدي متوارث فبدأ بحفظ القرآن ودراسة الحديث الشريف ثم درس علوم الشريعة الإسلامية وقواعد اللغة العربية والشعر العربي، وكانت عائلته تنتقي له أفضل الأساتذة المعروفين في

---

* أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية – مصر.

(١) المعلومات الواردة عن حياة عبد الرحمن بن خلدون مستقاة من أكثر من مصدر، منها دائرة المعارف البريطانية، ومنها أيضا النسخة الانجليزية (للمقدمة) انظر، Ibn Khaldun, *The "Muqaddimah", An Introduction to History*, translated by F. Rosenthal, edited and abridged by N.J Dawood (Routledge and Kegen Paul Ltd., London, (1967). وأصل هذا البحث سبق نشره بعنوان "مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي"، مجلة كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – العدد الثاني السنة ١٥ – ١٩٧٨، مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩. وقد أجريت تعديلات متتالية على هذا البحث منذ ذلك الحين خاصة في ١٩٨٢ و١٩٩٠، ٢٠٠٣ نظراً لقيام صاحب البحث بتدريس مساهمات ابن خلدون في الاقتصاد لطلابه لفترة طويلة من السنين بجامعة الإسكندرية وجامعات أخرى مثل جامعة بيروت العربية في لبنان وجامعة أم القرى بمكة المكرمة والجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد باكستان.

عصره لتعليمه وتربيته. وخلال دراسته عُرف عبد الرحمن بن خلدون بقدرته الكبيرة على استيعاب المواد العلمية التي درسها وبذكائه ورغبته في تلقي المزيد من العلم. وفيما بعد قام بنفسه بدراسة علوم الفلسفة التي ارتقت وازدهرت في العصر الأندلسي وتأثرت تأثراً كبيراً بكتابات الإغريق القدماء خاصة أرسطو. كما درس أيضاً كتب الحكمة والتصوف الإسلامي. وفي سن العشرين عُين عبد الرحمن بن خلدون في أحد مناصب الدولة ولكنه قرر تركه بعد عامين فقط والرحيل من تونس إلى مراكش وبقي بعيداً عن تونس عشرين عاماً فيما بين (١٣٥٤م-١٣٧٣م). واستقر في فاس والتقى بعديد من أهل العلم والفلاسفة من مشاهير عصرهم. وسرعان ما أصبح ابن خلدون نافذا في الأوساط السياسية للدولة وتقلب خلال حياته في مراكش في مناصب سياسية عديدة لها شأنها وخطرها.

وفي عام ١٣٧٢م على وجه التقريب ترك السياسة كليا والتجأ هو وأسرته ليعيش في حماية قبيلة قوية في صحراء مراكش. وفي ذلك الملجأ السياسي الآمن أتيح لابن خلدون أن يبدأ في تدوين مؤلفه العظيم "كتاب العبر" (كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر). ومقدمة هذا الكتاب هو أشهر ما قدم للعلم وهي التي تعرف بصفة شائعة باسم "المقدمة"[(١)].

وفي عام ١٣٧٣م عاد مرة أخرى مختاراً إلى تونس مسقط رأسه وعاش فيه سنوات عديدة اتسمت بالاستقرار واشتغل في معظمها بالدراسة والتعليم والبحث العلمي، وأكمل كتابة المقدمة في سنة ١٣٧٧م ثم هاجر إلى مصر واشتغل بتدريس

---

(١) وما يسمى الآن (**بالمقدمة**) عبارة عن المقدمة الأصلية لكتاب العبر بالإضافة إلى الجزء الأول (الكتاب الأول) من هذا المؤلف، والنسخة المعتمد عليها في هذا المقال ويشار إلى صفحاتها حين الاستشهاد أو الاقتطاف هي نسخة دار الشعب، القاهرة، مصر وهي التي أصدرتها "لجنة البيان العربي" بتحقيق الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي، ونشرت بدون تاريخ.

الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام مالك ثم عين في منـصب كبيـر القـضاة للمذهب المالكي.

وفي خلا ل الفترة التي بقاها ابن خلدون في مصر من ١٣٨٤ إلى أن توفي في مارس ١٤٠٦ كان معروفا بآرائه الحرة يقولها غير عابئ بما يترتـب عليهـا بالنسبة لمنصبه ولا شك أن التجربة السياسية التي مر بها ابن خلدون أكسبته نظرة صائبة في تحليل النواحي السياسية للمجتمعات وما يترتـب عليهـا مـن مـسائل اقتصادية وسوف نلاحظ هذا خصوصا في تحليله لمراحـل تطـور الدولـة ومـا يصاحبها من تطورات في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

الشخصية العلمية لعبد الرحمن بن خلدون

حاز عبد الرحمن بن خلدون شهرته الواسعة في الشرق والغرب كمـؤرخ وعالم اجتماع، و"المقدمة" هي أبرز أعماله بلا شك. وكعـالم تـاريخ وضـع أول محاولة لاكتشاف النمط الذي تتغير به الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكان دائماً منطقياً في منهاجه، تحليلياً في طريقته، واسع المعرفة إلى أبعد الحدود، حتى إنه يعتبر بحق أول من كتب فـي منطـق التـاريخ Logic of History. أمـا مساهماته الرائدة في علم الاجتماع فقد برزت من خلال دراسته التاريخيـة حينمـا تناول الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية للإنسان بالبحث والتحليل، وقام باستخراج بعض القواعد العامة لها. وحيث اتبع في بحثه وتحليله دائماً منهجاً علمياً سليماً على نحو لم يسبقه فيه أحد فقد اعتُبر باعتراف الجميع رائداً في كافة المجـالات التـي تطرق إليها. ومن ثم فقد حاز بجدارة لقبي "أبو التاريخ" و"أبو الاجتماع".

أما وضع عبد الرحمن بن خلدون كعالم اقتصاد فإنه يختلف بعض الـشيء. فلقد رأى بعض المهتمين من علماء الاقتـصاد العربـي أن أهميـة ابـن خلـدون

كاقتصادي لا تقل عن أهميته كمؤرخ وعالم اجتماع[١]. ولكن البعض الآخر من الاقتصاديين العرب لم يهتم بما قدمه ابن خلدون للتراث الاقتصادي، ربما لتأثرهم البالغ بما قدمه العقل الغربي في القرون الأخيرة من مساهمات في علم الاقتصاد كما هو الحال في كافة مجالات العلوم الأخرى. ومن ثم أصبح لديهم نوعا من التحيز نحو الفكر الغربي والحضارة الغربية بصفة عامة. أو ربما هو الجهل بما في جعبة تاريخ العلم من درر أو أنها الرغبة العادية لدى معظم علماء الاقتصاد المعاصرين في تتبع آخر ما وصل إليه البحث العلمي بدلا من الخوض في التراث بحثاً عن هذه الدرر المفقودة.

أما في الغرب فإن أبرز المؤلفات في تطور الفكر الاقتصادي لم تعط أهمية تذكر لابن خلدون ولما قدمه من تحليل اقتصادي – في غاية الدقة أحياناً – لعديد من المسائل. وأحد الأمثلة الواضحة لهذا هو مؤلف جوزيف شومبيتر[٢] "تاريخ التحليل الاقتصادي"، ففي هذا المرجع الذي يعتبر بلا شك من أكبر المراجع شمولاً وعمقاً في مادة تاريخ الفكر والتحليل الاقتصادي نجد أن أعمال ابن خلدون لم تنل

---

(١) من الأعمال الاقتصادية الرائدة عن ابن خلدون مقالة للدكتور محمد حلمي مراد (أبو الاقتصاد ابن خلدون) ألقيت في "أعمال مهرجان ابن خلدون" المنعقد في القاهرة في ١٩٦٢م ونشرت، وكذلك رسالة دكتوراة: محمد على نشأت نشرت سنة ١٩٤٤م بعنوان "رائد الاقتصاد بن خلدون" ولكن للأسف لم تتح لي فرصة الاطلاع على هذه، وهناك أيضا مقالة للدكتور محمد دويدار (من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر) وقد نشرت بمجلة مصر المعاصرة – أبريل ١٩٧٣ – العدد ٣٤٨. ومن الناحية المنهجية والسياسية كتب الدكتور محمد محمود ربيع مقالة بعنوان (منهج ابن خلدون في علم العمران) وهي بلا شك ذات فائدة للجانب الاقتصادي أيضاً، وقد نشرت بمجلة مصر المعاصرة – أبريل – العدد ٣٤٠.

وهناك بالانجليزية مقال لعيسوي C. Lssawi بعنوان Ibn Khaldu's Analysis of Economic issues Abul Hasan M. Sadeq and A. Ghazali (editors); Readings in Islamic Economic Thought, Longman, Malaysia, 1992. وكذلك نجد للمفكر الإسلامي عمر شابرا عرضا شيقا لفكر ابن خلدون ضمن مؤلفه The Future of Economics, The Islamic Foundation, UK, 2000.

(2) J. Schumpeter, History of Economic Analysis (George Allen & Unwin Ltd, London, first Published 1954.

والصفحات المشار إليها من الطبعة السادسة ١٩٦٧. لندن.

أكثر من أسطر معدودة لا تتعدى النصف صفحة من مجموعة ١٢٦٠ صفحة.

ومثال شومبيتر يتكرر في المؤلفات الغربية الأخرى في تطور الفكر الاقتصادي حيث يظهر واضحاً أن ابن خلدون لم يلق اهتماماً كافياً، وأحياناً لم يذكر إطلاقًا.

والواقع أن اهتمام الكتاب الغربيين كان منصباً على دراسة أصول الفكر الاقتصادي الغربي وتتبع تطوره من جيل لآخر. ولذلك فإنه حتى لو فرضنا أن بعض هؤلاء الكتاب قد وقف على بعض المساهمات العلمية الهامة لابن خلدون أو غيره من الكتاب العرب في عصر الحضارة الإسلامية، فإن هناك احتمالاً قائماً بتعمد إهمالها أو تجاوزها. وقد يحق هذا السلوك في حالة واحدة وهي أن يُدعى أن العلوم والفلسفات الغربية الحديثة قد استمدت أصولها مباشرة من العلوم والفلسفات الإغريقية القديمة ومن بعض مجهودات متناثرة في أوروبا في العصور الوسطى. وبهذا يُنسى أو يُهمل كلياً دور العلماء العرب خلال العصور الوسطى في نقل التراث الإغريقي القديم وبلورته والإضافة إليه وأنهم هم الذين كانوا يقودون حركة التقدم العلمي لتتسلمها منهم أوروبا فيما بعد. وخطورة هذا الأمر تكمن في إنكار وحدة "السلسلة العلمية" للجنس البشري أو في كسرها وتفتيتها على أساس غربي وشرقي. ويا ليت من يقع في هذا اللبس أن يرجع إلى ابن خلدون الذي يقرر في الصفحات الأولى من "المقدمة" التي كتبت في القرن الرابع عشر الميلادي حقيقة اتصال سلسلة البحث العلمي على مدار التاريخ بغض النظر عن العلماء والبُحاث وأجناسهم وألوانهم الفكرية والحضارية[1].

---

(١) راجع صفحة ٣٥ في (**المقدمة**) حيث يقول "فالعلوم كثيرة والحكماء في النوع الإنساني متعددون وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل" فأين علوم فارس، وأين علوم الكلدانيين والسريانيين وأهل بابل وما ظهر عليهم من آثارها ونتائجها.. وأين علوم القبط ومن قبلهم، وإنما وصل إلينا علوم أمة واحدة وهم يونان خاصة لكاف المأمون (الخليفة العباسي) بإخراجها من لغتهم، واقتداره على ذلك بكثرة المترجمين، وبذل الأموال فيها، ولم يقف على شيء من علوم غيرهم". ويتضح من العبارة أن أهم العلوم التي وصلت للعرب هي علوم

البحث الاقتصادي وأسلوب التحليل عند ابن خلدون:

أولا: ينبغي أن نؤكد أن بحث المسائل الاقتصادية في المقدمة لم يكن مستقلا في دراسته العامة عن الاجتماع البشري في إطار التاريخ، بل كان جزءاً لا يتجزأ منه. وفي بعض الحالات جاء بحث بعض المسائل الاقتصادية مستقلاً بصفة عارضة وفي حالات أخرى تعمد ابن خلدون أن يفرد بعض الفصول لمناقشة بعض المسائل الاقتصادية مناقشة منطقية مستفيضة ويقوم بعملية تحليل للأسباب بغرض الوصول إلى نتائج محددة في النهاية. وحينما تطرق ابن خلدون إلى استعراض أصناف العلوم المعروفة في عصره، وذلك في الباب السادس في آخر المقدمة لم يذكر شيئاً عن علم "الاقتصاد" من قريب أو بعيد. ولم يكن في هذا الاتجاه من ناحية ابن خلدون أي تحيز ضد علم الاقتصاد الذي لم يكن قد عرف بعد كعلم بهذه التسمية قبل القرن السابع عشر، كما لم تتأكد حقيقة استقلاله كعلم منفصل عن الأخلاق والسياسة إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[1]. أما عن أسلوب التحليل المتبع بالنسبة للمسائل الاقتصادية فإنه لم يختلف عن الأسلوب الذي استخدمه ابن خلدون في دراسته العامة للاجتماع البشري والتاريخ. وبالطبع فإن هذا لا يقلل من أهمية النتائج التي توصل إليها ابن خلدون في تحليله لأن الأدوات التحليلية الخاصة بالاقتصاد على وجه التحديد لم تعرف إلا في غضون القرنين الأخيرين فقط. كما أن من المعروف أنها تطورت بشكل تدريجي من الأدوات التحليلية للعلوم الاجتماعية بصفة عامة.

وبالرجوع إلى المقدمة نجد أن ابن خلدون قد اعتمد على الأساليب الآتية في تحليله للموضوعات الاقتصادية:

الإغريق وأن ابن خلدون يتأسف على ضياع حلقات من التراث القديم في أمم عرفت بحضارتها.

(١) انظر د. عبد الرحمن يسري احمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الفصل الأول، الناشر الدار الجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

أولاً: دراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها لإبراز ارتباط الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أنماط محددة خلال الزمن.

ثانياً: بيان أثر البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان ونشاطه الاقتصادي.

ثالثاً: بيان أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية وثروتها وكذلك تأثيرها في سلوك الإنسان الاقتصادي.

رابعاً: استخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة، تارة على أساس المشاهدات وتارة على أساس الاستنباط. وكان يدعم هذه "القواعد العامة" بفروض أساسية يعطيها تعريفات معينة[١]. وهذه القواعد العامة تمثل جوهر التحليل النظري.

ويلاحظ أن الأسلوب الأخير هو أساس "النظرية" وهو الذي تطور بشكل بارز لدى المدرستين الكلاسيكية والنيو كلاسيكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومازال يتعرض لعمليات تطور مستمرة. ومن ناحية أخرى نجد المدرسة الماركسية قد ادعت أنها أول من أبرز ارتباط الأحداث التاريخية وتطورها وفقاً لأنماط محددة، وإنها أول من أكد ارتباط العلاقات الاجتماعية بالاقتصادية. وكان ابن خلدون سباقاً ورائداً في هذا المضمار قرابة خمسة قرون قبل أن يبدأ ماركس في كتابه "رأس المال" [٢]. أما عن أثر البيئة الجغرافية على المجتمعات الإنسانية وعلى سلوك الأفراد ونشاطهم فقد ظهر هذا في بعض نظريات حديثة مثل الاتجاه إلى تفسير ربح التجارة الخارجية على أساس الفروق المطلقة في الأسعار، والتي

---

(١) ويلاحظ أن المصطلحات العلمية التي استحدثها ابن خلدون ليستخدمها في تحليله كانت تتكرر في الذكر وتتعرض لعمليات تنقيح مستمرة على صفحات **المقدمة** ولكنه كان ينتهي بوضع تعريفات دقيقة لها.

(٢) انظر محمد دويدار: "من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع". مقالة بمجلة **مصر المعاصرة** عدد ٣٤٨ أبريل ١٩٧٢ (القاهرة) انظر ص ٩٦، ص ٩٩-١٠٣. ولو أني لا أتفق مع وجهة النظر المذكورة في المقال في أن ابن خلدون قد قدم قبل ماركس نظرة في تطور المجتمع تقترب من المادية التاريخية.

أرجعها ابن خلدون إلى المسافات الجغرافية وسهولة الطرق، أو تفسير التخلف والتقدم الاقتصادي على أساس مدى ملاءمة البيئة الجغرافية للإنسان(١).

عرض وتقييم الفكر الاقتصادي في "المقدمة"

- الحاجات البشرية: أصلها وتطورها وأنواعها

يقرر ابن خلدون أن الإنسان "بطبعه" مفتقر إلى أشياء أساسية لا غنى له عنها لكي يبقى حياً ويحافظ على نوعه. وهذه الأشياء الأساسية هي الغذاء الضروري والملبس اللازم والسلاح الذي يدافع به عن نفسه(٢). ويمكن القول بأن ابن خلدون يتكلم هنا عن الحاجات "الأساسية" للإنسان. ونقول "أساسية" بمعنى أنه لا يسبقها شيء في الترتيب من حيث الضرورة للبقاء أو الحفاظ على النوع، وهي "ضرورية" بنفس هذا المعنى. ومن الحاجات الأساسية أو الضرورية للبشر تتفرع احتياجات أخرى يمكن القول بأنها ثانوية من حيث أنها ليست مطلوبة في حد ذاتها لبقاء الإنسان أو حياته ولكنها لازمة مع ذلك لإنتاج الحاجات الأساسية.

وهكذا نرى أن ابن خلدون قد ميز بوضوح بين الحاجات المباشرة والحاجات غير المباشرة وبين ضرورة الثانية بناء على ضرورة الأولى.

ثم يشرح ابن خلدون كيف أن الحاجات الضرورية أو الأساسية هي كل شيء في حياة المجتمعات البشرية البدائية ولكنها تمثل البداية فقط، وأن هناك حاجات أخرى تنشأ مع كل رقي أو تقدم يحرزه المجتمع. فمع توسع المدينة أو البلد في العمران تزداد دخول الأفراد وتنشأ حاجات كمالية أو ترفيهية: ملابس أجود

---

(١) انظر مثلا وجهة النظر التي أبداها بروفيسور هيكس في مقالة له عن التجارة الخارجية:
J.R. Hicks, International Trade: The Long View, Central Bank of Egypt Lectures, Cairo, 1963.

(٢) هذا جوهر المناقشة في صفحات ٣٩-٤٠ وقد تكرر نفس المعنى في صفحات أخرى من الباب الأول.

وأجمل شكلاً، مساكن منمقة من الداخل والخارج وأكثر متانـة وإحكامـا، وأدوات منزلية أحدث وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن ابن خلدون قد أكد في أكثر من موقع أن حجـم "السكان" عامل هام في تحديد حجم الاحتياجات الكلية للمجتمع. وسوف يتضح هـذا فيما بعد من عرضنا لنظرية ابن خلدون في النمو الاقتصادي والتـي يعتبـر فيهـا عامل السكان أحد العوامل الهامة في تحريك النشاط الاقتصادي. فزيادة الـسكان – في ظل افتراضات أساسية معينة يبينها – تؤدي إلى زيادة الحاجات الكلية للمجتمع وإلى زيادة الأعمال وزيادة الدخول ومن ثم زيادات متتالية في الحاجات التي تزداد تنوعاً وارتقاءً كما ذكرنا[١].

• طبيعة العملية الإنتاجية وضرورة تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم:

بعد أن شرح ابن خلدون كيف تنشأ الحاجات الضرورية ثم كيف تظهـر حاجـات كمالية مع تقدم المجتمع وكيف تتفرع الحاجات غير المباشرة يقـرر أن إنتـاج أي حاجة من الحاجات يتطلب تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمـل بيـنهم (ويـستخدم مصطلح "توزيع العمل" يعني به تقسيم العمل Division of Labour) [٢].

إن العملية الإنتاجية كما يصفها ابن خلدون تتألف من حلقـات أو عمليـات متشابكة ومتراكبة ولذلك فإن إتمامها أو القيام بها يخرج عن طاقـة الواحـد مـن البشر، ومن ثم يلزم التعاون بين مجموعة من الناس وقيام كل واحد مـنهم بـدور معين. وقد عبر ابن سينا (٩٨٠-١٠٣٧م) عن فكرة التعاون في عملية الإنتاج زمناً قبل ابن خلدون، حيث رأى أن الفرد من البشر لا يستطيع أن يضمن تحقيق جميـع احتياجات معيشته ما لم يتعاون مع غيره[٣]. كذلك عبر أبو حامد الغزالي عن نفس

(١) انظر **المقدمة**: ص ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٠.

(٢) استخدم مصطلح "توزيع الأعمال" أحيانا وهو يحمل نفس المعنى تقريباً. انظر **المقدمة** ص ٣٢٥.

(٣) راجع د. عبد الرحمن يسري، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص: ١٣٨.

الفكرة وشرحها تفصيلا[1]. لكن ابن خلدون تميز بتأكيد السبب الاجتماعي وراء تقسيم العمل وهو ضرورة التعاون بين البشر بين أبناء المجتمع.

ويقرر ابن خلدون بعد أن يصف تعقد العمليات الإنتاجية وترابط أجزائها. أن الناتج الذي يحصل عليه عدد معين من الأفراد من جراء التعاون بينهم لا يكفي لسداد حاجاتهم الأصلية فقط وإنما يفيض عن ذلك بحيث يسد حاجة عدد أكبر منهم بكثير. وهذا المعنى لم يقف عليه أحد ممن سبقه، حيث يؤكد مسألة الفائض الناجم عن تقسيم العمل.

ولقد تأكد معنى فائض تقسيم العمل وهو المكسب المتحقق من ورائه في العبارة التالية التي وردت في أحد فصول الباب الرابع: "وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وإنهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك، والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً"[2].

وبمقارنة ابن خلدون و أرسطو Aristotle في تقسيم العمل، يلاحظ أن أرسطو قد اعتقد أن أساس تقسيم العمل هو اختلاف المواهب البشرية الفطرية. فكل فرد مهيأ لعمل معين أو لحرفة معينة "بطبيعته" ولا يصح أن يزاول غيرها، وهي مسألة أخلاقية. أما ابن خلدون فلم يقتصر الحديث عن المواهب الطبيعية للأفراد وإنما تكلم أيضا عن المواهب المكتسبة ورأى أن الإنسان إذا تكونت له ملكة في ناحية معينة فقل أن يجيد بعدها أو معها ملكة أخرى. وهكذا فإن المواهب أو

---

(١) أبو حامد الغزالي، **إحياء علوم الدين،** دار المعرفة، ١٩٨٣م، ج١ ص ٥٥، وج٤ ص ١١٨-١١٩.

(٢) فالقوت في الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصة منه، إذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلح وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصل بعملهم بعد ذلك مقدار من القوت، فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات فنتائج الأعمال بعد الاجتماع زائدة عن حاجات العاملين وضروراتهم. **المقدمة،** دار القلم بيروت، لبنان، ص٣٦٠.

الملكات البشرية ليست فقط طبيعية وإنما يتم اكتسابها أيضاً عن طريق التعلم والممارسة[(١)].

وحينما نقارن فكر آدم سميث (A.Smith)[(٢)] في تقسيم العمل مع فكر ابن خلدون سنجد تشابها كبيرا حقا يؤكد سبقه العلمي. ذلك لأن ابن خلدون قد أوضح فكرة الفائض المنتظر من جراء التعاون القائم بين الأفراد في العملية الإنتاجية على أساس تقسيم العمل، هذا بينما أن الاعتقاد السائد هو أن سميث أول من شرح هذه الفكرة. كما أن فكرة ادم سميث في ارتباط تقسيم العمل بحجم السوق لاتختلف في جوهرها عن الفكرة التي شرحها ابن خلدون منذ عدة قرون من قبله في ارتباط تقسيم العمل بحجم السكان، حيث شرح أنه كلما ازداد هذا اتسع حجم النشاط الاقتصادي، فزاد الناتج واتسع السوق[(٣)].

تمييز عناصر الإنتاج: يتضح من فكر ابن خلدون أنه يميز عناصر الإنتاج اللازمة لأداء العملية الإنتاجية في العمل ورأس المال وموارد الطبيعة[(٤)]. أما العمل فقد ذكره في أماكن عديدة واعتبره ضمنا وصراحة أهم عنصر من عناصر

---

(١) **المقدمة**: ص٣٦٤. ومع ذلك فابن خلدون يقرر أن اكتساب أي "ملكة" سوف يكون سهلا إذا لم يكن الإنسان قد تعلم أي شيء، يقول "ومن كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات واحسن استعدادا لحصولها. فإذا تلونت النفس بالملكة الأخرى وخرجت عن الفطرة ضعف فيها الاستعداد باللون الحاصل من هذه الملكة فكان قبولها للملكة الأخرى أضعف" فهل كان لدى ابن خلدون شيء من الاعتقاد في وجود ما يسمى بالاستعداد الفطري لتلقي حرفة ما بدلا من أخرى، وهي فكرة أرسطو؟ أم أنه يتكلم عن "عملية التعليم" أو التدريب في حد ذاتها وإنها أسهل بلا شك في مجال معين ما لم يكن الإنسان قد تعلم أي شيء في مجال آخر؟

(٢) آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠م) اسكتلندي المولد وهو رائد المدرسة الكلاسيكية.

(٣) **المقدمة**: ص ٣٢٦، ثم انظر المناقشة الخاصة بالنمو الاقتصادي في هذا البحث.

(٤) ولكن مع ملاحظة أنه لم يقم بتعريف رأس المال وإنما تكلم عن مفرداته التي نعرفها من آلات ومعدات وأدوات مختلفة تساعد في عملية الإنتاج. ولقد استخدم تعبير رأس المال فيما بعد ليقصد به أصل المال المستخدم في النشاط التجاري أو الإنتاجي والذي يزيد بتحقيق الربح وينقص مع تحقيق الخسارة ولم يفصح حقيقة إذا كان رأس المال بالمعنى الذي استخدمه عبارة عن مبالغ نقدية أو بضائع مختلفة الأشكال. انظر **المقدمة** ص ٢٥١-٢٥٢.

الإنتاج[١] إذ بدونه لا يمكن إتمام أي شيء نافع للإنسان. وهو حينما يتكلم عن العمل يعني به "القدرة" الموجودة لدى الإنسان[٢]، وهي كما يشرح ليست مجرد "قدرة جسمانية" وإنما هي أيضا "قدرة فكرية أو ذهنية". ويتضح من شرحه أنه لولا القدرة الذهنية أو الفكرية المرتبطة بالقدرة الجسمانية ما استطاع الإنسان أن يخلق الآلات والأدوات التي تساعده في الإنتاج (رأس المال) يقول: "إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله"[٣]. إلا أنه يشرح كيف أن هذه "القدرة" الموجودة لدى أي إنسان غير كافية لتحصيل حاجاته إلا بالتعاون مع غيره من البشر، وهو ما قدمناه من قبل حينما تعرضنا لفكرة التعاون في العملية الإنتاجية وتقسيم العمل، ثم تظهر أهمية القدرة الذهنية أو الفكرية المرتبطة بالقدرة الجسمانية في العمل البشري حينما يقول "فقدرة الفرس مثلا أعظم من قدرة الإنسان وكذا قدرة الحمار والثور وقدرة الأسد والفيل أضعاف من قدرته"[٤]. ولكن الإنسان يتميز "بالفكر" الذي يمكنه من استخدام قدرته الطبيعية بشكل أفضل من الحيوانات العجم. فيقول إن الله سبحانه... "جعل للإنسان عوضاً من ذلك كله (أي عوضاً عن القدرات الجسمانية الهائلة لدى بعض الحيوانات) الفكر واليد، فاليد مهيأة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له على الآلات التي تنوب له عن الجوارح المعدة في سائر الحيوانات"[٥].

ويتبين من العبارة الأخيرة أن نشأة "رأس المال" لا تتحقق إلا عن طريق العمل البشري بالمعنى الدقيق الذي أوضحه: فاليد مهيأة للصنائع بخدمة الفكر

---

(١) **المقدمة**: ص ٣٩، ص ٣٤٤.
(٢) **المقدمة**: ص ٣٩.
(٣) **المقدمة**: ص ٣٩.
(٤) **المقدمة**: ص ٣٩.
(٥) **المقدمة**: ص ٣٩.

والصنائع تحصل له الآلات. ولقد تكلم عن دور رأس المال صراحة في عدة أماكن في المقدمة حينما يقرر أن بعض مراحل الإنتاج لا يمكـن إتمامهـا إلا باسـتخدام معدات وآلات من أنواع مختلفة.

أما "موارد الطبيعة" فهي من خلق الله هبة منه للإنسان وقد وضعت تحـت أمره لينتفع بها في معاشه. والله سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان وامتن بـه عليه ويستشهد في ذلك بآيات من القرآن الكريم[1] ثم يقرر أن موارد الطبيعة غيـر مخصصة لأمة دون أخرى وإنما هي للبشر جميعاً يشتركون في الاستفادة منها ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه وأيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك[2]. وهو هنا يقرر مبدأً هاماً لم يتضح إلا في أواخر القرن العشرين، والذي ترتب عليه مبدأ الاستدامة أو التواصل Sustainability. فحيث إن الموارد الطبيعية المتاحة في الكون تهم البشر جميعاً وأنهم مشتركون بالضرورة في حقوق الانتفاع منها فلا بـد أن يشاركوا في المحافظة عليها جيلاً بعد جيل. ويلاحظ بوضوح أن ابن خلدون لم يتوصل إلى فهم عالمية الموارد الطبيعية إلا بفضل الآيات القرآنية التـي ذكرهـا واستشهد بها. والواقع أن العقيدة الدينية قد أثرت في عديد من تقارير ابن خلـدون لتؤيد فكرة وصل إليها، أو لكي تعينه في التوصل إلى فكرة من الأفكار. ومع ذلـك فإنه تعمد عدم إظهار ذلك (فيما عدا ما ذكره من آيات قرآنية في نهايات الفصول) وغلب عليه اجتهاده دائماً في البحث عن الأدلة الواقعية وتمسكه بالحجة المنطقيـة التي تبرر مقولاته.

وإذا رجعنا بعض مشاهير الاقتصاديين الذين عرفتهم أوروبا في العـصور الوسطى، أمثال ثوماس الأكوينى (Thomas Aquinas)، سنجد أيضاً اهتماماً بالعقيدة

---

(١) **المقدمة**: ص ٣٤٣ يستشهد بالآية ١٢ من سورة الجاثية وجملة من الآية ٣٢ سورة إبراهيم.

(٢) **المقدمة**: ص ٢٤٣.

الدينية مع الاهتمام بشرح الأسباب(١). والواقع أن أثر العقيدة الدينية في الفكر الاقتصادي لم يتوقف في نهاية العصور الوسطى كما يعتقد البعض بل امتد بعد ذلك عدة قرون. ولقد ظهر ذلك في أواخر القرن ١٧م في تحليل الفيزيوقراط Physiocrates لبعض المسائل، مثل مناداتهم بفضل الزراعة على سائر الأنشطة الاقتصادية ومطالبة الدولة بعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، لأن القوانين التي تحكمه قوانين طبيعية من تدبير الخالق الذي نظم كل شيء في الكون مسبقاً ووضع له قوانينه(٢). كما ظهر أثر العقيدة الدينية أيضا في خلفية التحليل الكلاسيكي للحرية الاقتصادية واليد الخفية Invisible Hand التي أبرز آدم سميث دورها في تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة(٣).

- محور النشاط الاقتصادي: اكتساب الدخل وإنفاقه:

اعتبر ابن خلدون أن سعي الإنسان إلى اكتساب الدخل والإنفاق منه على حاجاته المختلفة (وهذا هو جوهر النشاط الاقتصادي) مسألة طبيعية فيقرر أنه متى اقتدر الإنسان على العمل سعى إلى اقتناء المكاسب Earnings وهي جمع كسب أو مكسب. وقد استخدم ابن خلدون هذا المصطلح كغيره من علماء المسلمين الذين سبقوه بمعنى يقترب كثيرا من معنى الدخل Income، في التعبير الحديث، وليس الربح Profit كما في الترجمة الانجليزية خطأ. وهكذا فإن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة السعي أو العمل، وتتأكد هذه المسألة فيما بعد في أماكن عديدة، يقول "ثم اعلم أن

---

(١) كان من أبرز المسائل التي بحثها المهتمون بالاقتصاد في العصور الوسطى في أوروبا وتأثرت بالدين الربا وعدم مشروعيته والسعر العادل. وانظر المرجع السابق ذكره لشومبيتر ص ١٠٢-١٠٥. ص ٩٣، ٩٨، ٩٩ (J. Schumperter, Ibid, p. 102-105 and p. 93, 98-99.)

(٢) وهى حينما نتمعن في تحليل سميث ماهى إلا يد الرب تعالى، أنظر تايلور في المرجع التالي:
D.H. Taylor, *A History of Economic Thought*, McGraw Hill Book Co., 1960, New York and London.

(٣) انظر تايلور في المرجع السابق ذكره ص ٧٧-٨٨.

الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل"[١]. ويقول في مكان آخر "إن الكسب.. إنما هو قيم أعمالهم. ولو قُدر أحد عُطلٌ عن العمل جملة لكان فاقد الكسب بالكلية "[٢].

ويشرح ابن خلدون كيف أن المكسب إنما يكون أصلاً في صورة نقدية من ذهب أو فضة وإن تحقق في غيرها أحيانا فإنما يكون ذلك أما لغرض المبادلة بهما أو لغرض اقتنائهما فيها بعد[٣]. وهكذا فطن ابن خلدون إلى أهمية الشكل النقدي للدخل وأهمية السيولة النقدية. أما ذكره للذهب والفضة وتفضيله لهما فعلى تقديره إنهما أفضل أشكال النقود، كما سيأتي.

ويفرق ابن خلدون بين مستويين من الدخل أو المكسب: فإذا كان المكسب بمقدار الضرورة والحاجة سمي "معاشاً" أما إذا كان زيادة عن الضرورة والحاجة سمي "رياشا" أو "متمولاً" وهذا ما يجعل لصاحبه قدرة على الإنفاق على الكماليات أو الادخار[٤].

ويفرق ابن خلدون أيضا بين "المكسب" و"الرزق"، وذلك بالتفرقة بين ما يتحصل لدى الإنسان من نقود وما ينفق فعلاً في سبيل إشباع حاجاته المختلفة، فيقول "ثم إن ذلك الحاصل أو المقتنَى (يقصد المكسب) إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقاً ويستشهد في ذلك بقول النبي محمد عليه الصلاة والسلام "إنما لك من مالك ما أكلت فأفنيت أو لبست

(١) **المقدمة**: ص ٣٤٤.

(٢) **المقدمة**: ص ٢٥١.

(٣) **المقدمة**: ص ٣٤٤، والذهب والفضة هما الحجران الكريمان على حد تعبيره وهما الذخيرة والقنية أي ما يجمع ويقتنى.

(٤) والرياش في اللغة (بكسر الراء) يقال في المال والحالة الجميلة أي ما يزيد عن الحاجيات، أما متمول (بضم الميم وفتح التاء) فيقال (تمول) بمعنى اتخذ مالاً وقيل أيضاً تمول مالاً أي اتخذه قنية أي جمعه واحتفظ به لنفسه لا للتجارة (انظر المصباح المنير) وهو ما نسميه ادخاراً.

فأبليت أو تصدقت فأمضيت"[١]. وفكرة ابن خلدون في التفرقة بين المكسب والرزق ليست له شخصياً كما هو واضح ولكنه وضعها في إطار جديد يحدد مفهومها الاقتصادي، والفكرة يمكن أن تلحق بما نطلق في القرن العشرين "اقتصاديات الرفاه" Welfare Economics حيث تميز بين ما يحصل عليه الإنسان من دخل نتيجة جهد قد بذله وما ينتفع به فعلاً من هذا الدخل.

• أنواع النشاط الاقتصادي:

في الفصل الذي كتبه بعنوان "وجوه المعاش وأصنافه"[٢] نجد ابن خلدون يميز بوضوح بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة ويقول إنه يتفق مع من سبقه من أهل الأدب والحكمة في القول بان المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة. أما الإمارة (حكم الدولة وإدارة شئونها) فإنها وجه من وجوه النشاط الاقتصادي من حيث انه يترتب عليها مقدرة خاصة على جمع الأموال والضرائب من الناس ولكنها في رأيه ليست بمذهب طبيعي للمعاش، ومن ثم فلا يناقشها وسوف نأتي فيما بعد إلى مناقشة هذه المسألة: أي ما هو طبيعي وغير طبيعي في النشاط الاقتصادي. وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش[٣] ويقصد ابن خلدون بالفلاحة ما نطلق عليه النشاط الزراعي ويستدل على ذلك من الأمثلة العديدة التي أعطاها، ثم يقرر أن الفلاحة أقدم وجوه النشاط الاقتصادي على الإطلاق وأكثرها

(١) **المقدمة**: ص ٣٤٣.

(٢) استخدم ابن خلدون لفظ المعاش بمعنيين مختلفين: أولهما الذي سبق أن ذكرناه وهو صفة أطلقها على المكسب حينما يكفي لقضاء الضرورات أو الحاجات وثانيهما هو النشاط الإنساني الذي يترتب عليه الحصول على دخل (مكسب) ثم إنفاقه، وثانيهما هو ما نطلق عليه النشاط الاقتصادي في المصطلح الحديث. ويلاحظ أن المعنى الأول للمعاش لم يتكرر بينما المعنى الثاني والأخير قد تكرر وتأكد بصفة قاطعة، انظر **المقدمة** الباب الخامس حيث يحوي أكثر من فصل عن "المعاش" بالمعنى الثاني أي "النشاط الاقتصادي".

(٣) **المقدمة**: ص ٣٤٥.

اتفاقا مع الطبيعة من حيث بساطتها واحتياجها لمهارات فطرية. وأما الصناعة فهي تأتي بعد الفلاحة من حيث الترتيب التاريخي الحضاري للمجتمعات الإنسانية وهي أرقى منها حيث أنها ليست بسيطة وطبيعة فطرية مثل الفلاحة وتحتاج إلى الفكر والتدبر لأنها مركبة وعلمية[١]. ويقرر ابن خلدون أن الصناعة لا تتحقق إلا في مرحلة الاستقرار وتكوين المدن وهي مرحلة متأخرة من الناحية الزمنية أو التاريخية بالمقارنة بمرحلة البداوة.أما التجارة فيقول أنها وإن كانت طبيعية في الكسب فإنها تقوم على بذل الحيل غالبا للحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك الفضلة[٢].

وهكذا فإن ابن خلدون في تعريفه للتجارة لم ينظر إلى الخدمات التي يقدمها القائمون بالنشاط التجاري للمجتمع كما نفعل في العصر الحاضر بقدر ما نظر إلى طرائقهم وحيلهم التي يبذلونها في تحقيق الدخل ولكنه سوف يعود إلى تعريف التجارة بشكل أدق فيما بعد.

وفيما يلي ننتقي بعض ما كتبه ابن خلدون عن الأنشطة "الطبيعية":

١. بالنسبة للزراعة:

خصص ابن خلدون فصلا ليشرح فيه أن الفلاحة من معاش المستضعفين وقد سبق مناقشة هذه المسالة عند علماء آخرين منهم أبو عبد ا الوصابى الحبشي[٣] [٤].

---

(١) **المقدمة**: ص ٣٤٦.

(٢) انظر **المقدمة**: ص ٣٤٦.

(٣) هو جمال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر الحبشي، توفي ٧٨٢هـ، مؤلف كتاب **البركة في فضل السعي والحركة**، من أجل تقييم مساهمته في الفكر الاقتصادي، راجع د. عبد الرحمن يسري، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ١١٩-١٢٧.

(٤) يستشهد ابن خلدون هنا بحديث النبي محمد صلى ا عليه وسلم أنه حين رأى السكة (بكسر السين وفتح الكاف مع التشديد) وهي الحديدة المستخدمة في حرث الأرض وشيئا من آلة الحرث قال: "لا يدخل هذا بيت قوم إلا ادخله الذل" وقد ورد الحديث في صحيح البخاري في باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو

والعبارة تثير الاهتمام والبحث بالرغم ما فيها من الإبهام ويمكن أن تفسر بأكثر من طريقة:

أولاً: يلاحظ أن ابن خلدون قد ذكر في أكثر من موضع أن ممارسة النشاط الزراعي مسألة سهلة وميسرة لكل من يريد القيام بها فهي لا تحتاج إلى مهارات خاصة، أو تعليم، وأن الغرض الأساسي من هذا النشاط هو الحصول على الأقوات الأساسية أو ما نطلق عليه في عصرنا السلع الغذائية الضرورية. ثم إنه تصور أنه مع تقدم المجتمع تزداد الرغبة دائماً في ضمان الأقوات الأساسية فيعمل كل واحد لأهله ولنفسه حتى يضمن كفايته منها وأكثر. ولذلك يزداد الفائض من هذه الأقوات (السلع الأساسية) وتنخفض أسعارها بشكل واضح[1]. وما هي النتيجة المنطقية لهذا؟ أن كل من يحترف النشاط الزراعي في هذه الظروف سوف يضع نفسه بلا شك في فئة أصحاب الدخل المنخفض، هذا هو التفسير الأول الذي نستطيع أن نطرحه بناء على تحليل ابن خلدون لظروف ممارسة النشاط الزراعي وانخفاض أسعار السلع الزراعية في المجتمعات التي تتسع وتزداد ثراء.

ثانياً: قوله إن الزراعة هي نشاط المستضعفين، قد تكمن في مقارنته للنشاط

مجاوزة الحد الذي أمر به. وفهم الحديث لا يصح أن يتم بمعزل عن بقية ما قيل في الزرع أو الزراعة حيث قد يؤدي إلى تصور غير سليم. الغالب أن المعنى المقصود ينصب على تجاوز الحد في الزرع وليس الاشتغال بالزرع، وتجاوز الحد في الاشتغال بالزرع يعني أن ثمة نشاط غير ضروري، أو أن قدراً من العمل بذل بلا ضرورة. أو قد يعني الاهتمام الزائد بالزراعة اهمال الجهاد كما ذكر أبو عبد ا الحبشي المتوفي ٧٨٢هـ. ويمكن أن ينظر إلى هذه المسالة على أنها اخلاقياً أو دينياً غير مقبولة. ولكن قد يكون المعنى المقصود هو أن الافراط في إنتاج السلع الزراعية باستخدام آلات الزرع في ظروف معينة يؤدي إلى تعذر الحصول على إيرادات أو بيع هذه السلع بأثمان تغطي نفقات الزراعة، وهذه مسألة اقتصادية، وعموما لا يجوز الاعتقاد في أن النشاط في حد ذاته مجلبة للذلة.

(١) انظر المناقشة الكاملة لهذه النقطة فيما بعد عند التعرض لموضوع: الأسعار وكذلك ممكن الرجوع إلى **المقدمة** ص ٣٢٧.

الزراعي بالأنشطة الأخرى، أي الصناعة والتجارة، فالزراعة لا تحتاج إلى مهارات خاصة وهي بسيطة وطبيعية بينما الصناعة تحتـاج إلـى التعلـيم والفكر، والتجارة تحتاج إلى جاه ومال وإلى مهارة خاصة في التعامل فـي الأسواق. ولذلك يكثر المشتغلون بالزراعة مقارنة بالمـشتغلين بالـصناعة والتجارة. والنتيجة هي أن المشتغلين بالزراعة لا يتمتعـون بـنفس القـوة الاقتصادية مثل المشتغلين بالأنشطة الأخرى[1]. وعلى ذلك فـإن التفـسير الثاني يتلخص في أن الزراعة معاش المستضعفين بسبب أنها لا تحتاج إلى مهارات خاصة أو جاه ومال فيكثر المشتغلون بها فترخص سلعها، بينمـا الصناعة مثلاً تحتاج إلى مهارات خاصة ومال فيقل المشتغلون بها. ومـع زيادة الطلب على مصنوعاتها ترتفع أسعارها وترتفع دخولهم.

ثالثاً: قد يكون تقرير ابن خلدون في أن الزراعة معاش المستضعفين راجعاً بـصفة خاصة إلى ما يتعرض له المزارعون على وجه الأخص من ظلم على يـد الحكام. فهم بطبيعة نشاطهم غير قادرين على إخفاء منتجاتهم خاصة قبـل حصادها ومن ثم يدفعون كل ما يفرض عليهم من المغارم، ويقـصد بهـا الضرائب المختلفة، فيكون الغارم ذليلاً بائساً بمـا تتناولـه أيـدي القهـر والاستطالة[2]. هذا التفسير يأتي في صلب الفصل الخاص بأن الفلاحة مـن معاش المستضعفين... الخ. ولكنه غير مكتمل من الناحية التحليلية عند ابن خلدون ولا يجب أن يتسبب في إغفال التفسيرين الأول والثاني واللذان تـم استخراجهما من تحليل ابن خلدون لنمو النـشاط الاقتـصادي وتغيـرات الأسعار لمختلف السلع. ويلاحظ أن هذين التفسيرين يحتويان بذور التفسير الحديث لتدهور شروط التبادل بالنسبة للنشاط الزراعي أو تـدهور دخـول

---

(١) انظر المناقشة لهذه النقطة عند التعرض لموضوع النمو.

(٢) **المقدمة**: ص ٣٥٥.

المزارعين نسبيا سواء داخلياً أو دولياً.

٢. بالنسبة للنشاط الصناعي:

يشرح ابن خلدون في فصل خاص كيف أن معظم الصنائع تحتاج إلى التعليم والتدريب قبل احترافها (فصل في أن الصنائع لابد لها من المعلم)(١). ويقول: "وعلى قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته". ويقسم الصنائع إلى البسيط والمركب، فالبسيط هو الذي يختص بالضروريات والمركب هو الذي يكون للكماليات.

وعلى هذا يسجل أن تطور الصناعة من حيث التعقيد مرتبط بسعي الإنسان لإنتاج سلع كمالية. وليست احتياجات الإنسان الضرورية هي التي تستجلب تطور الفنون الصناعية وإنما احتياجاته الكمالية. ويشرح ابن خلدون كيف أن هذا التطور الصناعي يحدث عن طريق خروج "الفكرة" والتي يصفها بأنها "قوة" إلى مجال الفعل وأنه يتحقق شيئاً فشيئاً على التدريج. وتحول الفكرة إلى فعل يحتوي على بذرة الفكرة الشومبيترية الحديثة في التفرقة بين الاختراع Invention كظاهرة فنية أو علمية والتجديد Innovation كظاهرة عملية أو تجارية عندما يجرى تطبيق الاختراع في النشاط الاقتصادي. أما تصوره لحدوث هذه المسألة على التدريج وليس دفعة واحدة فيتفق أيضاً مع ما هو سائد في عصرنا الحديث بالنسبة لعملية التطور في الفن الصناعي. ويتأكد هذا التصور حينما يشرح ابن خلدون كيف أن تطور الصنائع لا يحصل دفعة واحدة وإنما يتحقق في أزمان وأجيال، أي المدى الطويل من الزمن The very long run كما نقول الآن(٢).

---

(١) **المقدمة**: ص ٣٥٩.

(٢) انظر ص ٣٦٠ من **المقدمة**، "ولا يزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها (يقصد الصنائع) من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئاً فشيئاً على التدريج حتى تكمل، لا يحصل ذلك دفعة وإنما يحصل في أزمان وأجيال، إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة واحدة لاسيما في الأمور الصناعية، فلابد له إذن من زمان، ولهذا

ويلاحظ أن ابن خلدون يقصد بالصنائع معني أكثر اتساعاً من المعنى المستخدم في عصرنا الحاضر، فهو يقول أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- صنائع تختص بتلبية احتياجات المعيشة المباشرة، ضرورية كانت أم كمالية، وما يلزمها من احتياجات غير مباشرة.
- صنائع تختص بالأفكار.
- صنائع تختص بالسياسة.

ويضرب أمثلة لما يندرج في القسم الأول في الحياكة والجزارة والنجارة والحدادة وأمثالها وكذلك إنشاء المباني. أما بالنسبة للقسم الثاني فيعطي أمثلة بحرف مثل انتساخ وتجليد الكتب والغناء والشعر وتعليم العلم وأمثال ذلك. أما القسم الثالث فيشمل الجندية وأمثاله. ونجد أن التعريف الحديث للصناعة التحويلية يجعلها تشمل ما جاء في القسم الأول عند ابن خلدون أو ما شابه ذلك. أما معظم ما ذكر ابن خلدون في القسمين الثاني والثالث فيدخل فيما نسميه صناعات خدمية أو نشاط الخدمات.

واهتم ابن خلدون بصفة خاصة بتحليل موقف القائمين بأمور القضاء والتدريس وعدد من الوظائف الدينية (مثل الفتيا والإمامة والخطابة والآذان) وهم جميعاً يندرجون في القسم الثاني من الصنائع. ويشرح ابن خلدون كيف أن أصحاب الوظائف المذكورة لا تعظم ثروتهم في الغالب[1]، وذكر لهذا سببين: أولهما أن أصحاب هذه الصنائع لا تضطر إليهم عامة الخلق. وإن احتيج إلى الفتيا والقضاء في الخصومات فليس على وجه الاضطرار والعموم فيقع الاستغناء عن هؤلاء في

تجد الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة، ولا يوجد منها إلا البسيط فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع، خرجت من القوة إلى الفعل". وآخر فقرة في العبارة تؤكد أن عملية تطبيق الأفكار أو العلوم انما ترتبط بالحاجة التي تتولد من خلال زيادة الحضارة والترف على مدى الزمن الطويل.

(١) **المقدمة**: ص ٣٥٤ "فصل خاص في القائمين بأمور الدين.. الخ، لا تعظم ثروتهم في الغالب".

الأكثر. وهكذا يرى أن الأحوال الاجتماعية أو الحضارية هامة جداً في تحديد الطلب على عمل أي فئة من فئات المجتمع وبالتالي دخلها. والصنائع التي تقوم بها الفئات الأخيرة التي ذكرها ليست أبداً مطلوبة على مستوى المجتمع، مثل صنائع الحياكة أو الحدادة أو النجارة أو إنشاء المباني... إلخ. فيقول إن الذي يهتم بأمور القائمين بأمور القضاء والتدريس والوظائف الدينية هو صاحب الدولة لما يرى في وظائفهم من مصلحة عامة ولكنه لا يساويهم بالجنود والأمراء أو الصناع في ما يخصصه لهم من رواتب[1].

ثم يكمل ابن خلدون تحليله لهذه المسألة فيذكر السبب الثاني لانخفاض دخول القائمين بالتدريس والقضاء والوظائف الدينية الأخرى، فيقول أن هذه الفئات من جانبها " تعتز بما لديها من علم فلا تخضع لأهل الجاه ولا تساوم من أجل زيادة حظها في الرزق"[2].

٣. بالنسبة للتجارة:

نجد ابن خلدون يعود ليعرفها تعريفاً أدق مما ذكر سابقا بقوله:"التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء، أياً ما كانت السلع من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش. وذلك القدر النامي يسمى ربحاً[3] Profit. ثم يشرح بعد ذلك كيف أن تحقيق هذا الربح التجاري يأتي عن أحد

(١) يقول ابن خلدون" وإنما يهتم باقامة مراسمهم صاحب الدولة بما له في النظر من المصالح فيقسم لهم حظا من الرزق على نسبة الحاجة إليهم على النحو الذي قررناه، لا يساويهم بأهل الشوكة (الأمراء والجند) ولا بأهل الصنائع... ولكنه يقسم بحسب عموم الحاجة وضرورة أهل العمران فلا يصح في قسمتهم إلا القليل". انظر **المقدمة**: ص ٣٥٤.

(٢) **المقدمة**: ص ٣٥٤، وهم أيضاً" لشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منه حظاً يستدرون به الرزق، بل ولا تفرغ اوقاتهم لذلك، لما هم فيه من الشغل بهذه الصنائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن ولا يسعهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف صنائعهم".

(٣) **المقدمة** فصل في معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها، ص ٣٥٥.

طريقين: باختزان السلع حتى ترتفع الأسعار في الأسواق، أو يأتي بنقل السلع من بلد ترخص فيها أسعارها إلى آخر ترتفع فيه(١).

وهكذا يكتشف ابن خلدون أن النشاط التجاري قائم على خلق المنفعة الزمنية أو المنفعة المكانية وإن ما يتحقق من ربح يأتي نتيجة لذلك. ويؤكد ذلك في تعريفه النهائي للتجارة(٢): أن معنى التجارة "تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء، إما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق(٣) وأغلى أو بيعها بالغلاء على الآجال".

ثم يتكلم عن طبيعة الربح المتحقق من التجارة فيقول إنه عادة يسير بالنسبة إلى رأس المال ولكنه يكبر إذا زاد رأس المال: وهذا الربح (المحقق من التجارة) "بالنسبة إلى أصل المال يسير، إلا أن المال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير"(٤) ثم تطرق بعد ذلك إلى شرح أمور الغش المختلفة التي تحدث في النشاط التجاري، وكيف أن معظم التجار يخادعون من يتعاملون معهم وإن حسن الخلق نادر بينهم(٥).

ويعود ابن خلدون مرة أخرى لكي يتعمق في تحليل المنفعة المترتبة على

---

(١) **المقدمة** فصل في معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها، ص ٣٥٥.

(٢) كان من عادة ابن خلدون في **المقدمة** أنه يقوم بتعريف بعض المصطلحات ثم يعاود الكرة فيعطي تعريفاً أكثر دقة، وقد يقوم بمحاولتين أو أكثر إلى أن يستقر نهائياً على تعريف شامل جامع لما يتصور، انظر التعريف المذكور في أول الفصل الذي كتبه تحت أي أصناف الناس يحترف التجارة، ص ٣٥٥.

(٣) حوالة الأسواق، المعنى تغير أحوالها الى ماهو أفضل للبائع. ومعنى "إلى بلد هي فيه انفق" أى أن الإنفاق عليها في الأسواق أكبر، و"أغلى"، أي بأسعار أعلى، ومعنى "بالآجال" أى على مدى الزمن فترة بعد أخرى.

(٤) **المقدمة**: ص ٣٥٥.

(٥) يقول "ولولا وازع الاحكام الشرعية (الخاصة بالمعاملات) لأصبحت أموال الناس نهباً"، ولو أن البعض من التجار مع وجود هذه الأحكام يستغلون الحجة الكلامية عن طريق فصاحة اللسان، أو يعتمدون على جاههم أو قربهم من الحكام لكي ينفذوا مآربهم ويحققوا أرباحا باهظة بالباطل"، ويخصص فصلا يشرح فيه "كيف أن خلق التجارة بعيدة عن المروءة وأن أشراف الناس والملوك يبتعدون لذلك عن ممارستها"، انظر **المقدمة**: ص ٣٥٥-٣٥٦.

نقل السلع من مكان إلى آخر وما يتحقق من ربح من ورائها. فيشرح كيف أن نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجارة وأعظم أرباحاً وأكفل بحوالة الأسواق[١]. فالسلعة المنقولة تكون حينئذ قليلة نادرة (أي قليلة العرض أو نادرة لهذه الظروف) بينما الحاجة إليها قائمة، "وإذا قلت وعزت غلت[٢] أثمانها. أما إذا كان البلد قريب المسافة والأمن متوفر بالطريق فإنه حينئذ يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها "[٣].

ويعتمد ابن خلدون على التحليل ليؤكد أن التجارة الخارجية أكثر ربحا وأكثر حاجة للتمويل من التجارة الداخلية، فيقول: "ولهذا نجد التجار الذي يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس، أو أكثرهم أموالاً لبعد طريقهم ومشقته... فلا يرتكب خطر هذا الطريق وبعده إلا الأقل من الناس، فتجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء، وكذلك سلعنا لديهم، فتعظم بضائع التجار من تناقلهم ويسرع إليهم الغنى والثروة من أجل ذلك. وكذلك المسافرون من بلادنا إلى المشرق لبعد الشقة أيضاً. وأما المترددون في أفق واحد ما بين أمصاره وبلدانه ففائدتهم قليلة وأرباحهم تافهة لكثرة السلع وناقلها، وا هو الرزاق ذو القوة المتين"[٤]. ولقد تبين المركنتاليون Mercantilists فيما بعد (القرون ١٦-١٨م) هذه الحقيقة فأقبلوا

---

(١) **المقدمة**: فصل في نقل التجارة والسلع، ص ٣٥٦.

(٢) **المقدمة**: ص ٣٥٧.

(٣) **المقدمة**: ص ٣٥٧.

(٤) **المقدمة**: ص ٣٥٧ وآخر العبارة المقتطفة من الآية ٥٨ سورة الذاريات ولا أدري لماذا غاب عن ابن خلدون أن يستشهد بالآيتين ١٨-١٩ من سورة سبأ واللتان هما من صميم المعنى الذي يتكلم عنه حيث تحكي عن تجار سبأ في العهد القديم يدعون ا الذي يسر لهم طريق التجارة وجعله آمناً أن يغير هذا الأمر ويجعل الطريق أشد مشقة (حتى يفوزوا بالربح الوفير) فغضب ا عليهم غضبا شديداً.

وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياما آمنين، فقالوا ﴿ربنا باعد بين أسفارنا وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزق إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور﴾. (سبأ: ١٨-١٩).

على التجارة الخارجية لتكوين الثروات الضخمة وازداد اهتمامهم بالتمويـل لأجـل ذلك.

ومن الواضح أن ابن خلدون يعلل المكسب العائد من التجـارة الخارجيـة بالفروق المطلقة بين الأسعار السائدة في بلد وتلك السائدة في بلد آخر وهـذا لـب نظرية المزايا المطلقة Absolute Advantage. وهذه الفروق تـزداد كلمـا بعـدت المسافة وطال السفر وازدادت مشقة الطريق ومخاطره، وهو ما يقلل مـن عـرض السلع المنقولة. والواقع أن ما يصفه ابن خلدون هو حال التجـارة الخارجيـة فـي العصور الوسطى، وفيما بعدها إلى نهاية القرن التاسع الميلادي تقريبا. فقد كانـت معظم المكاسب المتحققة في التجارة الخارجية مرتبطة بالمخاطر وبجلب السلع التي تباع رخيصة في بلاد بعيدة إلى حيث تباع بأثمان مرتفعة. ولقـد غيـرت ثـورة المواصلات التي حدثت في القرن التاسع عشر في البر والبحر (باختراع واستخدام القطار والسفن البخارية) الأوضاع سالفة الذكر تغييرا هائلا. ومع ذلك فإن نظريـة المزايا المطلقة ظلت سائدة إلى وقت ظهور نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكـاردو (١٧٧٢م-١٨٢٣م). ولا نعرف أحداً قبل ابن خلدون اجتهد في تفـسير اخـتلاف المزايا المطلقة كما فعل هو.

- النشاط الاقتصادي الطبيعي وغير الطبيعي:

لا يختلف ابن خلدون في استخدام مصطلح طبيعي Natural أو غير طبيعي عن علماء الاجتماع والاقتصاد الذين استخدموا هذا المصطلح فـي كتابـاتهم فـي العصور الوسطى وإلى القرن التاسع عشر الميلادي. فكلمة طبيعي استخدمت لتعني ما هو عادي Normal في بعض الأحوال وعادل Just في أحوال أخرى. وكثيراً ما اختلط المفهومان بمعنى أن الشيء العادي هو العدل[1]. وسواء اسـتخدمت كلمـة

---

(١) ج. شومبيتر – المرجع السابق ص ١١٠-١١٣.

طبيعي في أي معنى من هذه المعاني فإن استخدامها يتضمن إصدار حكم تقـديري Value Judgment على شيء من الأشياء.

وحينما تكلم ابن خلدون عن أن الخدمة سواء كانت للحكـام أو لأصـحاب الدخول العالية ليست من النشاط الطبيعي كان في الواقع يـصدر حكمـا تقـديريا يتضمن أن الخدمة بالمعنى الذي حدده ليست بالنشاط الاقتصادي الطبيعي أو المعتاد لاستمرار حياة غالبية الناس في المجتمعات مثلما هو الحال بالنـسبة إلـى أنـشطة الفلاحة والصناعة والتجارة. فهذه الأنشطة الأخيرة طبيعية أو عادية للعمران فـي جانبه الاقتصادي ولاستمرار تطوره.

ويمكن أيضاً أن يفسر اعتبار ابن خلدون للوظائف الحكوميـة أنهـا غيـر طبيعية أو غير عادية في اكتساب الدخل اعتقاده أنها قائمة أصلا على القوة والتسلط تستأثر بها عصبة من الناس وهي أمور غير طبيعية أو غير عادلـة فـي مجـال المعاش والكسب على غير ما تجرى الأمور فـي أنـشطة الزراعـة والـصناعة والتجارة. وقد تقدم بشرح هذا بالتفصيل في أحوال الجبايات السلطانية فـي البـاب الثالث. ولعل حكم ابن خلدون في خدمات الإمارة وفي إنها ليست بمعاش طبيعي قد سبق الحكم الذي أصدره آدم سميث فيما بعد بالنسبة إلى خدمات الحكومة التي قرر أنها أعمال غير منتجة (unproductive) بالرغم من الحاجة إليها. فآدم سـميث لـم ينكر أهمية خدمات الجند والشرطة أو موظفي الدولة ولم ينكر حقهم في الحـصول على مرتبات من الدولة. ولكنه أنكر أنهم يساهمون في العمل المنتج (productive) الذي يؤدي إلى نمو ثروة الدولة كما تساهم الصناعة مثلا. لكن ابـن خلـدون لـم يرتكب خطأ سميث فيعمم هذا الحكم على المعلمين وأصـحاب الوظـائف الدينيـة والأنشطة الخدمية عموما. لقد أدخل ابن خلدون نشاط هؤلاء في قسم من الـصنائع كما ذكرنا وقام ببحث كيفية تحديد دخولهم بآليات الطلب والعرض فكان فـي هـذا أوفق من سميث كما يتبين من تطور التحليل الاقتصادي اعتباراً من جون ستيوارت

ميل والمدرسة النيوكلاسيكية بعده(١).

• <u>تحليل أسباب نمو العمران:</u>

من الممكن استخلاص نظريتين لابن خلدون في وفور العمران أو قل في النمو الاقتصادي وما يصاحبه من نمو حضاري. النظرية الأولى تقوم على فرض مفسر (Explanatory Hypothesis) يتخلص في أن البيئة الجغرافية هي المحدد الأساسي للنشاط الاقتصادي. والنظرية الثانية تقوم على فرض مفسر يتلخص في أن النمو الاقتصادي لأي مجتمع يمر بعدد من المراحل وأن هذه المراحل ترتبط بحياة الدولة السياسية والاجتماعية من المنشأ إلى النهاية.

وسوف نتعرض فيما يلي للنظريتين بشيء من التفصيل، إلا أنه يهمنا أن نشرح أولا معنى لفظ العمران(٢) الذي استخدمه ابن خلدون في بحث النمو الاقتصادي. يقال عمر المنزل بأهله أي سكنه أهله وأقاموا به أو جعلوه مهيأ لإقامتهم، عمرت البلد بأهلها لأنهم أقاموا بها مساكنهم وزاولوا فيها نشاطهم. وقد استخدم ابن خلدون لفظ العمران للمجتمعات ليدل على المعنى الشامل أو الكلى (Macro). أي ليدل على ما بالبلد من سكان ومبان وما يترتب على ذلك من نشاط ضروري للحياة. وبالرغم من أن ابن خلدون لم يبين بشكل صريح أن النشاط الإنساني المقترن بالعمران اقتصادي بطبعه إلا أن ذلك اتضح من مواضع مختلفة من الفصول التي استخدم فيها اللفظ المذكور. ويجب أن يكون واضحا أن لفظ العمران في حد ذاته لا يدل على شيء بالنسبة لقضية التقدم أو التخلف في أي مجتمع من المجتمعات، وإنما الذي يدل على ذلك درجة العمران ولذلك حينما يذكر ابن خلدون أن بلداً ما أقل عمراناً من آخر فإنه يقصد أن هذا البلد أقل سكاناً وأقل

---

(١) انظر: O.H. Taylor, *A History of Economic Thought* London 1960, pp. 95-96.
Also: R.B. Ekelund and R.Hebert, *A History of Economic Theory and Method*, McGraw Hill, 1990, P.120,

(٢) (العمران) بضم العين وسكون الميم وسيلي شرح معناها لغوياً ثم اقتصادياً.

قسطاً في المباني والمنشآت المختلفة وأن حالة الإنفاق في أسواقه أقل. وبديهي إذن أن اتخاذ درجة العمران مقياساً للتقدم أو للتخلف في أي مجتمع من المجتمعات يتضمن اتخاذ أعداد السكان والمباني وحجم النشاط الاقتصادي التابع مؤشراتٍ اقتصادية كلية. ولعل اتخاذ الزيادة في أعداد السكان مؤشراً للنمو أو التقدم الاقتصادي أمر مستغرب لرجال الاقتصاد المعاصرين الذي يعتبر معظمهم أن الزيادة السكانية في حد ذاتها لو حدثت في ظروف البلدان النامية لا تدل على شيء وإنها غالبا لا تؤدي إلا إلى مزيد من التخلف[١]. ولكن هذا لا ينفي أن وجهة النظر الوضعية الحديثة تقرر أيضا أن الزيادة السكانية يمكن أن تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي في الدول الحديثة النشأة أو في الدول المتقدمة التي تعتبر في حالة ركود من الناحية السكانية (لا تزيد أعدادها ولا تنقص) وكذلك في الدول المتقدمة التي يتوقع أن تتناقص أعدادها مستقبلاً[٢]. وربما قيل إن ابن خلدون قد تأثر بفكره الديني في تكوين نظرته تجاه السكان إذ أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد حث على التناسل والتكاثر[٣]، ولكن ابن خلدون لم يذكر هذا. من جهة أخرى فإن ابن خلدون

---

(١) الاقتصاديون الإسلاميون متفقون على أن العنصر البشرى هو أساس عملية النمو، كذلك الماركسيون لا يتفقون مع أصحاب المذهب الرأسمالي، ويعتقدون أن مهاجمة النمو السكاني في حد ذاته ومطالبة الجماهير من الطبقات العمالية الكادحة بتنظيم نسلها مسائل مغرضة يتم ترويجها لصالح أصحاب الثروة في المجتمع.

(٢) أنظر:. A Hansen. *Business Cycles and National Income*, New York 1951, p. 57-76, 131-132.

وذلك لبيان العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. فهذه العلاقة ليست دائما كما يتصورها مالتس والمتشائمون بل قد يكون النمو السكاني ضرورياً للنمو الاقتصادي (كما تصور ابن خلدون) في بعض الحالات. يقول هانسن الكتاب المذكور في أحد الفصول:

A large growth in population is favorable to investment and therefore to income generation and employment. This is the Keynesian view of population growth, but population may become so large in relation to natural resources and food supply that real wages tend to fall. This is Malthusian view of population growth. (Chapter 4, p. 75).

(٣) وقد ورد في الحديث (تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم) رواه أبو داود، والنسائي، والحاكم، وقال صحيح الإسناد ورواه المنذري في كتاب النكاح والنصيحة في الحديث من الرسول عليه الصلاة والسلام إلى المسلمين والقصد من قوله إني مكاثر بكم الامم – أي الأمم الأخرى من غير المسلمين.

كان يضع قاعدة عامة في أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة العمران ولـم يكـن يتكلم عن سكان البلدان الإسلامية فقط بل سكان البلدان التي تقع أيضاً في أقـصى الشرق أو غيرها وهم من غير المسلمين غالباً، بينما تشجيع الرسول صلى ا عليه وسلم على التناسل والتكاثر كان موجها للمسلمين خاصة. ولكن مـن الممكـن أن يكون ابن خلدون قد أخذ في حسبانه مضمون حديث الرسول صلى ا عليه وسلم ولم يذكره حيث أراد أن يثبت صلاحية الفكر الإسلامي للبشر جميعاً وهذا محتمـل أيضاً. وقد اعتمد ابن خلدون أسلوب الاستقراء في إثباته للعلاقة بين حجم الـسكان وحجم العمران. أما اتخاذ ابن خلدون المباني والمنشآت دلـيلاً أو مؤشـراً علـى العمران والزيادة أو النقص في حركة البناء دليلا على النمو أو التدهور فيشبه فـي عصرنا الحاضر اتخاذ بعض مفردات رأس المـال الاجتمـاعي (Infra Structure) والزيادة أو النقص فيها مؤشراً على الحالة الاقتصادية واتجاهات التقدم أو التخلف. وأخيراً تأتي فكرة ابن خلدون في أخذ زيادة الإنفاق في الأسواق دليلاً على زيـادة العمران أو العكس، بمعنى أن نقص الإنفاق في الأسواق يعد نقصاً فـي العمـران، متمشياً تماماً مع ما نعرفه في التحليل الحديث بشأن معايير النشاط الاقتـصادي[١]. وعموما فإن تحليل ابن خلدون للعمران ونموه أو نقصانه - وهو ما يماثل بحثنا في أسباب النمو الاقتصادي أو التخلف – يعتبر من أرقى ما قدم للفكر الاقتصادي فـي المقدمة. وسنعرض فيما يلي النظرية الجغرافية في النمو ثم نتبعها بعرض نظريـة مراحل النمو الاقتصادي التي تتمشى مع مراحل النمو السياسي والاجتماعي للدولة.

□ النظرية الأولى: دور البيئة الجغرافية في النمو

تقوم النظرية على فرض مفـسر (Explanatory Hypothesis) مـؤداه أن البيئة الجغرافية هي المحدد الأساسي لحالة العمران، فكلما كانت البيئـة الجغرافيـة

---

(١) وتفصيل هذه المسالة سيعرف خلال عرض النظرية لابن خلدون في النمو الاقتصادي وهو نقدمه في الصفحات التالية.

ملائمة لحياة الإنسان كلما اتسع العمران والعكس صحيح. فتعتمد هذه النظرية على عدد من الفروض الأساسية التي يضع ابن خلدون بعضها على أساس ملاحظته للواقع وبعضها على أساس الاستنباط. هذه الفروض تتلخص في أن الظروف الجغرافية من ناحية البرودة أو الحرارة ودرجة الرطوبة هي التي تحدد البيئة الملائمة لحياة البشر بصفة عامة، وإنها تتدخل في تكوين سلوك الإنسان ودرجة نشاطه. وعلى هذا الأساس يقوم ابن خلدون بشرح تقريره الذي يقول فيه إن الربع الشمالي من الأرض أكثر عمرانا من الربع الجنوبي[١]، فالربع الشمالي من الأرض في شرحه الجغرافي المطول[٢] يشمل الأقاليم المعتدلة الحرارة وتلك التي تميل إلى البرودة مع اعتدال. هذه الأقاليم هي أكثر أقاليم الأرض عمراناً "وأممها وأناسيها تجوز الحد من الكثرة وأمصارها ومدنها تجاوز الحد عددا"[٣]، ثم إنه يشرح كيف أنه كلما اشتد الحر أو اشتد البرد قل العمران، حتى إذا أفرط الحر أو البرد انقطع العمران تماماً أو قل جداً. ويستدل على ذلك بأن المناطق الاستوائية شديدة الحرارة تكاد تخلو تماما من العمران كذلك المناطق شديدة البرودة عند القطبين الشمالي والجنوبي ولكنه يتدارك فيقول "بيد أن فساد التكوين جهة شدة الحر أعظم منه من جهة شدة البرد". وينقل عن ابن رشد[٤] أنه زعم أن خط الاستواء معتدل وأن ما وراءه في الجنوب بمثابة ما وراءه في الشمال فيعمر منه ما عمر من هذا[٥].

---

(١) **المقدمة**: ص ٤٥.

(٢) **المقدمة**: ص ٤٥.

(٣) **المقدمة**: ص ٤١-٤٤، ص ٤٥-٧٩ ولم نهتم إلا بما يعنينا من هذا الشرح الجغرافي في الناحية الاقتصادية وهو قليل. كما أننا لا نستطيع أن نقارن بين ما يقدم من تفضيلات جغرافية وبين المعروف حاليا لدى علماء الجغرافيا ويحتاج هذا إلى خبرة كما لا يخفى، ولهذا اكتفيا بأخذ المعنى العام أو الخطوط العريضة لما قدرمه من معلومات عن الأرض وعلاقتها بدرجة العمران.

(٤) ابن رشد ١١٢٦-١١٨ كان من أبرز علماء الكلام والفلسفة في المغرب، وقد تناول بعض الشئون الاقتصادية مثل الربا في كتابيه (الخراج) و(الكسب الحرام).

(٥) **المقدمة**: ص ٤٧.

واستطاع ابن خلدون أن يرفض فكرة صلاحية منطقة خط الاستواء للعمران بالحجة المنطقية وعلى أساس الأخبار المتواترة. أما ما وراء خط الاستواء في الجنوب وصلاحيته للعمران فلم يستطع أن يوافق عليها أو أن ينفي صحتها بالحجة المنطقية فيعود إلى الأخبار المتواترة التي تؤكد أن خط الاستواء والذي وراءه (إلى الجنوب) وان كان فيه عمران، كما نقل فهو قليل جداً[١]، وقد ثبت فيما بعد صحة رأي ابن رشد فيما يخص المناطق التي تقع جنوب خط الاستواء وخاصة كلما زاد اعتدال الحرارة بالابتعاد عن المنطقة الاستوائية. ويرجع تشكك ابن خلدون في صحة رأي ابن رشد إلى تمسكه بحجة المشاهدة الفعلية أو الأخبار المتواترة، وهو أساس الاستقراء، خاصة حينما يفقد البرهان المنطقي، ولم تكن لابن خلدون فرصة المشاهدة الفعلية للمناطق التي تقع جنوب خط الاستواء. كما أن معظم الأخبار المتواترة كما ذكر دلت على أن العمران في هذه المناطق حينذاك كان منقطعا بالكلية أو قليل للغاية.

ويتطرق ابن خلدون إلى بحث أثر الحرارة أو البرودة في سلوك الإنسان في مبحث خاص بعنوان أثر الهواء في أخلاق البشر[٢] ونحن ننقل هنا بعض فقرات تهمنا في التحليل الحالي لكي نبين العلاقة التي كان يشرحها بين المناخ والسلوك الاقتصادي، فهو يقول إن المشاهدات تدل على أن أهل المناطق الحارة التي تغلب عليها الحرارة معروفون بالخفة والطيش وكثرة الطرب.. موصوفين بالحمق في كل قطر[٣]، ويستبعد آراء جالينوس ويعقوب ابن إسحاق الكندي "أن ذلك لضعف أدمغتهم وما نشأ عنه من ضعف عقولهم" ويقول إن سلوكهم مرتبط بالمناخ، فانتشار الهواء الحار في الجو (لسنا باحثين أو مدققين في هذه المسائل) لأسباب عديدة يؤدي إلى هذا السلوك الذي سبق وصفه لأهل المناطق الحارة. ويؤكد انه

(١) **المقدمة**: ص ٤٧.
(٢) **المقدمة**: ص ٨٠.
(٣) **المقدمة**: ص ٨٠.

لهذا السبب يغلب عليهم الغفلة عن العواقب حتى أنهم لا يدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم وعامة مأكلهم من الأسواق[١]. ثم يأتي إلى أهل المناطق المائلة للبرودة مثل فاس في بلاد المغرب، فيلاحظ أنهم "مطرقين إطراق الحزن" ويقول "أنظر كيف أفرطوا في نظر العواقب حتى إن الرجل منهم ليدخر قوت سنتين من حبوب الحنطة، ويباكر في الأسواق بشراء قوته ليومه مخافة أن يرزأ شيئاً من مدخره"[٢].

وهكذا يربط ابن خلدون بين المناخ والسلوك الإنساني ربطا مباشرا حتى أنه يرى أن عادة (الادخار) مرتبطة بالحذر أو التبصر في العواقب الذي هو من سلوك أبناء المناطق الباردة أو المائلة للبرودة. ويلاحظ أن تحليله لهذه المسائل الأخيرة يفتقر إلى الحجة القوية وأنه على الأكثر محاولة جريئة لتفسير بعض المشاهدات الواقعية على أساس التخمين.

□ النظرية الثانية: مراحل النمو الاقتصادي وارتباطها بمراحل النمو السياسي والاجتماعي للدولة

النظرية الثانية لابن خلدون في اتساع العمران ثم وفوره ثم اضمحلاله ترتبط ارتباطاً مباشراً بنشأة الدولة واستقرارها ثم تطورها فاضمحلالها وخرابها بعد ذلك. ومرة أخرى مثلما فعلنا في النظرية الأولى فإننا نركز على الجانب الاقتصادي من العمران وبهذا نتكلم عن تطور البناء الاقتصادي في مراحله المختلفة مع تطور حال الدولة. ولكن لابد لفهم الجانب الاقتصادي من فهم الجانب السياسي أولاً. ومن ثم نستعرض باختصار أسس قيام الدولة وتطورها، و فيما بعد ننظر إذا كانت النظرية الخلدونية يمكن أن تفصل عن تحليله السياسي. والدولة عند ابن خلدون لا تتحقق إلا بالعصبية وهي الشعور الذي يتكون لدى جماعة (group)

---

(١) **المقدمة**: ص ٨٠. ويقول إن هذه الظاهرة تنطبق على أهل مصر أيضاً.

(٢) **المقدمة**: ص ٨٠.

متماسكة من الناس متحدة الهدف[1] فإذا استقرت الدولة وتمهدت فقد تستغني عـن العصبية[2]. ويضرب أمثلة على ذلك من التاريخ، ثم انه إذا فسدت عصبية الـدول بمضي زمن على تكوينها تقوضت أركان الدولة "فبالعصبية يكـون تمهـد الدولـة وحمايتها في أولها وبفساد العصبية تكون نهاية الدولة"[3] ثم يشرح كيف أن العصبية إذا امتزجت "بدين" أو "بدعوة حق" كانت الأساس المتين للدولة العظيمة، وذلك لأن الملك إنما يحصل بالتغلب، والتغلب إنما يكون بالعصبية واتفـاق الأهـواء علـى المطالبة، وجمع القلوب وتأليفها إنما يكون بمعونة من ا في إقامة دينه، قال تعالى ﴿لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما الفت بين قلوبهم﴾ (الأنفال: ٦٣). ولذلك فـإن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانـت لهـا مـن عددها[4]، والخروج من المعنى الضيق الذي قد يفهمه البعض للدين إلـى المعنـى الواسع والشامل يقتضي الرجوع إلى تقرير ابن خلدون عن امتزاج العصبية "بدين" أو "بدعوة حق" فهذا يعني أن تآلف جماعة من الناس على أسـاس مجموعـة مـن المبادئ الفاضلة هو الأساس السليم لدولة القوية.

والدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص[5] فيقول "إن أعمـار الـدول وإن كانت تختلف على حسب الظروف إلا أن الدولة في الغالب لا تعدو أعمـار ثلاثـة أجيال. والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين"[6]. والجيل الأول يظل محتفظاً بالعصبية فتظل الدولة قوية وفي الجيل الثـاني تنكـسر حـدة العصبية بعض الشيء وأما الجيل الثالث فينسون وتصبح الدولة معرضة للتقـوض

(١) **المقدمة**: ص ١٣٩.
(٢) **المقدمة**: ص ١٣٩.
(٣) **المقدمة**: ص ١٤٠.
(٤) ويضرب مثالاً من أمة العرب في عصر الإسلام الأول **المقدمة**، ص ١٤٢.
(٥) **المقدمة**: ص ١٥٢.
(٦) **المقدمة**: ص ١٥٢.

يسير حالها من ضعف إلى ضعف.

وفيما يلي نعرض "الإطار العام" الذي يربط به ابن خلدون بين تطور البناء الاجتماعي والاقتصادي (العمران) وتطور البناء السياسي (الدولة) ثـم بعـد ذلـك نتطرق للناحية الاقتصادية التي يبرز فيها تحليله لتطور البناء الاقتصادي من نمـو متزايد حتى يصل إلى القمة في الرفه والغنى ثم اضمحلال حتى يصل إلـى حالـة الفقر والمجاعات والموتان[1].

فيشرح ابن خلدون فيما يمكن أن نطلق عليه "الإطار العـام" فـي التعبيـر الحديث كيف أن الدولة في بداية تكوينها[2] تتمتـع بقـوة فـي بنائهـا الـسياسي والاجتماعي وخاصة إذا اعتمد على مبادئ صالحة قويمة مثل دين أو دعـوة حـق مما ينعكس في معاملة عادلة من جانب القائمين بأمور الدولة للرعايا، وهذا في حد ذاته يهيئ المناخ الملائم لنشاطهم الاقتصادي فيزداد تفاؤل الرعايا وينشطون لعملية البناء الاقتصادي وتهيئة أسبابها، فيحدث النماء، وفي ظل هذه الظـروف تتكـاثر الأعداد السكانية وهو شرط عند ابن خلدون ضروري ومصاحب لنمو الاقتصاد.

ثم يشرح ابن خلدون كيف يصيب الدولة "الخلل" (الاختلال) فيقول إن الخلل الأول يبدأ متى استفحل العز وتوفرت النعم والأرزاق بـدور الجبايـات لأن هـذه الأحوال تؤثر في أخلاق القائمين على حماية الدولة فتهبط عزائمهم وتميل نفوسـهم إلى الجبن والكسل وقد يتنازعون على الملك فيقتل بعضهم بعضاً. ثم يزيد الإسراف في نفقات القائمين على الدولة بما يعتريهم من أبهة العز وتجاوز الحدود بالبـذخ.. فيقصر دخل الدولة حينئذ عن خرجها(إنفاقها)[3] وهذا هو الخلل الثاني فـي حيـاة الدولة وهو أشد خطراً من الأول، والاثنان معا يؤديان في النهاية إلى فناء الدولـة

(١) المقصود به كثرة الموت.

(٢) **المقدمة**: ص ٢٦٤، ٢٧١.

(٣) **المقدمة**: ص ٢٦٦.

واضمحلالها[١].

وفي شرح الخلل الثاني في الدولة وهو الذي يتطرق من جهة المال[٢]، يقول ابن خلدون أن الترف من جانب القائمين بأمور الدولة يؤدي إلى زيادة نفقاتهم على العموم كما يدعو إلى الزيادة في أعطيات الجند وأرزاق أهل الدولة،" ثم يعظم الترف فيكثر الإسراف في النفقات وينتشر ذلك في الرعية، لأن الناس على دين ملوكها وعوائدها، ويحتاج السلطان إلى ضرب المكوس على أثمان البياعات (المبيعات) في الأسواق لإدرار الجباية لما يراه من ترف المدينة الشاهد عليهم بالرفه، ولما يحتاج إليه من نفقات سلطانه وأرزاق جنده"[٣]. ثم تزيد نفقات الدولة (لاستمرار الخلل) "فلا تفي بها المكوس (الضرائب)، ويزداد قهر الدولة لمن تحت يدها من الرعايا فتمتد إلى جمع المال من أموال الرعايا من مكس أو تجارة أو نقد في بعض الأحوال بشبهة أو بغير شبهة". وهذا هو الطور الأخير المصاحب لفناء الدولة وانهيارها، ذلك لان الظلم الذي يقع على الناس في هذه الظروف يثبط من هممهم في العمل ويجعلهم يعزفون عن ممارسة نشاط معاشهم إلا للضرورات. ويهتم ابن خلدون بإبراز هذا الأثر بالنسبة للنشاط الزراعي أولاً. فيقول" إن الناس يقبضون أيديهم عن الفلح (زراعة الأرض) في الأكثر، بسبب ما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأموال والجبايات، أو الفتن الواقعة في انتقاص الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة، فيقل احتكار الزراع غالباً، وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة"... "فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات، فغلا الزرع وعجز عنهم أولوا الخصاصة فهلكوا"[٤]. ويقصد باحتكار الزرع النشاط الذي يقوم خصيصاً للزراعة وليس لكلمة "احتكار" هنا علاقة بالمفهوم

(١) **المقدمة**: ص ٢٦٥.
(٢) **المقدمة**: ص ٢٦٤.
(٣) **المقدمة**: ص ٢٦٤.
(٤) **المقدمة**: ص ٢٧١.

الشائع لها. فالزرع يخرج حقا بصورة طبيعية ولكن صلاحه وثمرته ليس بمضمون إلا بالرعاية والاهتمام ولذلك كان "احتكار" الزرع بهذا المعنى ضروري للمجتمع، وزيادة الظلم عن طريق (المكوس) أو عن طريق النهب المباشر من الدولة يؤثر بصفة خاصة (فيما يبدو من تحليل ابن خلدون) في النشاط الزراعي، وحينئذ يقل النشاط فيه فتقل الحاصلات الزراعية وترتفع أسعارها فيعم الجوع بين الناس ويهلك منهم من لا يستطيع الحصول على ما يكفيه من غذاء وذلك في تقدير ابن خلدون أحد الأسباب الرئيسية للمجاعات وكثرة الوفيات في نهاية عمر الدولة[1]. وإذا ساء حال الدولة في النواحي الاقتصادية وانتكست عملية البناء الاقتصادي وقل السكان واقتصروا على الضروري فقط من السلع المصنوعة تدهورت أحوال الصناعات بشكل عام. فيشرح ابن خلدون كيف "أن الصنائع إنما تستجاد[2] إذا احتيج إليها وكثر طلبها" وهذا يحدث في المرحلة الأولى من عمر الدولة، أما إذا ضعف حال البلد وأخذ في التدهور وقل سكانه "تناقص فيه الترف ورجع أهله إلى الاقتصار على الضروري من أحوالهم، فتقل الصنائع التي كانت من توابع الترف لان صاحبها حينئذ لا يصح له بها معاشه، فيفر إلى غيرها أو يموت، ولا يكون خلف منه، فيذهب رسم تلك الصنائع جملة، كما يذهب النقاشون والصواغ والكتاب والنساخ وأمثالهم من الصنائع لحاجات الترف (أي الصناعات التي ارتبطت بالترف) ولا تزال الصناعات في التناقص ما زال المصر (البلد) في التناقص إلى أن تضمحل"[3].

---

(١) **المقدمة**: ص ٢٧١.

(٢) وتستجاد الصنائع بمعنى أن القائمين عليها يهتمون بالإجادة أو رفع مستوى الجودة فيها.

(٣) **المقدمة**: ص ٣٦٣ وفي ص ٣٢٤ يتكلم ابن خلدون في فصل في مبادئ الخراب في الأمصار (عن أن البلاد أو الأمصار في بداية عهدها تكون قليلة المساكن ويكون بناؤها بدوياً يقصد به الطابع البدوي أو البدائي وآلات البناء فيها من حجر وجير ورخام وصخور ملساء وزجاج وفسيفساء قليلة أو منعدمة. "فإذا عظم عمران المدينة وكثر ساكنها كثرت الآلات بكثرة الأعمال حينئذ وكثر الصناع إلى أن تبلغ غايتها من ذلك فإذا تراجع عمرانها وخف

وأخيرا يبرز ابن خلدون مسألة هامة تشغل الأذهان في عصرنا الحديث وهي مسألة تلوث الهواء (Air Pollution)، ويعتبرها أيضا ظاهرة مـن الظـواهر التـي تصاحب فناء الدولة واضمحلالها فيقول: "وأما كثرة الموتان فلها أسباب منهـا كثـرة المجاعات كما ذكرناه، أو الفتن لاختلال الدولة فيكثر الهرج والقتل أو وقوع الوبـاء، وسببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران لكثرة ما يخالطه من العفن والرطوبـات الفاسدة. وإذا فسد الهواء وهو غذاء الروح الحيواني ومُلابسُه دائماً فيسري الفساد إلـى مزاجه، فإن كان الفساد قويًا وقع المرض في الرئة، وهذه هي الطواعين وأمراضـها مخصوصة بالرئة وان كان الفساد دون القوى والكثير فيكثر العفن ويتضاعف فتكثـر الحميات في الأمزجة وتمرض الأبدان وتهلك"[١].

□ تحليل العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي:

من أهم ما كتب ابن خلدون في نظريته الثانية ما يخص العلاقة بين تقـسيم العمل والنمو[٢] فيقرر أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه فـي شكل "كمية من العمل" الذي أمكن توفيره تماماً كما عبر عنه في شكل "كميـة مـن الناتج". ثم يشرح بعد هذا كيف أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل هو الذي يسمح للأفراد بمزيد من الرفاهية الاقتصادية والتي يطلق عليها "الترف". فكمية من الناتج الفائض عن حاجة الجماعة يمكن أن يعبر عنها بمزيد من السلع الكمالية، كما يمكن أن تباع لبلدان أخرى بقيمتها ويؤدي ذلك أيضا إلى مزيد من "الترف" أو مزيد مـن "الغنى". وهذه الفكرة الأخيرة العابرة بشأن التصرف في الفائض عن طريق المبادلة مع البلدان الأخرى بما يؤدي إلى مزيد من "الغنى"[٣] هي البذرة الأولى في تـاريخ

ساكنها (إذا قل سكانها) قلت الصنائع لأجل ذلك وفقدت الإجادة في البناء والإحكـام والمعـالاة عليـه بـالتنميق"، وتدريجيا تقل الآلات المستخدمة في المباني وتفقد هذه جودتها ورونقها حتى تعود إلى الطابع البدوي (البسيط) فيعود بناء المدينة مثل بناء القرى.

(١) **المقدمة**: ص ٢٧١.
(٢) **المقدمة**: ص ٣٢٥.
(٣) **المقدمة**: ص ٣٢٥.

الفكر الاقتصادي لنظرية "منفذ الفائض" التي تنسب كلية لآدم سميث دون مرجع أو أصل[١].

ثم يستطرد ابن خلدون بعد ذلك ليشرح بذكاء بالغ لم يتكرر إلا في القرن العشرين الكيفية التي يتضاعف بها "الدخل والخرج" (الدخل والإنفاق) على مستوى المجتمع. فيقول ابن خلدون إنه سبق أن شرح "أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة (بمعنى أن الدخول التي يحصل عليها الأفراد إنما هي مساوية لقيمة ما يبذلونه من أعمال، ولذلك كلما كثرت الأعمال كثرت قيمها فازدادت دخولهم بالضرورة)، ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمركب. وهذه كلها أعمال تُستدعى بقيمتها ويُختار المهرة في صناعتها والقيام عليها، فتنفق أسواق الأعمال والصنائع (أي يزداد الإنفاق في أسواق الأعمال والصنائع) ويكثر دخلُ المصر وخَرجُه (الدخل الكلي والإنفاق الكلي) ويحصل اليسار[٢] لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم (أي أن الانتعاش يصيب الذين يمارسون الأعمال التي يزداد الإنفاق عليها). ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته (أي تزداد الحاجات الكمالية نتيجة لزيادة الدخول) واستُنبطت الصنائع لتحصيلها (فتقوم الصناعات خصيصا للوفاء بهذه الحاجات) فزادت قيمتها، وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية (تضاعف الدخل مرة ثانية) ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول (أي أن الإنفاق في سوق الأعمال يزداد مرة ثانية ويكون أكثر من المرة الأولى) وكذا في الزيادة الثانية والثالثة، لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف

---

(١) نظرية Vent of Surplus لسميث في التجارة الدولية تقوم على نفس الأساس الفكري.

(٢) بمعنى اليسر أو الرخاء.

والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تخـتص بالمعـاش"[١]. ذلـك لأن الأعمـال الأصلية المختصة بالمعاش هي الضرورات الأساسية للحياة وهذه محدودة في رأيه كما أنها في ظل افتراض تقسيم العمل تحتاج إلى الأقل من الأعمال.

ويمكن لنا أن نرى في العرض السابق لابن خلدون[٢] تحليلاً رائعاً لكيفيـة زيادة الدخل الكلي في ظروف الرواج المستمر. فزيادة قيم الأعمال إنما تعبر عـن زيادة الناتج الكلي وهي تؤدي إلى زيادة المكاسب أي الدخول وهي في مجموعهـا تساوي الدخل الكلي للمجتمع فيؤدي هذا إلى زيادة الطلب الكلي، ويلاحظ أن زيادة الطلب الكلي تعتمد على زيادة طلب أفراد المجتمع من السلع الكمالية وزيادة الطلب الكلي في حد ذاتها تستدعي زيادة النشاط الإنتاجي فيزداد الإنفاق في الأسواق وفي الصناعات. ويؤدي هذا إلى زيادة الدخل الكلي للمجتمع مرة أخرى وتكون الزيـادة في المرة الثانية أكبر من الزيادة الأولى، وهكذا تتكرر هـذه العمليـة ويتـضاعف الدخل الكلي للمجتمع. وهذا التحليل بلا شك يحتوي على بذور فكرتي المـضاعف (Multiplier) والمعجل (Accelerator)، وتضافرهما معا في إحداث الرواج علـى مدى الأجلين القصير والطويل. وعرض ابن خلدون لهاتين الفكرتين ليس بالنـضج الذي نعرفه الآن ولكنه دقيق ومرتب ويحتوي على معظـم الفـروض الأساسـية لصحتهما بدون شك، وإنه لمما يثير العجب حقاً أن يتوصل إلى هذه الأفكار خمسة قرون ونصف قبل أن تعرف لدى كينز أو شومبيتر.

وإنه لما يؤكد براعة ابن خلدون التحليلية ووعيه الكامل لصورة الاقتـصاد الكلي أنه يؤكد ضرورة تساوي الدخل القومي والإنفاق القومي في أي حالـة مـن الحالات فهذه قاعدة عامة، "وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ في جميع الأمـصار

(١) **المقدمة**: العبارة بأكملها من ص ٣٢٥.

(٢) وقد آثرت أن أنقل العبارة كما هي مع شرح موجز لبعض العبارات نقدمه بين الأقواس وذلـك لكـي يتـضح المعنى دون تدخل مني.

ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس، ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر"[١].

ولأن ابن خلدون قد تنبه إلى أهمية تقسيم العمل منذ البداية وشرح الفائض المتحقق من تقسيم العمل فإنه يعود ليؤكد في ثنايا تحليله لكيفية نمو الدخل الكلي أن ثمرة تقسيم العمل تصبح أكبر كلما كبر البلد وبالعكس، وهو يعبر عن هذا المعنى بقوله أن البلدان الكبيرة تزداد فيها الفضلة[٢] المتحققة فوق الضروري من الأعمال، أما البلدان الصغيرة (يقصد قليلة السكان) فإن أعمالهم لا تفي بضروراتهم ولذلك فهم محرومون من هذه الفضلة[٣] فلا تنمو مكاسبهم والعبارة الآتية تعبر أيضا عن أهمية كبر حجم البلد والثمرة المتحققة من زيادة الأعمال (بافتراض تقسيم العمل): "أعلم أن ما توفر عمرانه من الأقطار وتعددت الأمم في جهاته وكثر ساكنه اتسعت أحوال أهله، وكثرت أموالهم وأمصارهم، وعظمت دولهم وممالكهم. والسبب في ذلك كله ما ذكرناه من كثرة الأعمال وما يأتي ذكره من أنها سبب للثروة بما يفضل (بما يتبقى) عنها بعد الوفاء بالضروريات في حاجات الساكن من الفضلة البالغة على مقدار العمران وكثرته فيعود على الناس كسبا، فيتزيد الرفه لذلك وتتسع الأحوال ويجيء الترف والغنى وتكثر الجباية للدولة بنفاق الأسواق فيكثر مالها"[٤].

وفي مجال مقارنة النمو الاقتصادي في بلد ما مع بلد آخر اتخذ ابن خلدون مقياسه الأساسي درجة العمران فهو يقارن أعداد السكان وحالة المساكن والصنائع

---

(١) نظرية كينز في مضاعف الاستثمار معروفة ونظرية المعجل جاءت تكملتها فيما بعد على يد أتباع كينز، أما نظرية شومبيتر في المضاعف الأكبر Super Multiplier فيمكن مراجعتها في عديد من مؤلفات التنمية الاقتصادية وقد شرحتها في د. عبد الرحمن يسري احمد **دراسات في التنمية الاقتصادية** (معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٧٣/١٩٧٤).

(٢) يطلق عليه الفضلة ويقول أحيانا ما يفضل عن الضروري عن الأعمال.

(٣) **المقدمة**: ص ٣٢٦ وهذه هي أصل فكرة آدم سميث في العلاقة بين درجة تقسيم العمل وحجم السوق.

(٤) **المقدمة**: ص ٣٢٩.

والإنفاق في الأسواق.. الخ، وهي مقاييس عديدة تكمل بعضها البعض، ولكنه أيضا اكتشف إمكانية عقد مقارنات بسيطة ومباشرة بين الدول وبعضها باستخدام معيـار الدخل الفردي، ولكنه لم يقع في خطأ مقارنة متوسط نصيب الفرد من الدخل في بلد ما مع آخر بغض النظر عن هذا الفرد، من هو؟ وهو خطأ شاع فـي أيامنـا هـذه ويبرره فقط عجزنا عن جمع البيانات الإحصائية الكافية أو عدم دقتها فنجـد ابـن خلدون يقارن الدخل لنفس المهنة أو لنفس العمل في بلدين فيـضع أساسـاً دقيقـاً للمقارنة، يقول: "فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حـال أهلـه فـي الترف أبلغ من حال المصر الذي دونه على وتيرة واحدة في الأصناف، القاضي مع القاضي، والتاجر مع التاجر والصانع مع الصانع والسوقي مع السوقي، والأمير مع الأمير، والشرطي مع الشرطي"[(١)]. ويعدد أقطار العالم المتقدم (في زمنـه) فيبـدأ بأقطار الشرق "مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال كلها وأقطارها وراء البحر الرومي لما كثر العمران فيهم وعظمت دولتهم وتعددت مدنهم وحواضرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم فالذي نشاهده لهذا العهد من أحوال تجـار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب في رفههم واتساع أحوالهم أكثـر من أن يحيط به الوصف وكذا تجار المشرق وما يبلغنا عن أحوالهم"[(٢)] وقد خـص مصر بالذكر إذ يقول: "ويبلغنا لهذا العهد عن أحوال القاهرة ومصر مـن التـرف والغنى في عوائدهم ما يقضي منه العجب حتى إن كثيرا مـن الفقـراء بـالمغرب ينزعون إلى النقلة (الانتقال) إلى مصر لذلك" [(٣)].

---

(١) **المقدمة**: ص ٣٢٥، ولقد مضى ابن خلدون في هذه المقارنة حتى إنه عقدها بطرافة بالغة بين الفقراء والسؤّال يقول: "واعتبر ذلك حتى في أحوال الفقراء والسؤّال فإن السائل بفاس أحسن حالاً مـن الـسائل بتلمـسان أو وهران. ولقد شاهدت بفاس السؤّال يسالون أيام الأضاحي (عيد الأضحى) أثمان ضحاياهم، ورأيتهم يـسألون كثيراً من أحوال الترف واقتراح المأكل مثل سؤال اللحم والسمن وعلاج الطبخ والملابس والماعون، كالغربال والآنيه ولو سأل سائل مثل هذا بتلمسان أو وهران لاستنكر وعنف وزجر".

(٢) **المقدمة**: ص ٣٢٩.

(٣) **المقدمة**: ص ٣٢٦.

ثم يتكلم أيضا عن أحوال أهل المشرق الأقصى في الغنى في ذكر بالذات عراق العجم والهند والصين، "فإنه يبلغنا عنهم في باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها، وربما تتلقى بالإنكار في غالب الأمر، ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة أموالهم، أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم، أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك". وإنما السبب الحقيقي في ذلك "هو ما ذكرناه من كثرة العمران واختصاصها بأرض المشرق وأقطاره، وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه"[١].

ثم يقارن بالبلدان الأقل نمواً فيتكلم عن حال إفريقية وبرقة "لما خف ساكنها وتناقص عمرانها كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهوا إلى الفقر والخصاصة وضعف جبايتها فقلت أموال دولها"[٢] وذلك بعد أن كانت بلغت مبلغاً كبيراً "في الرفه وكثرة الجبايات واتساع الأحوال في نفقاتهم وأعطياتهم"[٣]. وقطر المغرب في نفس الوضع تقريبا مثل إفريقية وكانت أحواله في دول الموحدين متسعة وجباياته موفورة وقد أصبح بعد هذا في درجة أقل لقصور العمران فيه وتناقصه.

تحليل الأسعار:

لابن خلدون تحليل دقيق لمحددات السعر في السوق خلال عملية النمو الاقتصادي، يلجأ فيه إلى استخدام فكرتي العرض والطلب. وهو يعرف الأسواق بأنها أماكن تشمل على حاجات الناس[٤]، ثم يقول إن في الحاجات البشرية – كما سبق البيان – ما هو ضروري ومنها ما هو كمالي.

---

(١) وفي هذه العبارة يرتفع ابن خلدون كثيراً فوق مستوى التفكير المركنتالي في أوروبا في القرن السادس عشر حينما اعتقدوا اعتقادا جازماً أن القوة الاقتصادية تزداد كلما ازداد ما لديها من ذهب وفضة.

(٢) **المقدمة**: ص ٣٣٠.

(٣) **المقدمة**: ص ٣٣٠.

(٤) **المقدمة**: ص ٣٣٠.

ويلاحظ ابن خلدون أنه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه وكثر عمرانه فإن أسعار السلع الضرورية مثل الأقوات من الحنطة وما في معناها كالباقلا والبصل والثوم وأشباهه[(١)] ترخص، والعكس بالنسبة للسلع الكمالية مثل الأُدُم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني[(٢)] فإن الغلاء يصيب أسعارها ويلاحظ من الأمثلة التي يعقدها ابن خلدون أن السلع الضرورية جميعا سلع زراعية غذائية بينما السلع الكمالية بعضها من إنتاج النشاط الزراعي وبعضها من إنتاج النشاط الصناعي.

أما السلع الضرورية فالناس جميعا في الظروف المذكورة – والتي تتمثل في نمو العمران والدخول - تعمل لكي توفر حاجاتها منها، بل وما يزيد عنها، ونتيجة لهذا تتكون فضلة من السلع الضرورية تزيد عن الحاجة إليها فترخص أسعارها[(٣)].

وفي مجال تحليل أسعار السلع الكمالية نجد ابن خلدون يفرق بين مجموعتين أولاهما مجموعة من السلع المنتجة في النشاط الزراعي مثل الفواكه، والثانية من السلع الصناعية مثل الملابس والمباني. فيشرح كيف أن ارتفاع أسعار المجموعة الأولى راجع إلى سببين رئيسيين: أولها أن المشتغلين بإنتاجها أقل عدداً من المشتغلين بإنتاج السلع الضرورية مثل الحنطة وما يماثلها، ثانيهما انه كلما اتسع البلد وزاد العمران زاد الترف ومن ثم تزداد الرغبة في طلبها بما يفوق

---

(١) **المقدمة**: ص ٣٢٧.

(٢) **المقدمة**: ص ٣٢٧ أُدم جمع إدام (مثل كتب وكتاب، انظر المصباح المنير والإدام وهو الطعام من أنواع معينة)، والكلمة استخدمت تقليديا لأنواع معينة من اللحم والسمن وما قد يخلط بهما من خضروات أو دقيق، وبالنسبة لنا تحليلياً فإن الأدم هي أنواع من الأطعمة أرقى من تلك الذي ذكرها ابن خلدون في الأقوات الضرورية العامة للناس مثل الحنطة والباقلا وما شابه.

(٣) وفي هذا يقول "إذ كل واحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهره أو لسنته".. "وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر، فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك، فترخص أسعارها في الغالب إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية". **المقدمة** ص ٣٢٧.

الموجود منها[١].

أما بالنسبة للسلع والأعمال في مجال النشاط الصناعي فيضع ثلاثة أسباب لارتفاع أسعارها في أثناء النمو الاقتصادي، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي: (١) زيادة الطلب التي تحدث من خلال زيادة الدخول أثناء النمو.(٢) الندرة النسبية لأهل الأعمال (العمال والصناع وأهل الحرف) والتي تقوي موقفهم في عمليات المساومة للحصول على خدماتهم.(٣) زيادة الطلب على السلع الصناعية مصحوبة بزيادة الدخول والتي تجعل أصحاب الدخول المرتفعة يتزاحمون ويتنافسون في الحصول على خدمات العمال والصناع وأهل الحرف فترتفع أسعار خدماتهم. والعاملان الثاني والثالث يتسببان في ارتفاع نفقات الإنتاج ومن ثم ترتفع أسعار السلع من قبل أهل الأعمال (جانب العرض)، بينما العامل الأول يؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار في ظل الظروف المذكورة (جانب الطلب).

ولقد توقع ابن خلدون أن يسود السوق عكس هذه الاتجاهات السابقة وذلك في البلدان الصغيرة القليلة السكان وتلك التي لا ينمو فيها العمران أو يضمحل. فالسلع الضرورية في مثل هذه البلدان غير متوفرة وذلك "لقلة العمل فيها"[٢] أي لقلة السكان والنشاط الإنتاجي في مجالها (وذلك على عكس ما يحدث في البلدان الكبيرة السكان الموفورة العمران)، بينما عموم الناس تطلبها ولذلك ترتفع أسعارها في السوق. أما الكماليات فلا تدعو إليها حاجة في البلدان الصغيرة لقلة السكان وضعف أحوال النشاط الاقتصادي ومن ثم انخفاض الدخول، "فلا تنفق لديهم سوقه" (أي

(١) **المقدمة**: ص ٣٢٧ ويقرر أن زيادة الطلب على هذه السلع الكمالية تحدث مع زيادة العمران ثم أن الزيادة في الطلب تاتي خاصة من ناحية أصحاب الدخول العالية لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم يقول فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصورا بالغا وفيها ابراز واضح لفكرة فائض الطلب وأثرها في ارتفاع السعر.

(٢) **المقدمة**: ص ٣٢٨.

يضعف الإنفاق عليها في الأسواق وترخص أسعارها)[1].

ويلاحظ اعتماد ابن خلدون بشكل واضح على فكرة تحديد السعر عن طريق تفاعل العرض والطلب، وعلى حد تعبيره فإن العرض يتمثل في الموجود من السلع وأحياناً يعبر عن نقص العرض من السلعة بقوله إنها قليلة أو عزيزة، أما الطلب فانه يتمثل في الحاجات، ولو أنه استخدم هذه الكلمة بمعنى السلع في بعض الحالات، وأحياناً عبر عن الطلب بهذا اللفظ نفسه كما نفعل نحن الآن. ويلاحظ من تحليله أن غلاء الأسعار مترتب أما على قصور الموجود عن الحاجات أو العكس أي زيادة الحاجات أو الطلب على الموجود. كما أنه استخدم فكرة فائض العرض في تعليل انخفاض أسعار السلع الزراعية الضرورية، وفكرة فائض الطلب في تعليل ارتفاع أسعار السلع الكمالية وذلك في ظروف نمو العمران. وبالرغم من أنه لم يستخدم المصطلحات المذكورة بعينها، إلا أنه قد عبر عن كلمة فائض بكلمة فضلة وهي من الناحية اللغوية أدق في التعبير.

ومما يثير الانتباه حقاً بل والإعجاب هو مضمون التحليل الحركي (Dynamic analysis) في بحث ابن خلدون لتغيرات الأسعار. فهو يحلل ظاهرتي ارتفاع وانخفاض الأسعار لمجموعات سلعية رئيسية خلال عملية النمو، فأسعار الأعمال والسلع ترتفع في مجال النشاط الصناعي. أما في مجال الزراعة فإن أسعار الضرورات مثل الحبوب تتجه للانخفاض، بينما أسعار الكماليات مثل الفواكه فإنها ترتفع. وحتى إذا لم نتفق مع ابن خلدون في الأسباب التي ذكرها لانخفاض أسعار بعض السلع وارتفاع أسعار البعض الآخر خلال عملية النمو فإن تسجيله لهذه الظواهر التي تحدث أثناء عملية النمو ومحاولته التحليلية الجادة التي بذلها لمعرفة الأسباب تستحق التقدير. ولا يجاري محاولةَ ابن خلدون من حيث المكانة العلمية جميعُ المحاولات التي بذلت لفهم التغيرات في الأسعار وأسبابها في الفترة

---

(١) **المقدمة**: ص ٣٢٨.

التي انقضت من عصره إلى عصر المدرسة الكلاسيكية إلا تحليل كانتيون R. Cantillon (...-١٧٣٤)[1]. ونجد أن ابن خلدون قد اعتمد بصفة عامة على قوى العرض والطلب في تفسيره لتغيرات الأسعار، كما أنه ربط بين عملية النمو وما يستتبعها من زيادة في الدخول وزيادة في الرفاهة من جهة وبين الطلب على الحاجات الكمالية من جهة أخرى، كما أنه بين مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات في مراحل نموها المتقدمة حينما تزداد حدة التنافس على الكفاءات البشرية المتاحة في النشاط الصناعي وما يسببه هذا من ارتفاع في نفقات الإنتاج وارتفاع في الأسعار، وبين ابن خلدون أيضا موقف المساومة القوية التي يتمتع بها العمال حينما يزداد الطلب على منتجات الصناعة أثناء الرواج وأن هذا الموقف في حد ذاته كفيل بمساعدتهم في الحصول على دخول أعلى. ومن ناحية أخرى قام ابن خلدون بمناقشة آثار ارتفاع النفقات في مجال الزراعة على الأسعار وقدم تحليلا منطقياً متماسكاً ولم يغفل الاستشهاد بأمثلة واقعية، فقال: "وقد تدخل أيضا في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها"[2]، بمعنى أنه يدخل في قيمة الأقوات – وهي السلع الغذائية الضرورية المنتجة في النشاط الزراعي – قيمة ما ينفق على الأرض الزراعية حتى تصلح للإنتاج، وأسعار هذه السلع تعكس مثل هذه النفقات، وأعطى مثالاً دقيقاً لما حدث في الدولة الأندلسية، أنه لما طرد

---

(١) حيث قدم كانتيون تحليلاً رائعا لتغيرات الأسعار في السوق اعتمد على آليات العرض والطلب مع شرح آثارها على حركة العمال وتخفيض الموارد والدخول. كذلك فإنه في المدرسة الكلاسيكية قدم ريكاردو تحليلا منطقياً متماسكاً يشرح فيه كيف تتغير أسعار السلع في مجموعات رئيسية خلال عملية النمو. فشرح كيف ترتفع أسعار السلع الغذائية الضرورية بسبب ندرة الارض وزيادة الطلب على منتجاتها من قبل النشاط الصناعي الذي ينمو باستمرار بينما أسعار السلع الصناعية لا ترتفع بنفس الدرجة نظراً للمنافسة التي تقوم في مجال النشاط الصناعي بين أعداد كبيرة من المشروعات، وكذلك لوفرة عنصر العمل والتقدم المستمر في الفنون الصناعية الذي يتسبب في انخفاض النفقات.

راجع: R.B. Ekelund and R.F. Hebert, *A History of Economic Theory and Method*, 3rd edition, 1990, McGraw-Hill, pp. 78-80 and Chapter 7.

(٢) **المقدمة**: ص ٣٢٨.

المسلمون من أرضها الخصبة لجأوا إلى شواطئ البحر فاضطروا إلى زراعة أراضي قليلة الخصوبة، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بأعمال إضافية وباستخدام المخصبات (الأسمدة) فارتفعت نفقاتهم في الزراعة وانعكس هذا على أسعار السلع المنتجة، يقول: "كما وقع في الأندلس لهذا العهد. وذلك لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات[1]، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفدن لإصلاح نباتها وفلحها، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل[2] وغيره لها مؤونة، وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم"... "ويحسب الناس إذا سمعوا بغلاء الأسعار في قطرهم أنها لقلة الأقوات والحبوب في أرضهم، وليس كذلك فهم أكثر أهل المعمور فلحاً فيما علمناه وأقومهم عليه. وإنما السبب في غلاء سعر الحبوب عندهم ما ذكرناه، ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في زكاء منابتهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤن جملة[3] في الفلح مع كثرته عموماً، فصار ذلك سببا لرخص الأقوات ببلادهم"[4].

والأساس الذي اعتمد عليه ابن خلدون في تحليله يكاد يكون هو نفس الأساس الذي اعتمد عليه دافيد ريكاردو في تحليله للريع التفاضلي ولقد وصل ابن خلدون قبل ريكاردو بقرون عديدة لنفس النتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة والتي تختلف تبعا لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة فيؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار

(١) النكدة النبات أي التي لا يخرج نباتها إلا نكداً أي بمشقة وعسر وهو هنا يستخدم كلما من آية قرآنية ﴿والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدا﴾ (الأعراف ٥٨).

(٢) الزبل: سماد طبيعي من مخلفات الطيور الداجنة كان يستخدم بصفة شائعة قديما كمخصب لإصلاح الأرض.

(٣) أي أنهم لم يحتاجوا إلى زرعهم إلى مثل النفقات التي ذكرها من قبل بالنسبة الذين اضطروا لزراعة الأراضي الجودة على ساحل البحر.

(٤) **المقدمة**: ص ٣٢٨.

السلع المنتجة والعكس صحيح بمعنى أنه كلما ارتفع جودة الأرض الزراعية كلما قلت نفقات إعداد الأرض أو إصلاحها للزراعة وينعكس هذا على أسعار المنتجات[١].

ولقد ناقش ابن خلدون أيضا العلاقة الطردية بين الأسعار وبين الضرائب والرسوم.. الخ التي تفرضها الدولة. فقال انه قد يدخل في قيمة الأقوات قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان وأبواب المصر [٢]، وللجباة في منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم[٣]. ولذلك كانت الأسعار في الأمصار أعلى من الأسعار في البادية، إذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة[٤]. ولكن ابن خلدون لم يحاول أن يناقش هذه المسالة بالذات أكثر من هذا حتى يبين إلى أي مدى تدخل الضرائب وما شابه من المغارم التي تفرضها الدولة في قيمة الأقوات؟ هل تدخل بالكامل أم جزئيا؟ ولكن يلاحظ أنه ذكر هذه المسألة، أي دخول الضرائب في الأسعار – في حالة السلع الغذائية الضرورية (الأقوات) ولم يذكرها بالنسبة للسلع الكمالية فهل تنبه إلى أمر ما في هذا الشأن ولكنه لم يستطع الإفصاح عنه[٥] لعدم قدرته على تحليله؟

كما ناقش أيضا العلاقة بين الأسعار والأرباح فبدأ بالنشاط التجاري وعرف

---

(١) R.B. Ekelund and R.F. Hebert مرجع سابق، فصل ٧.

(٢) إشارة إلى ما يفرض من ضرائب وخلافه عند مداخل البلد وهو ما يعرف بالتعريفة الجمركية الآن.

(٣) إشارة إلى أن الجباة المكلفين من قبل الدولة قد يفرضون اتاوات على المبيعات في السوق يجبون إيراداتها لأنفسهم.

(٤) **المقدمة**: ص ٣٢٨.

(٥) لأن دخول الضريبة في السعر يتوقف على مرونة الطلب على السلعة، وكذلك مرونة العرض وبفرض اننا ركزنا الاهتمام على جانب الطلب فأسعار السلع الضرورية – وهي تتميز بطلب ضئيل المرونة تتاثر تأثرا كبيرا بالضرائب التي تفرض حتى تكاد تعكس معظمها أما السلع لكمالية فإن الطلب عليها كبير المرونة نسبيا فتتاثر أسعارها بالضرائب المفروضة بشكل اقل والقاعدة هي انه ينخفض عبء الضريبة على المستهلك كلما ارتفعت مرونة الطلب عليها.

الربح بأنه الفرق بين أثمان شراء وبيع البضائع والسلع، وهو ضروري للمحترفين من التجار حيث يستمدون منه دخلهم وهو هدف نشاطهم، فيشرح كيف أن استمرار انخفاض سعر السوق لأية سلعة من السلع يؤدي إلى عدم الحصول على ربح فتكسد سوق تلك السلعة وينصرف التجار عنها. وهذا ما نقصده نحن حينما نتكلم في عصرنا الحاضر عن جهاز الثمن ودوره في تنظيم النشاط الاقتصادي، ويقرر أن هذا يؤدي إلى فساد رؤوس الأموال وهذا أمر متوقع الحدوث في حالة عدم تحقيق أرباح ويقيني في حالة الخسارة، وتتأكد نفس هذه النتائج في تحليل ابن خلدون للعلاقة بين الأسعار والأرباح في النشاطين الزراعي والصناعي[1].

ويخلص من هذا التحليل أن استمرار انخفاض الأسعار، وهو ما يطلق "الرخص المفرط" في حالة أي نشاط (وهو ما نطلق عليه الانحسار الاقتصادي أو الكساد)، يضر بأحوال أصحاب هذا النشاط. ثم يقرر ابن خلدون بعد هذا أن غلاء الأسعار في أي نشاط مضر أيضاً بحالة القائمين به (والغلاء هو التضخم) ولذلك فإن التوسط بين الرخص والغلاء هو الملائم للنشاط الاقتصادي. يقول: "فإذاً الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص، وكذا الغلاء المفرط أيضاً، وإنما معاش الناس وكسبهم في المتوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق"[2]. ولكن ابن خلدون لم يحاول للأسف أن يشرح هذا التقرير الهام بالرغم من أنه يحتوي على فكرة استقرار الأسعار وأهميتها الكبرى لاستقرار النشاط الاقتصادي بعيداً عن الانحسار الاقتصادي من جهة والتضخم من جهة أخرى.

- النشاط الاقتصادي للدولة:

١. السكة أو سك النقود:

---

(١) **المقدمة**: ص ٣٥٨.

(٢) **المقدمة**: ص ٣٥٨.

وتتلخص وظيفة سك النقود[١] في إشراف الدولة على النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يدخلها من الغش والنقص، وكل ما يتعلق بذلك من الاعتبارات، ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود بشكل واضح نقش فيه نقوش خاصة وذلك تمييزاً لها وحفظاً لقيمتها، فإذا تم ذلك فإن النقود التي تسكها الدولة تصبح محل ثقة بين المتعاملين فيتخذونها "إماماً وعياراً" [٢] يقدرون به ما معهم من نقود ولعله يقصد وظيفة النقود كمقياس أو معيار للقيم أو ربما "معياراً" لقياس أو لكشف النقود التي سبق إصدارها منذ فترة ويشك في قيمتها بسبب التزييف، فما نقص منها عن النقود المسكوكة عرف زيفه.

٢. إدارة ديوان الأعمال والجبايات[٣]:

وهي من الوظائف الضرورية للملك وتتلخص في القيام بأعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج (إيرادات الدولة وإنفاقها العام) وإحصاء العساكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم في إباناتها (أي في مواعيدها). وتنظيم هذه الأعمال وإدارتها يتم وفقاً لقوانين أعدها خبراء الدولة. كما أن هذه الأعمال جميعها تدون في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك في الدخل والخرج، مبني على جزء كبير من الحساب لا يقوم به إلا المهرة من أهل تلك الأعمال، ويسمى ذلك الكتاب بالديوان وكذلك (أي كذلك يسمى) مكان الجلوس للعمال المباشرين لها[٤].

وأسهب ابن خلدون في بيان تاريخ ديوان الأعمال والجبايات في بعض الدول الكبيرة، وكيف أن الدولة الإسلامية عرفته بعد أن زادت إيراداتها وظهرت

(١) **المقدمة** وظيفة السكة ص ٢٠١-٢٠٢.
(٢) **المقدمة**: ص ٢٩٢.
(٣) **المقدمة**: ص ٢١٦.
(٤) **المقدمة**: ص ٢١٦.

الحاجة إلى تنظيم عملية الإنفاق وتدوين كل هذا[١].

 تحليل أسباب قلة أو كثرة الجباية:

يعرف ابن خلدون الجباية بأنها الأموال التي تجمعها الدولة بصفة إجبارية من رعاياها من واقع ما تفرضه عليهم من مغارم وهذه المغارم هي التي نعرفها في عصرنا الحاضر في الأشكال المختلفة للضرائب والرسوم والإتاوات. ويتكلم ابن خلدون عن المغارم الشرعية مثل الزكاة والخراج والجزية وغير الشرعية ولها أشكال تعينها الدولة. وفي فصل مستقل بعنوان في الجباية وسبب قلتها وكثرتها[٢] يقرر ابن خلدون أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة، والوزائع جمع والمفرد وزيعة، وهي قريبة المعنى جداً من الضرائب والمفرد ضريبة، فالمقصود بها أن المغارم توزع على الناس فيصيب كل واحد منهم عبءٌ يخصه، وهذه هي الوزيعة. ويعني ابن خلدون في تقريره السابق أن ما يتحمله الناس من وزائع – أي من ضرائب – يكون قليلا في بداية عهد الدولة ومع ذلك فإن الإيرادات الإجمالية من هذه الضرائب تكون كثيرة. أما في آخر عهد الدولة فيتحقق العكس.. يزداد ما يتحمله الناس من أنواع الضرائب ومع ذلك – تقل – الإيرادات الإجمالية لها – ويقوم بشرح هذا التقرير على أساس ما قدمه من تحليل لأطوار الدولة وما يصاحبها من تطورات في العمران. وقد عرضنا جانباً من هذا التحليل حينما تعرضنا لموضوع مراحل النمو الاقتصادي.

ويمكن تلخيص فكر ابن خلدون المالي في أن قوة الدولة واستقرارها في

---

(١) يقول أول من وضع الديوان في الدول الإسلامية عمر رضي الله عنه (يقصد عمر بن الخطاب) بسبب مال أتى به أبو هريرة رضي الله عنه من البحرين فاستكثروه وتعبوا في قسمه، فسعوا إلى إحصاء الأموال وضبط العطاء والحقوق فأشار خالد بن الوليد بالديوان وقال رأيت ملوك الشام يدونون فقبل منه عمر، المقدمة: ص ٢١٧.

(٢) **المقدمة**: ص ٢٤٨.

بداية عهدها ينعكس في معاملة ضريبية معتدلة أو عادلة فتقل أنواع الضرائب ومعدلاتها وكذلك الرسوم المفروضة على الرعاية، فإذا تحقق هذا الأمر فإن الناس تنشط للعمل وتزداد رغبة فيه فتزداد أعمالهم ومكاسبهم وتزداد الأموال الخاضعة للضرائب فتزداد إيرادات الدولة من الضرائب بالرغم من قلة أنواعها أو انخفاض معدلاتها.

أما في نهاية عهد الدولة فيحدث العكس حيث تزداد أنواع الضرائب وترتفع معدلاتها وتزداد الرسوم وتتعدد وتفرض الإتاوات بأشكال مختلفة ويؤدي هذا في مجموعه إلى زيادة الأعباء الضريبية على الرعايا، فتهبط هممهم ويقل نشاطهم وتنخفض دخولهم، وبالتالي تنخفض الأموال الخاضعة للضرائب وتنخفض حصيلة الدولة من هذا المصدر[1].

٣. قيام الدولة ببعض النشاط في مجال الإنتاج والتجارة:

ناقش ابن خلدون مسألة قيام الدولة ببعض النشاط في مجال الإنتاج والتجارة وله فيها تحليل دقيق يبين فيه أسباب هذا السلوك ونتائجه، أما من جهة السبب فإن الدولة كما يقول لا تقدم على مشاركة الناس في النشاط أو التجارة إلا لقلة إيراداتها من الجباية أو لقصور هذه الإيرادات بالنسبة لنفقاتها المتزايدة. وتبعاً لتحليله السابق فإن نقص الإيرادات الضريبية أو قصورها لا يحدث إلا في أواخر عهد الدولة أي حينما يتضخم إنفاق الدولة على الأمراء والجند والترف ويتعرض النشاط الاقتصادي للخلل. ومن ناحية أخرى يلعب حافز الربح المتوقع دوراً هاماً في قيام الدولة بممارسة النشاط الاقتصادي الذي يمكن أن يقوم به الناس أنفسهم، ونقتطف فيما يلي بعض العبارات من فصل كتبه بعنوان "التجارة من السلطان

---

(١) انظر أيضاً مزيد من التفصيلات حول هذه النقطة في **المقدمة** ص ٢٤٩.

مضرة بالرعايا مفسدة للجباية[١] نستشهد بها في بيان الأسباب التي سبق ذكرها فيقول:

اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها، مما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات، وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد من المال والجباية، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم، وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس أن كان قد استحدث من قبل، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك عظامهم[٢]، لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية (أي باسم) الجباية[٣]. لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الإرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال، فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق، ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد (مع أنه يترتب على ذلك) غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة". وفيما يلي نعرض النتائج المترتبة على تدخل السلطة في النشاط الاقتصادي كما يشرحها ابن خلدون في شكل انتقادات:

أولا: مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع في الأسواق، وفي هذا يقرر أن الرعايا القائمين بالنشاط الاقتصادي متقاربون أو متساوون من ناحية المقدرة المالية أو الاقتصادية مما يضمن وجود المنافسة بينهم، وأن هذه المنافسة تؤدي دورها في تسيير الشئون الاقتصادية إلى الهدف المرغوب منها أو ما يقرب منه، ولكن دخول الدولة طرفاً في النشاط

(١) **المقدمة**: ص ٢٥٠.

(٢) امتكاك عظامهم أي امتصاص عظامهم، ويقصد بهذا محاسبة العمال والجباة في ديوان الأعمال والجبايات محاسبة شديدة بالنسبة لما زاد في ثروتهم بهدف أخذها منهم أو مقاسمتهم فيها.

(٣) أي باسم الجباية ولكن واقع النشاط الذي تقوم به الدولة هنا هو التجارة والفلاحة.

الاقتصادي يفسد الأوضاع المذكورة حيث أن قوتها الاقتصادية أكبر بكثير من قوة الرعايا للعاملين في النشاط الاقتصادي، فلا يستطيع هؤلاء أن يحققوا أغراضهم. وفي هذا التحليل إشارة إلى أهمية وجود درجة عالية من المنافسة في الأسواق حيث أنها تقوم كما يقول بين أفراد متكافؤن في اليسار أو متقاربون، ولعل هذا المعنى الذي أمامنا يجعل ابن خلدون قريباً جداً من فكرة المنافسة (Perfect Competion) حيث أن جُلّ شروطها التي تقدمت بها المدرسة الكلاسيكية إنما تتجمع معاً لتضمن معنى التكافؤ بين الجميع في السوق من حيث القوة الاقتصادية. وعلى ذلك يمكن أن يتبلور أول اعتراض لابن خلدون على تدخل الدول في النشاط الإنتاجي والتجاري بأنه يؤدي إلى إفساد قوى المنافسة الكاملة في السوق.

ثانياً: مجمل الانتقاد الثاني الذي يوجهه ابن خلدون إلى تدخل الدولة في النشاط التجاري أنها بقوتها الاقتصادية والسياسية تستطيع أن تقف موقف المحتكر في ناحية الشراء (monopsony) للسلع التي تتاجر بها وتفرض لها ثمناً أقل من الثمن السائد في السوق أو قد تبخس هذا الثمن إلى أدنى الحدود.

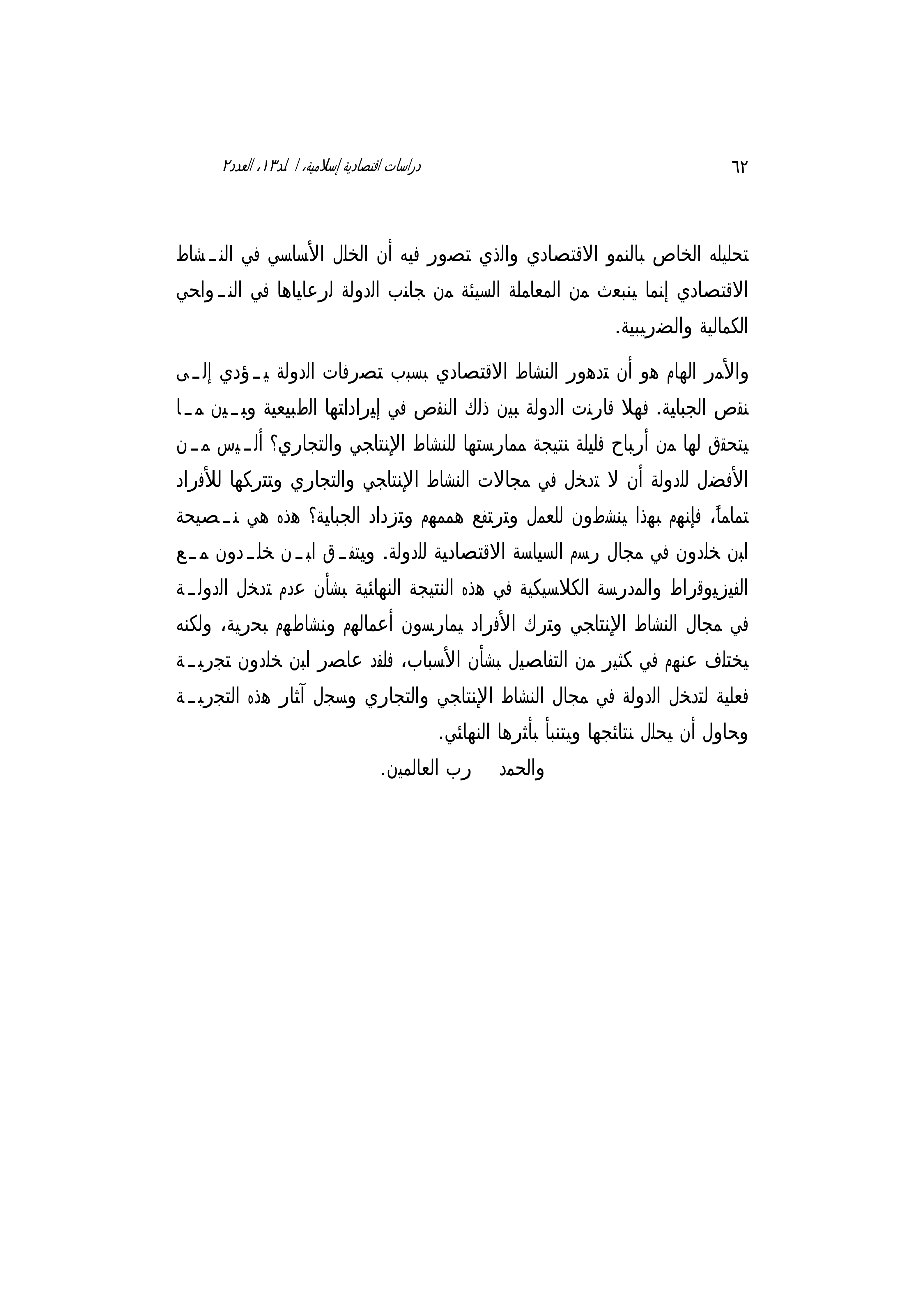
ثالثاً: أن الدولة حينما تبيع ما لديها من سلع تفرض نفسها فرضاً على التجار في الأسواق وذلك بأن يشتروا ما لديها من سلع بما حددته من أثمان. ويلاحظ إن الدولة تقف هنا موقف المحتكر في بيعها للتجار مستندة في ذلك إلى سلطتها السياسية وليس إلى قوتها الاقتصادية. ويقول ابن خلدون "أن الدولة حينما تبيع تحدد ثمنا لمنتجاتها يغطي قيم السلع أو أزيد. ولقد استخدم لفظ "قيمة" عدة مرات ليعني بها نفقة الإنتاج أو السعر الذي يغطي نفقات الإنتاج. والمفهوم من سياق الكلام أن الدولة سوف تحدد ثمناً يرضيها بغض النظر عن حالة السوق، وهذا الثمن لابد أن يغطي نفقة الإنتاج ويتضمن أيضاً تحقيق قدر من الربح فتحقيق الأرباح – كما شرح من قبل

– هو الهدف الأصلي الذي من أجله اقتحمت الدولة مجال التجارة والإنتاج ولذلك لا يعقل أن يغفل أو يهمل. والغالب أن هذا هو منطق ابن خلدون حينما يذكر أن الدولة تحدد ثمناً يغطي قيمة السلعة أو أزيد منها. وبفرض مثل هذا الثمن على التجار وفرض السلع عليهم فإن الدولة تفسد نشاطهم الاقتصادي، فالدولة تتمكن من أخذ القدر السائل من رؤوس أموال التجارة وتبقى السلع التي باعتها الدولة مخزوناً سلعيا عاطلا لدى التجار حيث قد لا يتمكنون من إعادة بيعها بسعر يزيد عن ما دفعوه للدولة فيتعطل نشاطهم الذي يكتسبون منه دخولهم. وليس غريباً في مثل هذه الظروف أن يحتاج أهل التجارة إلى بعض المال السائل (النقود) فيلجأون إلى بيع ما لديهم من سلع بغض النظر عن حالة السوق، فيبيعون بثمن أقل من الثمن الذي دفعوه للدولة عند الشراء – وربما أقل بكثير – فتتحقق لهم الخسارة، وإذا تكرر هذا فإنهم يفقدون رؤوس أموالهم تدريجياً.

رابعاً: ونتيجة لكل ما سبق يدخل على الرعايا "من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك (أي في النشاط الإنتاجي والتجاري الذي دخلت فيه الدولة طرفاً) جملة ويؤدي إلى فساد الجباية. ذلك أن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار لاسيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش. وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل"[١].

وهكذا يبين ابن خلدون النتيجة النهائية لدخول الدولة طرفاً في النشاط الإنتاجي والتجاري، وعباراته غنية عن الشرح وهي تتفق في جوهرها ومجملها مع

(١) **المقدمة**: ص ٢٥١.



تحليله الخاص بالنمو الاقتصادي والذي تصور فيه أن الخلل الأساسي في النشاط الاقتصادي إنما ينبعث من المعاملة السيئة من جانب الدولة لرعاياها في النواحي الكمالية والضريبية.

والأمر الهام هو أن تدهور النشاط الاقتصادي بسبب تصرفات الدولة يؤدي إلى نقص الجباية. فهلا قارنت الدولة بين ذلك النقص في إيراداتها الطبيعية وبين ما يتحقق لها من أرباح قليلة نتيجة ممارستها للنشاط الإنتاجي والتجاري؟ أليس من الأفضل للدولة أن لا تدخل في مجالات النشاط الإنتاجي والتجاري وتتركها للأفراد تماماً، فإنهم بهذا ينشطون للعمل وترتفع هممهم وتزداد الجباية؟ هذه هي نصيحة ابن خلدون في مجال رسم السياسة الاقتصادية للدولة. ويتفق ابن خلدون مع الفيزيوقراط والمدرسة الكلاسيكية في هذه النتيجة النهائية بشأن عدم تدخل الدولة في مجال النشاط الإنتاجي وترك الأفراد يمارسون أعمالهم ونشاطهم بحرية، ولكنه يختلف عنهم في كثير من التفاصيل بشأن الأسباب، فلقد عاصر ابن خلدون تجربة فعلية لتدخل الدولة في مجال النشاط الإنتاجي والتجاري وسجل آثار هذه التجربة وحاول أن يحلل نتائجها ويتنبأ بأثرها النهائي.

والحمد رب العالمين.

المراجع

١- **مقدمة ابن خلدون**، دار الشعب، إصدار "لجنة البيان العربي" بتحقيق الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.
٢- **مقدمة ابن خلدون**، نسخة دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م.
٣- **تطور الفكر الاقتصادي**، د. عبد الرحمن يسري أحمد، الدار الجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
٤- **إحياء علوم الدين،** أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، ١٩٨٣م.
5- J. Schumpeter, *History of Economic Analysis* (George Allen & Unwin Ltd, London, first Published 1954.
6- D.H. Taylor, *A History of Economic Thought* McGraw Hill Book Co., 1960, New York and London.
7- A Hansen. *Business Cycles and Natio al Income*, New York 1951
8- R.B. Ekelund and R.F. Hebert, A History of Economic Theory and Method, 3rd edition, 1990.
9- Boulakia, J. C. (1971). "Ibn Khaldun: A Fourteenth Century Economist," *The Journal of Political Economy* 79 (5) :1105-1118.
10- Brue, S. (2001). *The Evolution of Economic Thought*, Fifth Edition. New York: The Dryden Press
11- Freund, Julien (1969). *The Sociology of Max Weber*, New York: Vintage.
12- Gates, W. E. (1967). "The Spread of Ibn Khaldun's Ideas on Climate and Culture," *Journal of the History of the Ideas* 28 (3) : 415-422.
13- Gellner, E.(1961). "From Ibn Khaldun To Karl Marx," *Political Quarterly* 32 (4): 385-392.
14- Ibn Khaldun (1969). *The Muqaddimah: An Introduction to History*, translated by Franz Rosenthal, edited and abridged by N. J. Dawood. Princeton, NJ. :Princeton University Press.
15- Issawi, C. (1950). *Ibn Khaldun An Arab Philosophy of History*, selection from the Prolegomena of Ibn Khaldun of Tunis (1332-1406). London: Paragon Book.
16- Marx, K.(1967). *Capital*, Vol. 1. New York: International Publishers.

دراسات اقتصادية إسلامية
ا لد ١٣ العدد ٢
رم ١٤٢٧هـ

الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة

عبد الحق حميش*

مقدمة

إن الحمد نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ با من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده ا فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا ا وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله ا للناس كافة بشيراً ونذيراً، وداعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً، بلّغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وبين لها الحلال والحرام، القائل – عليه الصلاة والسلام –: "من يرد ا به خيراً يفقهه في الدين"[1]، أما بعد:

لقد ظهر الكثير من المفكرين الاقتصاديين في القرنين الماضيين، حيث أثروا العلوم الاقتصادية بأفكارهم التي أصبحت تشكل مدارس فكرية لها مبادئها وأفكارها وأهمها المدرسة الطبيعية، والكلاسيكية الذي كان رائدها آدم سميث الملقب بأبي الاقتصاد.

إن هذه الأفكار الرائدة جعلت كثيرا من المفكرين يعتقدون بأن علم الاقتصاد بدأ تحديدا من هذه الفترة، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عمن سبقوا هذه الحقبة:

- ألا يوجد هناك من قدم فكراً اقتصادياً يستحق الذكر؟

---

* كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة

(١) متفق عليه: البخاري في كتاب العلم باب قول النبي ﷺ: رب مبلغ أوعى من سامع (٧١) ٣٩/١، ومسلم في كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة (١٠٣٧) (٧١٨/٢) من حديث معاوية ﷺ.

- ألم يكن في بقية الحضارات السابقة من وضعوا أساس هذه الثروة الفكرية التي ظهرت في الحضارة الأوربية؟ - هل جاءت هذه الأفكار من العـدم أم هي إضافات لأفكار اقتصادية سابقة؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات جعلتنا نبحث عن هذه الأفكار في الحـضارة السابقة للحضارة الغربية، وبالتحديد عند ابن خلدون أحد مفكري الحضارة الإنسانية، و ذلك بقصد دراسة و تحليل الأفكار الاقتصادية عنده وخاصة:

١. أهم إسهاماته الاقتصادية.
٢. الجديد الذي أضافه إلى الفكر السابق له.
٣. ماذا قدم للذين جاءوا من بعده.
٤. وهل توصل إلى تحليل اقتصادي علمي لنظرية القيمة والإنتاج اللتين تعدان جوهر الدراسات الاقتصادية؟
٥. هل درس المسائل الكبرى في الاقتصاد السياسي كتقسيم العمل و الحافز الاقتصادي و"اليد الخفية " والحرية الاقتصادية؟

الهدف من البحث: كما سبق وأن أشرت فإن هذا البحث يهدف:

- إلى دراسة ما جاء من آراء اقتصادية للعلامة ابن خلدون.
- بيان سبق ابن خلدون لكثير من علماء الاقتصاد المعاصر.
- والمقارنة بين الأفكار والنظريات التي جاء بها ابن خلدون وبين ما توصل إليه علماء الاقتصاد في هذا العصر.

أهم الدراسات في الموضوع: كُتبت أبحاث ورسائل عديدة في الموضوع من أهمها:

- رائد الاقتصاد ابن خلدون: د. محمد علي نشأت القاهرة ١٩٤٤م.

- أبو الاقتصاد ابن خلدون: د. محمد حلمي مراد (أعمال مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ١٩٦٢م).
- الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون: محمود محمد الحبيب (مجلة العلوم الاجتماعية المجلد ٥، العدد ٢ عام ١٩٧٧م).
- السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون: د. صلاح الدين بسيوني رسلان (جامعة القاهرة).
- الاقتصاد في مقدمة ابن خلدون: أحمد أبو ذروة، دار ابن خلدون لبنان ١٩٨٤م.

خطة البحث: ولقد جعلت بحثي في هذه المقدمة ومبحثين اثنين:

المبحث الأول: ابن خلدون وإسهاماته العلمية الحضارية.

المبحث الثاني: الأفكار والنظريات الاقتصادية عند ابن خلدون.

وأسأل ا تعالى التوفيق والسداد، وأن يتقبل مني ما بذلت، ويغفر لي ما أخطـأت فيه أو قصرت، وأسأله أن ينفع به عباده والحمد أولاً وأخيراً.

المبحث الأول
ابن خلدون وإسهاماته العلمية الحضارية

المطلب الأول: التعريف بابن خلدون

اسمه[1]: هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن، أبو زيد، الحضرمي، الأشبيلي الأصل التونسي ثم القاهري، المالكي، المعروف بابن خلدون، جده الأعلى وائل بن حجر، وهو يماني من حضرموت، عالم، أديب، مؤرخ، اجتماعي، حكيم ولي قضاء المالكية في مصر.

مولده: ولد العلامة ابن خلدون، في غرة رمضان ٧٣٢هجرية - الموافق ٢٧ مارس ١٣٢٢م-، في تونس حيث كانت هذه المدينة مركزاً للعلماء يقصدونها من مختلف أنحاء المغرب. كما وفد عليها عدد من علماء الأندلس هروباً من الفتن والاضطرابات التي كانت تعم هناك آنذاك.

شيوخه: تتلمذ ابن خلدون على أيدي عدد من العلماء والمفكرين منهم الوادي آشي، وقرأ القرآن على عبد الله بن سعد بن نزال أفرادا وجمعا، وأخذ العربية عن أبيه وأبي عبد الله السايري وغيرهما، وأخذ الفقه عن قاضي الجماعة ابن عبد السلام وغيره وأخذ عن عبد المهيمن الحضرمي ومحمد بن إبراهيم الأربلي شيخ المعقول بالمغرب.

نشأته ومناصبه: وقد درس ابن خلدون تعاليم الدين من خلال القرآن والشريعة والفلسفة. ومنذ أن بلغ ابن خلدون الثامنة عشرة من عمره، تخلى "مؤقتاً"

---

(١) راجع ترجمته في: **شذرات الذهب** ٧٦/٧، **النجوم الزاهرة** ١٥٥/١٣، نفح الطيب ٥٢١/٢، **الضوء اللامع** ١٤٥/٢، **الأعلام** – للزركلي- ١٠٦/٤، **معجم المؤلفين** ١٨٨/٥، **هدية العارفين** ٥٢٩/١، **بروكلمان** ٢/ ٣٤٢، **المرجع في تاريخ العلوم** ص ٦٨٥.

عن طلب العلم وأخذ يسعى إلى تولي وظائف الدولة، وأوكل إليه كتابة العلامة عن السلطان المحجور عليه أبي إسحاق في تونس. ثم انضم ابن خلدون إلى بطانة السلطان أبي عنان، حيث لقي إكراماً في قصر السلطان وعينه في المجلس العلمي بفاس، مما أتاح له معاودة البحث والعلم والاتصال مجدداً بالعلماء والأدباء الذين اجتمعوا في المغرب العربي بفاس. لقد كان ابن خلدون يطمح لبلوغ أعلى المناصب، إن لم نقل بلوغ السلطة نفسها. لقد عينه السلطان أبو سالم في فاس في كتابة سيره، والترسيل عنه، والإنشاء لمخاطباته. وبقي في هذا المنصب نحو عامين، ما لبث بعدهما أن تولى القضاء، فكان فيه كفياً عادلاً.

وفي عام ٧٦٤هـ ترك ابن خلدون مناصبه في فاس وتوجه إلى غرناطة، فاستقبله سلطانها آنئذ محمد بن يوسف بن إسماعيل بن الأحمر النصري وأكرم وفادته.وفي عام ٧٦٦هـ عاد ابن خلدون إلى بجاية وتولى فيها الحجابة وهو أعلى منصب من مناصب الدولة في ذلك الحين، وهو يعادل منصب رئيس الوزراء في أيامنا. ثم أضاف إليه أعظم منصب علمي عندما أصبح خطيباً لجامع القصبة، وتنقل ابن خلدون بين بجاية وبسكرة وتلمسان.

أقوال العلماء فيه: قال لسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة عن ابن خلدون: " رجل فاضل جم الفضائل رفيع القدر أسيل المجد وقور المجلس عالي الهمة قوي الجأش متقدم في فنون عقلية ونقلية كثير الحفظ صحيح التصور بارع الخط حسن العشرة فخر من مفاخر الغرب.."[1]

تأليفه لمقدمته: بدأ ابن خلدون في كتابة مقدمته في عام ٧٧٥هـ أثناء إقامته في قلعة ابن سلامة ويصف لنا ابن خلدون إقامته في هذه القلعة قائلاً " وأقمت فيها أربعة أعوام. متخلياً عن الشواغل، وشرعت في تأليف هذا الكتاب، وأنا مقيم بها، وأكملت المقدمة على ذلك النحو الغريب الذي اهتديت إليه في تلك الخلوة، فسالت

(١) **الإحاطة في أخبار غرناطة**: لسان الدين بن الخطيب ١٨/٢.

فيها شآبيب الكلام والمعاني على الفكر، حتى امتخضت زبدتها وتألفت نتائجها"[١]
أنهى ابن خلدون كتابة مقدمته في منتصف سنة ٧٧٩هـ.

مراحل حياته: يقسم العلماء المراحل التي مرت بها حياة هذا العالم الكبير إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والتلمذة والتحصيل العلمي وتمتد من ميلاده سنة ٧٣٢هـ لغاية سنة ٧٥١هـ، زهاء عشرين عاما هجريا، قضاها كلها في مسقط رأسه تونس، أمضى منها نحو خمسة عشر عاما في حفظ القرآن الكريم وتجويده بالقراءات والتلمذة وتحصيل العلوم.

المرحلة الثانية: مرحلة الوظائف الديوانية والسياسية، وتمتد من أواخر ٧٥١هـ إلى أواخر ٧٧٦هـ، خمسة وعشرين عاماً هجرياً، عاشها متنقلا بين بلاد المغرب الأدنى والأوسط والأقصى (ما يسمى الآن تونس والجزائر والمغرب) وبعض بلاد الأندلس، وقد استأثرت الوظائف الديوانية والسياسية بمعظم وقته وجهوده أثناء هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التفرغ للتأليف، من أواخر ٧٧٦هـ إلى أواخر ٧٨٤هـ، نحو ثماني سنين، قضى نصفها الأول في قلعة ابن سلامة ونصفها الأخير في تونس، تفرغ في هذه المرحلة تفرغاً كاملا لتأليف كتابه: «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، ويتضمن «المقدمة» في قسمه الأول.

المرحلة الرابعة: مرحلة وظائف التدريس والقضاء وتمتد من أواخر ٧٨٤هـ إلى أواخر ٨٠٨هـ، أربع وعشرين سنة، عاشها كلها في مصر، وقد استأثرت وظائف التدريس والقضاء بأكبر قسط من وقته وجهوده. ومن أكثر مراحل حياته إثارة مقابلته في دمشق لـ «تيمور لنك»، السفاح التتري المشهور،

---

(١) **تاريخ ابن خلدون**: ٦٣٩/٧

وكيف كان لطيفا دمثا معه، والكوارث الجمة التي ألمت به منذ مطلع حياته حين أدى الطاعون الجارف إلى موت والديه وأصدقائه وأساتذته، وهو لم يتعد الثامنة عشرة من عمره، ثم كارثة غرق زوجته وأولاده جميعا وهم قادمون في السفينة من تونس إلى مصر، حين ضربتها الريح العنيفة عند وصولها ميناء الإسكندرية فتحطمت وكبدته فوق نكبته في موت أسرته ضياع الكثير من ماله ومتاعه وكتبه، وكان وقتها في الخامسة والخمسين.

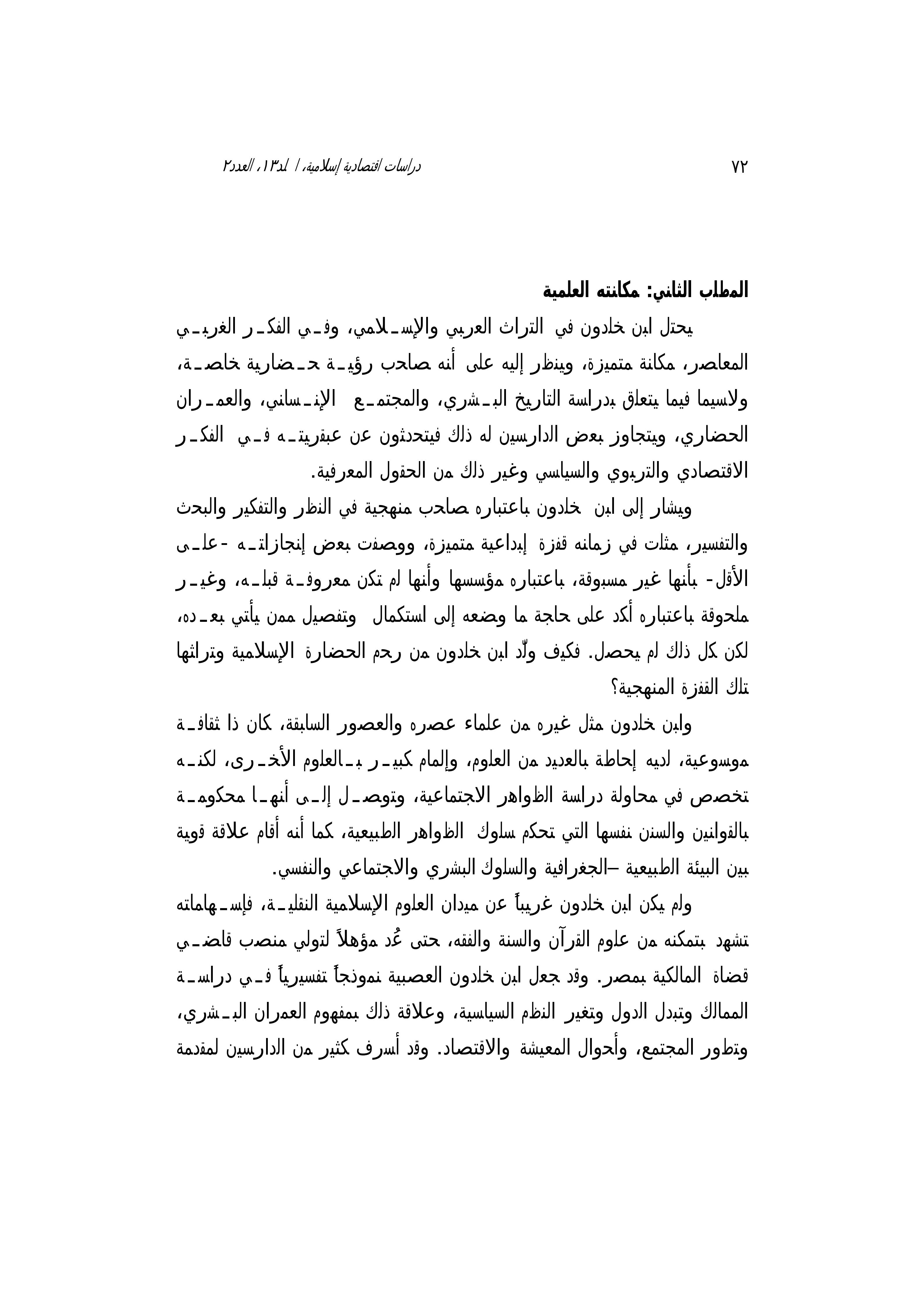
رحلته إلى مصر: وفي عام ٧٨٤ هـ توجه ابن خلدون إلى الإسكندرية، ثم انتقل إلى القاهرة، التي يصفها قائلاً: " حاضرة الدنيا، وبستان العالم، ومحشر الأمم، ومدرج الذر من البشر، وإيوان الإسلام، وكرسي الملك، تلوح فيها القصور والأواوين، وتزهو بآفاقها المدارس والخوانق، وتضيء فيها البدور والكواكب من العلماء"، واستقر في الجامع الأزهر لتدريس طلبة العلم، إلى أن عينه السلطان الظاهر برقوق في عام ٧٨٦هـ في منصب قاضي المالكية، فقام به ابن خلدون بكفاية تامة.

آثاره: من تصانيفه:" **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر**"، و"**التاريخ الكبير**"، و "**رحلة وطبيعة العمران**"، و "**شفاء السائل لتهذيب المسائل**"، و"**شرح البردة**". وقد تلقى عنه عدد كبير من الأعلام والعلماء منهم تقي الدين **المقريزي** و**ابن حجر العسقلاني**.

وفاته: مالت به النفس إلى الزهد في شؤون الدنيا واعتزم ترك منصب قاضي المالكية، ولكنه استمر في المناصب العلمية والتدريس، ثم أعيد إليه منصب قاضي قضاة المالكية من جديد، وتكرر العزل وتكررت الإعادة عدة مرات، إلى أن توفي فجأة في ٢٦ رمضان ٨٠٨هـ - الموافق ١٦ مارس ١٤٠٥م، وله من العمر ثمان وسبعون سنة، ودفن بمقابر الصوفية بالقاهرة [1].

---

(١) **إنباء الغمر بأبناء العمر**: ابن حجر العسقلاني ٣٢٢/١.



المطلب الثاني: مكانته العلمية

يحتل ابن خلدون في التراث العربي والإسلامي، وفي الفكر الغربي المعاصر، مكانة متميزة، وينظر إليه على أنه صاحب رؤية حضارية خاصة، ولاسيما فيما يتعلق بدراسة التاريخ البشري، والمجتمع الإنساني، والعمران الحضاري، ويتجاوز بعض الدارسين له ذلك فيتحدثون عن عبقريته في الفكر الاقتصادي والتربوي والسياسي وغير ذلك من الحقول المعرفية.

ويشار إلى ابن خلدون باعتباره صاحب منهجية في النظر والتفكير والبحث والتفسير، مثلت في زمانه قفزة إبداعية متميزة، ووصفت بعض إنجازاته -على الأقل- بأنها غير مسبوقة، باعتباره مؤسسها وأنها لم تكن معروفة قبله، وغير ملحوقة باعتباره أكد على حاجة ما وضعه إلى استكمال وتفصيل ممن يأتي بعده، لكن كل ذلك لم يحصل. فكيف ولّد ابن خلدون من رحم الحضارة الإسلامية وتراثها تلك القفزة المنهجية؟

وابن خلدون مثل غيره من علماء عصره والعصور السابقة، كان ذا ثقافة موسوعية، لديه إحاطة بالعديد من العلوم، وإلمام كبير بالعلوم الأخرى، لكنه تخصص في محاولة دراسة الظواهر الاجتماعية، وتوصل إلى أنها محكومة بالقوانين والسنن نفسها التي تحكم سلوك الظواهر الطبيعية، كما أنه أقام علاقة قوية بين البيئة الطبيعية –الجغرافية والسلوك البشري والاجتماعي والنفسي.

ولم يكن ابن خلدون غريباً عن ميدان العلوم الإسلامية النقلية، فإسهاماته تشهد بتمكنه من علوم القرآن والسنة والفقه، حتى عُد مؤهلاً لتولي منصب قاضي قضاة المالكية بمصر. وقد جعل ابن خلدون العصبية نموذجاً تفسيرياً في دراسة الممالك وتبدل الدول وتغير النظم السياسية، وعلاقة ذلك بمفهوم العمران البشري، وتطور المجتمع، وأحوال المعيشة والاقتصاد. وقد أسرف كثير من الدارسين لمقدمة

ابن خلدون في الحكم على عطائه الفكري فيها، وتصنيفه في حقول علمية عديـدة، فمنهم من عده مؤرخاً أو مؤسساً لعلم التاريخ أو علم الاجتماع أو علم الاقتـصاد أو علم الاجتماع السياسي أو علم التربية، وغيرها من العلوم. وتمثل بعض أفكار ابـن خلدون إسهامات خاصة، قال بها بعض المفكرين في الغرب فيما بعد، وليس ثمـة شك في انتساب ابن خلدون إلى الدائرة الحضارية الإسلامية، فإنّه انطلق من نظـام معرفي إسلامي، ومع ذلك فإنّه توصل إلى نتائج مختلفة عن نتائج من سـبقه مـن العلماء الذين كانوا ينطلقون من منهج فقهي وأصولي.

ابتكر علم الاجتماع البشري وعلم العمران على غير مثـال يحتذيـه، ولا طريقة يتبعها، بل نظر بعينيه في تاريخ البشرية، وفي أحوال عصره المـضطرب بالفتن والصراعات؛ فوجد الأسس والمبادىء التي تقوم عليها الحـضارة والرقـي وصولاً إلى الزوال والتلاشي والاندثار؛ بفعل السنن الكونيـة، وحركـة التـاريخ وشروط نشوء الدول وارتقائها واضمحلالها من بعد.وهو في هذا بهر العالم بهـذه المعارف الجديدة والعلوم التي أثبتت عظمة العقلية الإسلامية التي تمتلـك مقومـات الريادة والتأليف والعبقرية؛ فكان صورة صادقة لقيمة حضارة الإسلام وما تحملـه من جوانب الفرادة والعطاء والعلم التطبيقي العملي. وكان ابن خلدون - وما يزال - أحد أعمدة الفكر العلمي في الإسلام، وقمة من قمم الثقافة العربيـة، ومجـداً مـن أمجادها التي تتباهي بها الإنسانية جمعاء - كما يقول الدكتور محمد عبد الـرحمن: "فهو يحتل منزلة فريدة في تراث العرب العلمي وفي تاريخ الفكر الإنساني، وهـو أحد الشوامخ الذين سيظلون دائماً لآلىء وهاجة تشع في منـائر ثقافتنـا، وتـشهد بخصوبة ماضينا، كما تحدو بنا إلى معاودة البنـاء واسـتئناف الحركـة العلميـة والحضارية بعد أن توقف العطاء ونضب المعين اليوم"[١]

---

(١) من دراسة د. محمد عبد الرحمن: **جديد في مقدمة ابن خلدون**.

يُجمل علي عبد الواحد وافي عبقرية ابن خلدون: في أنه المنشئ الأول لعلم الاجتماع، إمام ومجدد في علم التاريخ، إمام ومجدد في فن السيرة الذاتية، إمام ومجدد في أسلوب الكتابة العربية، إمام ومجدد في بحوث التربية والتعليم وعلم النفس التربوي، له اطلاع واسع في علوم الحديث، ومصطلحه، ورجال الحديث، راسخ القدم في الفقه المالكي، وأنه لم يغادر أي فرع آخر من فروع المعرفة إلا ألم بها[١].

المطلب الثالث: ابن خلدون في نظر الغرب

لقد تابع كثير من علماء الغرب من مفكرين ومستشرقين ومؤرخين أعمال ابن خلدون ودرسوا أفكاره بإعجاب كبير، ولكن عدداً كبيراً منهم نزع عنه صفته الإسلامية، وبعضهم الآخر جرده من هويته العربية، مستكثرين على العرب والمسلمين أن يكون منهم عالم ومفكر مثل ابن خلدون، مع وجود مئات العلماء والمسلمين أمثال ابن خلدون كل في ميدانه مثل: ابن النفيس وابن الهيثم، والبيروني، والرازي، والكندي، وابن سينا، والفارابي، وغيرهم كثير.

وقد أطلق الفيلسوف الأسباني (خوسيه أورتيجا أي جاست) على ابن خلدون لقب فيلسوف التاريخ الإفريقي، كما تعتبر المقدمة من حيث الزمن أول كتاب يؤلف في فلسفة التاريخ.

أما المستشرق الأسباني بونس بويجس Pons Bigues فهو يؤكد أن ابن خلدون من أعظم الشخصيات تمثيلاً للتاريخ الفلسفي البعيد المدى، وينسبه إلى أصل أسباني. ويذهب المستشرق الأسباني (ريبيرا) في الفخر به قائلاً: إن الوطن الإسباني يستطيع بحق أن ينسب إليه أعظم إنتاج تاريخي في العلوم الإسلامية

---

(١) راجع كتاب **عبقرية ابن خلدون**: د. علي عبد الواحد وافي.

نظرية للحضارة. وهناك مؤرخ إسباني آخر هو رافائيل ألتاميرا Rafael Altamira يجري تعقيبات على آراء ابن خلدون في افتتاحية المقدمة ووصفه لعلم التاريخ، والشروط التي ينبغي توفرها في المؤرخ، ثم يقول: إن المقدمة هي نظرية للحضارة حقيقية وكاملة، ثم يجري بعض التحفظات على المغالاة في تقدير قيمة ما أسماه بابتكارات ابن خلدون، ولكنه يصف ابن خلدون بأنه قوة عقلية جبارة، ومخترع عبقري، يبني فوق سوابق ضئيلة عملاً هو في معظمه جديد.

ويضع استيفان كازيو ابن خلدون في مقدمة فلاسفة التاريخ والاقتصاد والاجتماع على حد سواء، يقول: إذا كانت نظريات ابن خلدون عن حياة المجتمع المعقدة تضعه في مقدمة فلاسفة التاريخ، فإن فهمه الدور الذي يؤديه العمل والملكية والأجور يضعه في مقدمة علماء الاقتصاد المحدثين.

ويفرد ناتانيل شميث N.Schmid الأستاذ السابق بجامعة كورنل بأمريكا دراسة عن ابن خلدون كمؤرخ اجتماعي وفيلسوف، ويرى إمكان وضعه في صف مؤرخين عالميين مثل تيودور الصقلي ونقولا الدمشقي، وتروجويومبيو من مؤرخي القرن الأول الميلادي، أو جاتيرر وشلستر من مؤرخي القرن الثامن عشر.

كما يقرر شميت أيضاً أن ابن خلدون هو الذي اكتشف ميدان التاريخ الحقيقي وطبيعته، وهو أول من استطاع أن ينظر إلى التاريخ كعلم خاص يبحث الحقائق التي تقع في دائرته، بل إن أحداً غير ابن خلدون لم يقل إن التاريخ علم خاص موضوعه بحث جميع الظواهر الاجتماعية في حياة الإنسان، ثم يستطرد قائلاً: إن ابن خلدون برغم طابعه الإسلامي، فهو فيلسوف مثل أوجست كونت وتوماس بكل، وهربرت سبنسر.

ويكتب المؤرخ الألماني فون فيسيندونك Von Wesendonk بحثاً عن ابن خلدون في مجلة دويتشه رونتشاور بعنوان: "ابن خلدون مؤرخ الحضارة العربي في القرن الرابع عشر" يقرر فيه أن ابن خلدون من أصل عربي نزح إلى الأندلس، ويشيد بالمبادئ التي توصل إليها، والتي يرى أنها تدعو إلى التأمل الصادق الدقيق،

ثم يقول: "يقف مؤرخ الحضارة الإسلامية العظيم وحيداً في المشرق لم يعقبه خلف، ولم ينسج على منواله ناسج، ويستطرد قائلاً: "وتـدوي ميـول المفكـر الـسياسي الإفريقي في معترك الحوادث مهما كانت وجهتها دوياً يتـردد صـداه فـي عـالم عصرنا".

ويتحدث المؤرخ البريطاني الـشهير المعاصـر آرنولـد تـوينبي Arnold Toynbee عن ابن خلدون حديث الثناء والإعجاب بشخصه وريادته العلمية، يقـول توينبي عن ابن خلدون: "إنه آخر عضو من نجومنـا المـؤرخين"، وأطلـق عـن **المقدمة**، باعتبارها العمل الجليل الذي قام به ابن خلدون "عمل الحياة"، وكما يبـدو أن آرنولد توينبي الذي شن حملة شعواء على الحضارة الإسـلامية قـال بحتميـة التاريخ متأثراً بقانون السببية عند ابن خلدون، ولكنه لم يشر إلى ذلك.

وتقف باحثة روسية معاصرة هي سيفيتلانا باتسييفا من ابن خلدون وفكـره موقـف الإعجاب والانبهار من حيث منهجه التاريخي، وهدفه منه، وتبدي رأيها على هـذا النحو: "هدف ابن خلدون أن يجعل من التاريخ وعاء ضخماً يستوعب سـائر مـا يحدث في العمران، وهو ما تسعي إليه المحاولات الحديثة في كتابة التاريخ، تلـك النزعة التي تجلت في المؤتمر الدولي للتاريخ الذي عقد في باريس سـنة ١٩٥٠م، وبها التزمت المجلة التاريخية الفرنسية". وتمضي الباحثة الروسية قائلة: ويكفي ابن خلدون فخراً أن يكون حدسه ألهمه هذا التصور العريض للتاريخ، وهداه إلى رسمه كفاية عبر عنها بدقة مدهشة سابقة لعصره وإمكاناته.

ومن علماء الغرب الذين درسوا ابن خلدون من فطن إلى أثر الإسلام فـي فكره، وربط بين شخصه وعقيدته الدينية ربطاً واضـحاً مباشـراً، ومـن هـؤلاء الباحثين العالم الاجتماعي المرموق "لفيج جمبلوفتش" الذي يعلي من قدر ابن خلدون ويسجل له قصب السبق في ابتكار علم الاجتماع على شخصيات كبيرة من أمثـال "كونت" و"فيكو" يقول جمبلوفتش: "لقد أردنا أن ندلل على أنه قبل أوجست كونـت،

بل قبل فيكو الذي أراد الإيطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعي أوروبي، جاء مسلم تقي، فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل متزن وأتى في هذا الموضوع بآراء عميقة، وإن ما كتبه هو ما نسميه اليوم علم الاجتماع".

أما المستشرق البريطاني هاملتون جيب فيقرر أن ابن خلدون كان من كبار علماء المسلمين، ومن الشخصيات المرموقة في مذهب الإمام مالك، وأنه على سعة أفقه لم يصدر رأياً واحداً يجافي تعاليم الإسلام بل إن مفاهيمـه المتطـورة كانـت تطويعاً للمجتمع من منطلق روح المبادئ الإسلامية.

وهكذا نجد كيف استطاع ابن خلدون بفكره الفذ ونظرياته العبقرية أن ينـال كل هذا الاعتراف من كبار مؤرخي العالم وباحثيه على عبقريته وابتكاراته وسـبقه لعلماء الغرب فيما ابتكره في التاريخ والسياسة والاقتصاد والاجتماع[(١)].

المبحث الثاني

الأفكار والنظريات الاقتصادية عند ابن خلدون

طُور علم الاقتصاد الإسلامي بالتدريج بوصفه موضوعاً غير مستقل، فـي كتابات مفسري القرآن والفقهاء وفلاسفة الاجتماع والسياسة والأخلاق. فهـناك عدد كبـير مـن علمـاء الإسلام، منـهم أبو يوسـف (ت١٨٢هـ=٧٩٨م)، والمسعـودي (ت ٣٤٦هـ=٩٥٧م)، والماوردي (ت٤٥٠هـ=١٠٥٨م)، وابـن حـزم (ت ٤٥٦هـ=١٠٦٤م)، والسرخسي (ت٤٨٣هـ=١٠٩٠م)، والطـوسي (ت ٤٨٥هـ=١٠٩٣م)، والغزالـي (ت٥٠٥هـ=١١٩٨م)، والدمـشقي (ت ٥٧٠هـ=١١٧٥م)، وابـن رشـد (ت٥٩٥هـ=١١٩٨م)، وابـن تيمـية (ت ٧٢٨هـ=١٣٢٨م)، وابـن الأخـوة (ت٧٢٩هـ=١٣٢٩م)، وابـن القـيم (ت

(١) **مجلة المنار** (الأعداد ٧٥، ٧٦، ٧٧ / ١٤٢٤هـ)

٧٥١هـ=١٣٥٠م)، والشاطبي (ت٧٩٠هـ=١٣٨٨م)، وابن خلدون (ت ٨٠٨هـ=١٤٠٦م)، والمقريزي (ت٨٤٥هـ=١٤٤٢م)، والدواني (ت٩٠٦هـ=١٥٠١م)، وشاه ولي الله (ت١١٧٦هـ=١٧٦٢م)، قدموا إسهامات قيمة، من خلال عملية تطورية، عبر عدد من القرون. وربما كانت العملية أبطأ مما لو كانت في العصر الحاضر، بسبب الاعتماد على الكلمة الشفهية، والكتابة اليدوية، لنشر المعرفة، خلال قسم كبير من التاريخ الإسلامي. فقد ضاع العديد من المخطوطات، بسبب تقلبات الزمن، وموجات الغزو، ولا سيما من جانب المغول.

غير أن هؤلاء العلماء لم يكونوا متخصصين في الاقتصاد، ذلك لأن التقسيم الصارم للعلوم لم يكن قد تطور بعد، ولهذا كانوا أساتذة في عدد من المعارف الفكرية المختلفة. وربما لهذا السبب، تبنوا مدخلاً متعدد التخصصات، ولم يركزوا انتباههم أولاً على المتغيرات الاقتصادية، واعتبروا الرفاه البشري العام على أنه منتج نهائي للتفاعل خلال فترة طويلة من الزمن بين عدد من العوامل الخلقية والفكرية والاجتماعية والديمغرافية والسياسية بطريقة متكاملة، بحيث إن أحداً منهم ليس قادراً على تحقيق الإسهام الأمثل بدون دعم الآخرين. وتشغل العدالة المكانة المحورية في جميع أعمالهم. وقد كان هناك إدراك عميق بأن المجتمع لا يمكن أن يتطور فعلياً بدون عدالة، وإلا فإنه ينحط ويتفسخ. ولا شك أن هذا التركيز على العدالة كان نتيجة دورها المحوري في الرؤية العالمية الإسلامية.

المطلب الأول: إسهامات ابن خلدون الحضارية

يبدو أن هذه الإسهامات المختلفة عبر العصور قد بلغت ذروتها في مقدمة ابن خلدون، وهي المجلد الأول من كتابه في التاريخ الواقع في سبع مجلدات، والذي يسمى باختصار " كتاب العبر". ويرى ابن خلدون أن علم التاريخ علم يحلل أصول وأسباب (أي كيف ولماذا) الظواهر في التاريخ البشري، ولا يحصر نفسه في مجرد

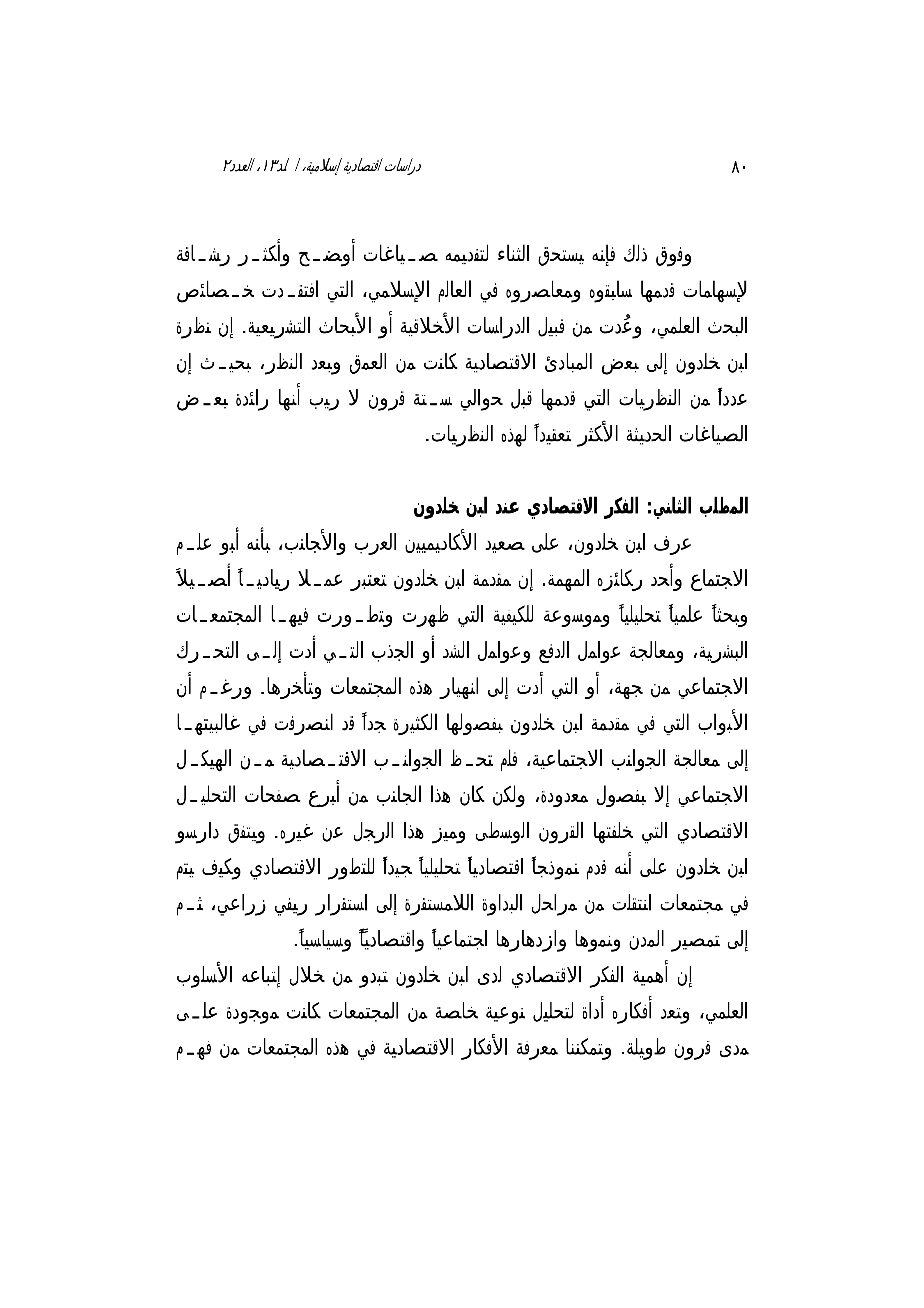
تسجيل الوقائع التاريخية والممالك. لقد شعر ابن خلدون بالحاجة إلى مثل هذا التحليل للعلة والمعلول، لأنه عاش في زمن بدأ فيه انحطاط المسلمين، وبما أنه كان مسلماً حي الضمير، فقد كان تواقاً لأن يقلب الاتجاه. وباعتباره عالم اجتماع، فقد كان واعياً جداً بأن مثل هذا القلب لا يمكن مواجهته بدون عبر تستخلص من التاريخ، من أجل تحديد العوامل التي تقود مدنية عظيمة إلى أن تبدأ بدايات متواضعة ثم تنهار. **فالمقدمة** هي حصيلة هذا الإدراك، وتحاول أن تشتق علمياً المبادئ التي تحكم صعود وهبوط الدولة أو العمران. وهذه المبادئ التي تعبر عن سنة ا ، والتي ورد بعضها في القرآن والسنة، يجب تطويرها بتحليل الوقائع التاريخية.

وبما أن مركز تحليل ابن خلدون هو الإنسان، فإنه يرى أن صعود وسقوط الممالك والمدنيات مرتبطان ارتباطاً وثيقاً برفاه الناس أو بؤسهم. ففي تحليله، لا يتوقف الصعود والهبوط على المتغيرات الاقتصادية فحسب، بل يتوقف أيضاً على عوامل أخرى تحدد نوعية الأفراد والمجتمع والحكام والمؤسسات. لذلك تحاول **المقدمة** أن تحدد العوامل التي تؤثر في نوعيتهم، بتحليل الدور المترابط للعوامل الخلقية والنفسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والتاريخية في صعود وهبوط الممالك والمدنيات.

وتحتوي **المقدمة** على مناقشة كبيرة للمبادئ الاقتصادية، لا شك أن جزءاً كبيراً منها يعد إسهاماً أصيلاً لابن خلدون في الفكر الاقتصادي، لقد فاق ابن خلدون سابقيه بأن خصص لدراسة الظواهر الاقتصادية قسماً قائماً بذاته من مقدمته، وعمل على البحث في الظواهر الاقتصادية السياسية بحثاً علمياً منهجياً عن طريق الكشف عن مسببات ومقارنة النتائج من كل ذلك إلى وضع قوانين معينة تحكم هذه الظواهر في الحالات المشابهة [(١)].

---

(١) **أبو الاقتصاد ابن خلدون**: د. محمد حلمي مراد ص ٣٠٨.



وفوق ذلك فإنه يستحق الثناء لتقديمه صياغات أوضح وأكثر رشاقة لإسهامات قدمها سابقوه ومعاصروه في العالم الإسلامي، التي افتقدت خصائص البحث العلمي، وعُدت من قبيل الدراسات الأخلاقية أو الأبحاث التشريعية. إن نظرة ابن خلدون إلى بعض المبادئ الاقتصادية كانت من العمق وبعد النظر، بحيث إن عدداً من النظريات التي قدمها قبل حوالي ستة قرون لا ريب أنها رائدة بعض الصياغات الحديثة الأكثر تعقيداً لهذه النظريات.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون

عرف ابن خلدون، على صعيد الأكاديميين العرب والأجانب، بأنه أبو علم الاجتماع وأحد ركائزه المهمة. إن مقدمة ابن خلدون تعتبر عملا ريادياً أصيلاً وبحثاً علمياً تحليلياً وموسوعة للكيفية التي ظهرت وتطورت فيها المجتمعات البشرية، ومعالجة عوامل الدفع وعوامل الشد أو الجذب التي أدت إلى التحرك الاجتماعي من جهة، أو التي أدت إلى انهيار هذه المجتمعات وتأخرها. ورغم أن الأبواب التي في مقدمة ابن خلدون بفصولها الكثيرة جداً قد انصرفت في غالبيتها إلى معالجة الجوانب الاجتماعية، فلم تحظ الجوانب الاقتصادية من الهيكل الاجتماعي إلا بفصول معدودة، ولكن كان هذا الجانب من أبرع صفحات التحليل الاقتصادي التي خلفتها القرون الوسطى وميز هذا الرجل عن غيره. ويتفق دارسو ابن خلدون على أنه قدم نموذجاً اقتصادياً تحليلياً جيداً للتطور الاقتصادي وكيف يتم في مجتمعات انتقلت من مراحل البداوة اللامستقرة إلى استقرار ريفي زراعي، ثم إلى تمصير المدن ونموها وازدهارها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

إن أهمية الفكر الاقتصادي لدى ابن خلدون تبدو من خلال إتباعه الأسلوب العلمي، وتعد أفكاره أداة لتحليل نوعية خاصة من المجتمعات كانت موجودة على مدى قرون طويلة. وتمكننا معرفة الأفكار الاقتصادية في هذه المجتمعات من فهم

كثير من التطورات التي آلت إليها الإنسانية. فدراسـتها وسـيلة لإدراك الماديـة التاريخية على وجه عام. وكما أن تحليل مـسار التطـور للتـشكيلة الاجتماعيـة الاقتصادية من مجتمع الرق والعبودية إلى المجتمـع الإقطـاعي إلـى المجتمـع الرأسمالي، قد مكن ماركس من فهم الظواهر والمشكلات الاجتماعيـة الاقتـصادية الخاصة بعصره في أوروبا، انطلاقاً من المادية التاريخيـة، كمـا ألقـت الـضوء لتوضيح تطور المجتمع البشري، فإن دراسة النماذج الاجتماعية –الاقتصادية لـدى ابن خلدون تمكننا من فهم كثير من التطورات في هذا الجزء من العالم وهو العـالم الإسلامي.

إذا كانت الأبحاث العديدة التي قدمها لنا العلامة ابن خلدون قد حاولـت أن تُظهر أهمية تفكيره بالنسبة لموضوعات اجتماعية أو اقتصادية، فإن هذه الأبحاث قد أدت خدمات جليلة للعلم، إذ عرفتنا بمرحلة مهمة من مراحل تطور الفكر الإنساني. وكلما تعمقنا بحثاً وتدقيقاً في الفكر الخلدوني توصلنا إلى اكتشافات لها أهميتها، لأن مرحلة بروز علم جديد مثل علم العمران الذي أوجده ابن خلدون إلى الوجـود، لا يمكن المرور عليها بسرعة أو تجاهلها والتغافل عنها.[١]

ولقد نوه الأستاذ استفانو كلوزيو بنظريات ابن خلدون الاقتصادية وهو الذي تعمق في دراسة تراث ابن خلدون من الناحية الاقتصادية فيقول لنا: "إن المـؤرخ البربري العظيم استطاع في العـصور الوسـطى أن يكتـشف مبـادئ العدالـة الاجتماعية والاقتصاد السياسي قبل كزنسيديران وماركس وبـاكونين"، ثـم يقـوم بتحليل آراء ابن خلدون عن عمل الدولة من الناحية الاقتصادية وآثاره السيئة، وعن طرق الملك وأنواع الملكية، وعن مهمة العمل الاجتماعية، وتقسيمات العمل.

ويرى كلوزيو في ذلك كله أن ابن خلدون كان اقتـصادياً مبتكـراً يعـرف مبادئ الاقتصاد السياسي ويطبقها بذكاء وبراعة قبل أن يعرفها البحـث الغربـي

---

(١) **ابن خلدون حياته وآثاره**: محمد عبد ا عنان ص ١٨٥-١٨٦.

بعصور طويلة، ويختم بحثه بما يأتي: " إذا كانت نظريات ابن خلدون عن حياة المجتمع المعقدة تضعه في مقدمة فلاسفة التاريخ، فإن فهمه الدور الذي يؤديه العمل والملكية والأجور يضعه في مقدمة علماء الاقتصاد المحدثين..."(١)

وفيما يلي سوف نستعرض أهم الأفكار والنظريات الاقتصادية التي جاء بها ابن خلدون والتي ضمنها مقدمته المشهورة:

أولاً- أهمية الاقتصاد ودوره في ازدهار العمران

كان على ابن خلدون كعمراني أن يهتم بالحياة الاقتصادية بما فيها من إنتاج واستهلاك ومبادلات وأسعار وتنظيم العمل ومراقبة الأسواق، لذلك خصص لدراسة هذه المواضيع فصولا متعددة، واضطر إلى تحليل ردود الفعل الناتجة عن البذخ والترف المنتشرين في المدن وأثر ذلك على رهافة الحياة والنمو الديموغرافي والثقافي. وقد نهج في هذه الدراسة عرض أشكال الأنظمة الاقتصادية وتبيان خصائص كل منها(٢).

لم تغب عن ابن خلدون أهمية العمل والاقتصاد ودورهما في ازدهار العمران. هكذا خصص القسم الخامس من المقدمة لدراسة المسائل المتعلقة بالكسب (الحصول على المال بعد جهد، والطرق الموصلة لذلك) ولمختلف مستويات الثروة في علاقتها بطبيعة الصنائع والحرف التي يمارسها الناس. ولوسائل المعاش التي يعيش بها الأفراد في المجتمع وللأرباح والفائض.

نستخلص من دراسة تلك المواضيع التصور الخلدوني للشغل وقيمته والركائز التي يقوم عليها العمل وهي ثلاثة: الكسب، والمعاش، والرزق.

---

(١) S.Colsio: *Contribution a l'etude d'ibn khaldoun* (revue du monde musulman) XXVI-1994

(٢) **ابن خلدون معاصراً**: د. محمد عزيز الحبابي ص ١٨٤.

ثانياً- مؤسس مذهب الاقتصاد الحر

طالب ابن خلدون بإبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية على حساب أفراد الأمة مؤكدا بذلك ريادته لمذهب الاقتصاد الحر قبل ظهور الطبيعيين (les physiocrates) في فرنسا، وآدم سميث في إنجلترا بعدة قرون، إذ دعا إلى المنافسة الحرة الشريفة في مجال الاقتصاد والتجارة وضرورة ابتعاد السلطة السياسية عن المشاركة في أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي، أو مزاحمة العاملين في نشاطهم وحركتهم، حتى لا يؤدي ذلك إلى ركود الحياة الاقتصادية بما يخلقه من فرص غير متساوية في هذا الميدان وما يتبع ذلك من تسلط الدولة على أعمال الناس وأموالهم بشتى الطرق غير المشروعة. كما أوجب على صاحب الدولة أيضا تأمين أموال الناس ومشروعاتهم الاقتصادية، وعدم مصادرتها، وتشجيعهم على الإنتاج وعدم إرهاقهم بالضرائب، أو احتكار التجارة أو الزراعة.

يرى ابن خلدون أن المنافسة الحرة الشريفة، وليس تدخل الدولة بائعة أو مشترية، هي التي تؤدي إلى حسن توزيع السلع والمنتجات، وحصول كل إنسان على غايته. فاتجار الدولة وتعاطيها الفلاحة ومزاحمتها بهما الرعايا، يعمل على تخريب العمران ويعبر عن ذلك بقوله: "مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيراً منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد، ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غضاً[١] أو بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه "[٢] .

---

(١) أي منتقصاً من قدره.

(٢) **المقدمة**: ص ٢٨١.

إن امتناع صاحب السلطة السياسية عن المشاركة في التجارة والفلاحة أمـر مهم وضروري نظراً لما توجده مشاركته فيهما من فرص غير متساوية بينـه وبـين التجار والزراع محدودي الثروة بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة الحاكم خاصة وإيجاد فوضى في الأسعار. إن الحاكم إذا أحكم سيطرته على التجار والزراع فإن هذا يهيئ له الفرص ليفرض أساليب البيع والشراء الإجباريين عليهم، وبهذا يحرمهم مـن تحقيق أية أرباح من معاملاتهم، ويضعف حافزهم على العمل والإنتـاج، واسـتثمار أموالهم في الأنشطة الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى إفلاسهم في نهاية الأمر[١].

إن ابن خلدون يرى بهذا، أن تدخل الدولة وبحكم أنها تتميز على أي زارع أو تاجر أو صانع، بما تملك من رؤوس أموال كثيرة للضغط على الأسواق بتحديد الأسعار وإكراه الأفراد على بيع ما بأيديهم بأرخص الأثمان، ثم فرضها عليهم بعد ذلك بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه ينتج عنه أضرار كثيـرة، ويغـري الدولة بتدخلات أخرى كثيرة، تؤثر على النشاط الاقتصادي وتؤدي في النهاية إلـى إفساد العمران والدولة معاً.

ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصباً أو بأيسر ثمن أو لا يجد من ينافسه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه، "ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنـواع الغـلات وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولا نفاق البياعات لما يدعوهم إليه تكاليف الدولة فيكلفون أهل تلك الأصناف مـن تـاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في أثمانها إلا القيم وأزيد فيـستوعبون فـي ذلك ناض[٢] أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضاً جامدة ويمكثون عطلا من الإدارة التي فيها كسبهم ومعاشهم".

---

(١) **السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**: صلاح الدين رسلان ص ١٠٦.

(٢) "ناض" يعني: الدرهم والدينار.

ثم إن هناك مساوئ وأضرار أخرى تنجم عند تدخل الدولة المستمر وهو ما كان يحدث على أيام ابن خلدون، تتمثل في بوار السلع وقلة الربح وكساد الأسواق: "وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يُذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه ويتعدد ذلك ويتكرر ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة ويؤدي إلى فساد الجباية "[1].

ولاشك أن ما تحصل عليه الدولة من جباية الضرائب على أرباح الأفراد التجارية والصناعية يزيد كثيرا على ما تحصله وتكسبه الدولة من توليدها هذه الأعمال التجارية والصناعية بنفسها: "وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل، ثم إنه ولو كان مفيداً فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع، فإنه من البعيد أن يوجد فيه من المكس ولو كان غيره في تلك الصفقات لكان تكسبها كلها حاصلا من جهة الجباية ثم فيه التعرض لأهل عمرانه واختلال الدولة بفسادهم ونقصهم فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات وكان فيها إتلاف أحوالهم فافهم ذلك"[2].

الاحتكار عائق من عوائق التنمية الاقتصادية:

ويشن ابن خلدون حملة عنيفة على الاحتكار باعتباره عائقاً من عوائق التنمية الاقتصادية، ويطالب بإطلاق الحرية للأفراد في ميدان التجارة " ومما اشتهر عند ذوي البصر والتجربة في الأمصار أن احتكار الزرع لتَحين أوقات الغلاء مشئوم وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران. وسببه وا أعلم أن الناس لحاجتهم إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلون فيها من المال اضطراراً فتبقى النفوس

---

(١) **المقدمة**: ص ٢٨١-٢٨٢.

(٢) المرجع السابق ص ٢٨٢.

متعلقة به وفي تعلق النفوس بمالها سر كبير في وباله على من يأخذه مجاناً ولعله الذي اعتبره الشارع في أخذ أموال الناس بالباطل[١]، يقول تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾ [البقرة: الآية: ١٨٨]

لقد انطلق ابن خلدون في تنديده باحتكار صاحب الدولة أو التجار للسلع من منطلق إسلامي صريح، مع حرصه الشديد على تطوير المفاهيم الإسلامية المعروفة المعادية للاحتكار ولإخفاء السلع. إن هذا يعني أن ابن خلدون هو أول مفكر سياسي اقتصادي إسلامي يدعو إلى حرية الاقتصاد والتجارة وضرورة ابتعاد الحاكم عن التدخل في شؤونهما. وقد أدرك ابن خلدون وجود علاقة وثيقة بين استقرار الاقتصاد واستقرار الدولة السياسي خاصة في بداية حياتها، نظراً لقوة الوازع الديني في النفوس وتجنب الترف والبذخ والإسراف، كما أدرك أن التدهور الاقتصادي يتبعه بالتالي تدهور الدولة السياسي[٢].

قلة الضرائب تؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي:

ولقد لاحظ ابن خلدون أن الضرائب القليلة ينتج عنها انتعاش اقتصادي، بالنظر إلى كثرة المتحصل منها لهذا الانتعاش. إن قلة الضرائب تساعد على دفع عجلة التطور إلى الأمام وتنعش العمران وتضاعف دخل الدولة وثروة المجتمع، وبالمقابل فإن إرهاق الأفراد بالضرائب وزيادة معدلها ينتج عنه الركود الاقتصادي ويشجع الأفراد على التهرب من الضرائب، وبالتالي يقل مجموع المتحصل منها، لعجز الدولة عن جمعها بسبب الإغراق في البذخ والترف وكثرة أجور الجند المأجورين.

---

(١) **المقدمة** ص ٣٩٧.

(٢) **السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**: ص ١٠٩.

يقول ابن خلدون في ذلك: "اعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية كمـا قلنـا فتكون لذلك قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده فيكون خرجها وإنفاقها قليلا، فيكون في الجباية حينئذ وفاء بأزيد منها كثير عن حاجاتهم، ثم لا تلبـث أن تأخـذ بـدين الحضارة في الترف وعوائدها وتجري على نهج الدول السابقة قبلها فيكثـر لـذلك خراج أهل الدولة ويكثر خراج السلطان خصوصا كثرة بالغة بنفقته فـي خاصـته وكثرة عطائه، ولا تفي بذلك الجباية فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة فيزيد في مقدار الوظائف والوزائـع[1] أولا كما قلناه، ثم يزيد الخراج والحاجات والتدريج في عوائد الترف وفي العطـاء للحامية، ويدرك الدولة الهرم وتضعف عصابتهما عن جباية الأموال من الأعمـال والقاصية، فتقل الجباية وتكثر العوائد ويكثر بكثرتهـا أرزاق الجنـد وعطـاؤهم، فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضر بها على البياعات ويفـرض لهـا قدراً معلوماً على الأثمان في الأسواق وعلى أعيان السلع في أموال المدينة، وهـو مع هذا مضطر لذلك بما دعاه إليه ترف الناس من كثرة العطاء من زيادة الجيوش والحامية، وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة فتكـسد الأسـواق لفـساد الأموال، ويؤذن ذلك باختلال العمران، ويعود على الدولة، ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل"[2].

ويزيد كلامه السابق توضيحاً فيقول: "اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة، والـسبب فـي ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الـشرعية مـن الصدقات والخراج والجزية، وهي قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المـال قليـل كما علمت"[3].

---

(١) ما يتوزع على الأشخاص.

(٢) **المقدمة**: ص ٢٨٠.

(٣) المرجع السابق : ص ٢٧٩

يرفض ابن خلدون إذن هذه الوسائل والطرق التي يلجأ إليها صاحب الدولة مثل الإكثار من الضرائب والمغارم واحتكار التجارة ومزاحمة العاملين فيها في نشاطهم وحركاتهم. إن السبب الرئيسي في المفاسد الاقتصادية والأضرار بمصالح العباد فيما يرى ذلك ابن خلدون هو تدخل الدولة المستمر في شؤونها".. لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة فما نفق منها كان أكثرياً ضرورة والسوقة وإن طلبوا الصناعة فليس طالبهم بعام ولا سوقهم بنافقة وا سبحانه وتعالى قادر على ما يشاء"[1].

إن أمثال هذه الأعمال والإجراءات من قبل الحاكم تؤدي في النهاية إلى توقف الأفراد عن العمل وفرار أصحاب الأموال بأموالهم وتدهور اقتصاد الدولة وعجزها عجزاً كلياً عن السير في الطريق الصحيح ويختل بالتالي التوازن بين السياسة والاقتصاد

ومن هنا أنكر ابن خلدون على الحاكم تدخله كمنافس للرعايا في أنشطتهم الاقتصادية من تجارة وزراعة وصناعة، ومن أهم ما أبرزه ابن خلدون في هذا الصدد وجوب توافر الصفات الحميدة في القابض على السلطة، وأن يكون من البيوتات الكريمة التي تتحلى بالعلم وتتجمل بالأخلاق القويمة، ويشبه ابن خلدون الحاكم المفتقد لهذه الصفات الحميدة بالإنسان الذي يقف عرياناً أمام الناس[2].

"وقد ذكرنا أن المجد له أصل يبنى عليه وتتحقق به حقيقته وهو العصبية والعشيرة وفرع يتمم وجوده ويكمله وهو الخلال، وإذا كان الملك غاية للعصبية فهو غاية لفروعها ومتمماتها وهي الخلال لأن وجوده دون متمماته كوجود شخص مقطوع الأعضاء أو ظهوره عرياناً بين الناس، وإذا كان وجود العصبية فقط من

---

(١) المرجع السابق: ص ٤٠٣.

(٢) **السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**: ص ١١٢.

غير انتحال الخلال الحميدة نقصاً في أهل البيوت والأحساب فما ظنك بأهل الملك الذي هو غاية لكل مجد ونهاية لكل حسب"[1].

وقد ذم ابن خلدون في الحاكم القسوة والفضاضة والغلظة وشدد على ضرورة توافر صفة الرفق والرحمة، لأن افتقاره إليها يباعد بينه وبين المحكومين ويعجل بزوال حكمه، فرفق الحاكم بالمحكومين شرط ضروري لاكتساب ثقتهم ومحبتهم، وضمان أكيد لتضحيتهم بكل غالي ورخيص دفاعا عن حكمه. يقول ابن خلدون في ذلك: ".. ويعود حسن الملكة إلى الرفق فإن الملك إذا كان قاهراً باطشاً بالعقوبات منقباً عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم شملهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها، وفسدت بصائرهم وأخلاقهم وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات ففسدت الحماية بفساد النيات وربما أجمعوا على قتله لذلك فتفسد الدولة ويخرب السياج، وإن دام أمره عليهم وقهره فسدت العصبية لما قلناه أولاً، وفسد السياج من أصله بالعجز عن الحماية، وإذا كان رفيقاً بهم متجاوزاً عن سيئاتهم استناموا إليه ولاذوا به وأشربوا محبته واستماتوا دونه في محاربة أعدائه فاستقام الأمر من كل جانب"[2].

ومما لاشك فيه أن النظرية السياسية الاقتصادية المثالية تستند بالأصالة إلى دعامات أخلاقية، لذلك يحرص أصحابها دائماً على تعزيز معاني العدالة المثلى والفضيلة العليا والخير الأسمى، وليس من المستطاع إلى حد بعيد أن نعزل الفكرة السياسية والاقتصادية عن المعنى الحقيقي للأخلاق، لذلك فحتى عند أولئك الذين توهموا أنهم فصلوا بين الأخلاق والسياسة والاقتصاد، نلاحظ أن بعض العناصر الأخلاقية قائمة في صميم نظرياتهم. ولعل السبب العميق في هذا هو أن المجتمع الإنساني مهما تكن طبيعته وأياً كانت مقوماته مجتمع ينهض على بعض القيم الأساسية المرتبطة بالخير والفضيلة والمساواة والعدالة والحق والواجب. فإغفال

---

(١) **المقدمة**: ص ١٤٣.

(٢) **المقدمة**: ص ١٨٨-١٨٩.

القيم الأخلاقية في نظرية من النظريات هو إغفال متعمد من صاحبها واتجاه منه إلى الإشادة بالغرائز الأنانية التدميرية الكائنة في الإنسان[١].

ثالثاً- الاقتصاد السياسي

لقد نظر ابن خلدون إلى الاقتصاد السياسي نظرة علمية وأعطاه مفهومه الحقيقي، واستخرج منه نموذجاً يبرز القوانين الطبيعية ويفسرها، وسبق بهذا علماء الاقتصاد المحدثين والطبيعيين في فرنسا (الفيزيوقراط)، وآدم سميث في إنجلترا بقرون متعددة.

إن العمران عنده يقوم في حقيقة أمره على دعامتين متلازمتين: دعامة اجتماعية سياسية تشمل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، ودعامة اقتصادية تشمل ما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع[٢].

يقول ابن خلدون في ذلك: "اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال....."[٣]

"فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا

(١) **نماذج من الفلسفة السياسية**: محمد فتحي الشنيطي ص ٤-٩

(٢) **مقدمة تحقيق المقدمة**: علي عبد الواحد وافي ص ٤٠٩.

(٣) **المقدمة** ص ٣٥.

ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكـذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه"[١].

لقد أدرك ابن خلدون الذي يعد من أوائل علماء الاقتصاد الـسياسي أهميـة العوامل الاقتصادية في التطور الاجتماعي والسياسي والتاريخي، كما يرجـع إليـه الفضل في كشف عمق العلاقات بين السياسة والاقتصاد والتفاعل المتبادل بينهمـا، فكل حركة اقتصادية لها انعكاسات سياسية، إن الاقتصاد عنده يلعب دورا كبيرا في تعمير المجتمعات، كما أنه يعتبر محركا للسياسية وموجهاً لها. ولما كان ابن خلدون من أكبر المؤيدين للحرية الاقتصادية فهـو يـرفض تـدخل الدولـة فـي الحيـاة الاقتصادية، مؤكدا بذلك أن مزاولة السلطان للتجارة واشتغاله بها مفسد لهذه الحيـاة وتطور اقتصادها ومضر في نفس الوقت بالرعية.

ويفسر ابن خلدون تدخل السلطة الحاكمة في الحياة الاقتصادية علـى أنـه وسيلة إلى إيجاد نوع من الانعدام في التوازن الضروري بين الدولـة والمـواطن. ومن هنا اعتبر مؤسساً لمذهب الاقتصاد الحر وسباقاً في آرائه الاقتصادية لكثير من النظريات الاقتصادية التي نُسبت بعد مئات السنين إلى غيره من علماء الاقتـصاد المحدثين.

لقد استطاع ابن خلدون في العصور الوسطى أن يكتشف مبـادئ العدالـة الاجتماعية والاقتصاد السياسي قبل كونـسيدران الفرنـسي الاشـتراكي (١٨٠٨-١٨٩٣) وكارل ماركس الألماني (١٨١٨-١٨٨٣) وباكونين الاقتصادي الاجتماعي الروسي (١٨١٤- ١٨٧٦) مكتشف ميدان التاريخ[٢].

---

(١) المصدر السابق ص ٣٧.

(٢) **مجلة المنار** (العدد ١٤٢٤/٧٦هـ).

رابعاً- أوجه المعاش

يقسم ابن خلدون الأعمال إلى نوعين فردي وجماعي، كما يفرق من جهـة أخرى بين الإنتاج اليدوي والإنتاج الحضري، ثم درس ابن خلدون الأعمال وصنفها من حيث طبيعتها.

إن المقصود من العمل في نظر ابن خلدون هو "ابتغاء الـرزق" وتعريـف الرزق هو "الحاصل أو المقتنى من الأموال بعد العمل والسعي، إذا عـادت علـى صاحبها بالمنفعة وحصلت له ثمرتها من الإنفاق في حاجاته"[1].

لقد وضع ابن خلدون تعريفه هذا بالاستناد إلى الفقه ثم زاده تثبيتاً الحديث، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وهل لك من مالـك إلا مـا تـصدقت فأمضيت أو ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت".[2]

وهذا هو الأساس الذي استند إليه ابن خلدون للتفريق بـين نـوعين مـن الأموال: الأرزاق والمكاسب. حيث أن الإنسان لا يعمل من أجل سد حاجاته فقـط، بل يحسب حساب المستقبل، ويدفعه الخوف من تقلبات الأحوال سواء أكـان خوفـاً على نفسه أم على عياله إلى اقتناء مكاسب قد ينتفع بها في المستقبل. وهذا يعني أن ابن خلدون قد ميز بين الاستهلاك (استيفاء جميع الحاجيات)، والادخار وهـو مـا يقابل فائض العمل بعد استيفاء جميع الحاجيات. أي أن المكاسب فـي نظـر ابـن خلدون تماثل الادخار في عصرنا، حتى الادخار نفسه تختلف مستوياته عنـد ابـن خلدون بقدر أهميته وبقدر مستوى الانتفاع به.

يحتاج الإنسان إلى ما يقوته ويمونه في جميع مراحل حياته وأطواره (منذ مولده حتى مماته). والطبيعة وما تحوي عليه مسخرة لتلبيـة حاجـات الإنـسان،

---

(١) **المقدمة**: ص ٣٨٢.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة الكوثر (٣٣٥٤) ٤٤٧/٥ وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح.

وعندما يقتدر الفرد على نفسه ويتجاوز الضعف ومرحلة الطفولة يسعى ويعمل في سبيل اقتناء المكاسب لينفق منها في تحصيل حاجاته وضروراته، إذاً لا بد من السعي والعمل من أجل الحصول على المعاش والمكاسب فإن كان المعاش بمقدار الضرورة والحاجة ورفاه الفرد وما زاد عن ذلك مصدر تمويل لمصالح الفرد عند ذلك رزقاً، وأن ما يحصل عليه الإنسان أو ما يقتنيه يعد رزقاً إذا استخدمه لإنفاقه في مصالحه وحاجاته. والمعاش وهو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله، ويتم تحصيل الرزق وكسبه بأشكال مختلفة.

يرى ابن خلدون أن المعاش إمارة، وتجارة، وفلاحة، وصناعة:

- **أما الإمارة** فليست بمذهب طبيعي للمعاش وهي تشمل الجندي والشرطي والكاتب، وهي عبارة عن الجبايات السلطانية في ذلك الوقت والضرائب والرسوم في عصرنا الحاضر.

- أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي الوجوه الطبيعية للمعاش:

أ- إن الفلاحة متقدمة على القطاعات كافة لأنها كانت بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم ولهذا تنسب الفلاحة في الخليقة إلى آدم أبي البشر وهو معلمها والقائم عليها وهذا يعني أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة، وأصبحت الزراعة وفقاً للمفهوم الحديث مجموع الأعمال وطرق العناية بالتربة بهدف إنتاج المزروعات وتربية الحيوانات الداجنة لتلبية حاجات الإنسان أي أن الزراعة تهدف لإنتاج الغلال الزراعية والطيور والدواجن والماشية ومنتجاتها.

ونظراً للتطور الكبير الذي حصل في قطاع الصناعة بعد قيام الثورة الصناعية وتطور وسائط النقل احتلت الفلاحة مكاناً متأخراً عن الصناعة والتجارة، ويقوم بأعمال الفلاحة مجموعة من الأشخاص المرتبطين بالعمل في الأرض والأنشطة الزراعية وهم الفلاحون، ويكون ارتباطهم بالأرض إما عن طريق طبيعة

العمل الذي يقومون به أو عن طريق شكل المداخيل التي يحصلون عليها من الزراعة[١].

ب- الصناعة: يقول ابن خلدون، فهي ثانيتها (للزراعة) ومتأخرة عنها لأنها مركبة علمية تصرف فيها الأفكار والأنظار ولهذا لا توجد غالباً إلى في أهل الحضر الذي هو متأخر عن البدو وثان عنه ومن هذا المعنى نسبت إلى إدريس الأب الثاني للخليقة فإنه مستنبطها لمن بعده من البشر.

وتطورت الصناعة كثيراً بخاصة بعد قيام الثورة الصناعية واختراع الآلة البخارية، وتطور مصادر الطاقة وأنواعها، وشملت الصناعة مجموع النشاطات الاقتصادية المنتجة، وهي عبارة عن مجمل العمليات التي تساهم في تحويل المواد الأولية المتوضعة في الطبيعة بأشكال مختلفة، وإنتاج سلع يتم استخدامها في تلبية احتياجات الإنسان.

وتختلف الصناعة عن الزراعة التي تقوم على أساس فلاحة الأرض وتربية المواشي وتختلف عن الحرفة التي تعتمد بصورة رئيسة على نشاط غير جماعي بل على نشاط فردي أو عائلي، وتختلف عن الخدمات التي تهدف إلى وضع السلع الزراعية فيها والصناعية بين يدي المستهلك[٢].

ج - التجارة: "وإن كانت طبيعية في الكسب والأكثر من طرقها ومذاهبها إنما هي تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك الفضلة؛ ولذلك أباح الشرع فيه المكاسبة لما أنه من باب المقامرة إلا أنه ليس أخذاً لمال الغير مجاناً فلهذا اختص بالمشروعية". والتجارة هنا هي

---

(١) **المقدمة**: ص ٣٩٤.

(٢) سيأتي الحديث مفصلا عن أهمية الصناعة في تطور المجتمعات اقتصادياً.

حركة تداول السلع التي تتم مباشرة أو بوساطة العملة، والبيع والشراء هما أسـاس التجارة[١].

خامساً- ظاهرة تقسيم العمل والتعاون

ومما يدل على تمتع ابن خلدون بالمعرفة الاقتصادية وعيه بظاهرة تقـسيم العمل وارتباطها بالنواحي المادية للحياة الاجتماعية، وهو يرى أن تقـسيم العمـل مرتبط ومتوقف على ارتفاع مستوى المعيشة لإشـباع حاجـات الأفـراد اليوميـة الضرورية منها والكمالية، ويتضح لنا أن ابن خلدون بتقريره تقسيم العمل كظاهرة اقتصادية لا يمكن للبشر والمجتمعات الاستغناء عنها وهو ما توصل إليه ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي قد سبق في تقريره هذه الحقيقـة بأربعـة قـرون الاقتصادي الانجليزي آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠م) صاحب كتـاب ثـروة الأمـم wealth of nation ودور كايم وغيرهما من علماء الاقتصاد.

ولما كان مستحيلا على أفراد المجتمع أن يعيشوا منفردين بل لابد من قيام تعاون بينهم من أجل صوالحهم جميعاً فإن الإنسان مضطر إلـى الاعتمـاد علـى الآخرين الذين هم بدورهم في حاجة إليه. إن هذا التعاون بين الأفراد ينتقل بالعمـل من كونه وظيفة فردية تكفل العيش لصاحبها إلى كونه وظيفة عامة اجتماعية تكفل العيش لعدد كبير من الأفراد، يحصل منه الكفاية لأكثر منهم بأضعاف. فالتعاون بين الأفراد وتقسيم العمل ظاهرتان ملازمتان للإنسان ولا غنى له عنهما[٢].

وتوضح الفقرة التاليـة مـدى إدراك ابـن خلـدون لهـاتين الظـاهرتين الاقتصاديتين الهامتين والضروريتين في آن واحد. "...إن ا سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء وهداه إلى التماسه بفطرتـه

(١) **المقدمة**: ص ٣٩٤-٣٩٥

(٢) **السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**: ص ١٠٠.

وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة وحياته منه، ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري، وهب أنه يأكله حباً من غير علاج فهو أيضاً يحتاج في تحصيله أيضاً حباً إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدرس الذي يخرج الحب من غلاف السنبل، ويحتاج كل واحد من هذه آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير ويستحيل أن تفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد، فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف"[1].

سادساً- العمل هو المقياس الأساسي للقيمة والثروة

اهتم ابن خلدون بموضوع العمل اهتماما خاصا لم يسبق إليه أحد بما في ذلك أرسطو نفسه، يضاف إلى ذلك خلو الفلسفات والآداب في العصور القديمة والوسطى من أي كلام مفصل عن هذا الموضوع الإنساني عظيم الشأن في حياة الأفراد والمجتمعات. هذا في الوقت الذي حاول فيه ابن خلدون أن يجعل من العمل نظرية قائمة بذاتها لا تقل أهمية عن نظرية الدولة أو نظرية المعرفة.

ويرى ابن خلدون إدراكاً منه أهمية العمل أنه هو الأساس في تحديد قيم الأشياء من سلع ومنتجات، وهو مصدر كل الثروات وبدون العمل يستحيل أي إنتاج. إن الحاجات الاقتصادية عنده إنما تستمد قيمتها من مدى ما بذل فيها من جهد

---

(١) **المقدمة** ٤١-٤٢.

ومن عمل، وهو يعتبر في هذا الصدد سابقاً على النظريات الاقتصادية المعاصرة بمئات السنين، في إبراز أهمية عنصر العمل و أنه أساس القيمة وأساس الإنتاج ومنشئ الثروة. ويوضح لنا ابن خلدون في هذا الصدد منحاه الفلسفي المستمد مباشرة من القرآن فيقول: "اعلم أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه في حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره ﴿وا الغني وأنتم الفقراء﴾ [محمد/٣٨]، وا سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان وامتن به عليه في غير ما آية من كتابه فقال: ﴿وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه﴾ [الجاثية/١٣]، ﴿وسخر لكم البحر﴾ [الجاثية/١٢]، ﴿وسخر لكم الفلك وسخر لكم الأنعام﴾ [إبراهيم/٣٢] وكثير من شواهده..

"ويدُ الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل ا له من الاستخلاف، وأيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك، وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر إلا بعوض، فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز الضعف سعى في اقتناء المكاسب لينفق ما آتاه ا منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها قال ا تعالى: ﴿فابتغوا عند ا الرزق﴾ [العنكبوت/١٧] وقد يحصل له ذلك بغير سعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله، إلا أنها إنما تكون معينة ولا بد من سعيه معها كما يأتي، فتكون له تلك المكاسب معاشاً إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة، ورياشاً ومتمولاً إن زادت على ذلك"[1].

الفرق بين الرزق والكسب:

"ثم إن ذلك الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي ذلك رزقاً قال صلى ا عليه وسلم: "وهل لك من مالك إلا ما تصدقت فأمضيت أو ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت"[2]،

(١) **المقدمة**: ص ٣٨١.

(٢) سبق تخريج الحديث قريباً.

وإن لم ينتفع به في شيء من مصالحه ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة إلـى المالـك رزقاً، والمتملك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسباً".

ثم اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهـه قـال تعـالى: ﴿فابتغوا عند ا الرزق﴾ [العنكبوت/١٧] والسعي إليه إنما يكون بإقدار ا تعـالى وإلهامه فالكل من عند ا فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر وإن كان مقتنى مـن الحيـوان والنبـات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما ترا، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع".

ثم إن ا تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفـضة قيمـة لكـل متمول، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب وإن اقتنى سواهما في بعـض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل، فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة. وإذا تقرر هذا كله فاعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمـة عمله وهو القصد بالقنية إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية، وقـد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغـزل إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر وإن كان من غير الصنائع فلا بد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها، وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب كما قدمناه لكنه خفي في الأقطـار التي علاج الفلح فيها ومؤنته يسيرة فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح".

"فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قـيم الأعمـال الإنسانية وتبين مسمى الرزق وأنه المنتفع به فقد بان معنى الكسب والرزق وشرح مسماهما".

تأثير فقد الأعمال على العمران:

"**و**اعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بانتقاص العمـران تـأذن ا برفـع الكسب ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقـد لقلة الأعمال الإنسانية، وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا وأشد رفاهية كما قدمناه قبل، ومن هذا الباب تقول العامـة فـي الـبلاد إذا تناقص عمرانها إنها قد ذهب رزقها حتى أن الأنهار والعيون ينقطع جريهـا فـي القفر لما أن فور العيون إنما يكون بالإنباط والامتراء الذي هو بالعمـل الإنـساني، كالحال في ضروع الأنعام فما لم يكن إنباط ولا امتراء(١) نضبت وغارت بالجملة، كما يجف الضرع إذا ترك امتراؤه وانظره في البلاد التي تعهد فيها العيون لأيـام عمرانها ثم يأتي عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن"(٢).

إن سبيل الحصول على الأموال من جوهر وذهب وفضة ومعادن وما شابه ذلك من كنوز مدفونة إنما هو العمل الإنساني، وليس لاعتقاد في الطلاسم السحرية أو الأدعية والقرابين أو عزو الثروة إلى النجوم فكل الثروات هي ثروات ميتـة إن لم يعطها الإنسان قيمتها بالسعي والجهد والعمل المتواصل الدائم.

يقوم العمل هنا على التحاور بين الكون والإنسان، وسيادة الإنسان على كل ما خلقه ا له في الكون من أرض وفضاء وبحار وانطلاق يده تعمل وتستخرج من الأشياء ما تشاء، وتحول بعضها إلى البعض الآخر.

---

(١) **الإنباط والامتراء**: أي الاستخراج.

(٢) **المقدمة** ص ٣٨١-٣٨٢.

الفرق بين القيمة والمنفعة:

ويفرق ابن خلدون بين القيمة والمنفعة فكل شيء ذو قيمة يحتوي على منفعة، والعكس هو غير صحيح إذ ليس كل ما هو نافع يكون ذا قيمة والمثل على ذلك المطر المصلح للزراعة وأمثاله من الخيرات الطبيعية له منفعة حقيقة تتمثل في إعانة الإنسان في حياته، ولكنه لا قيمة له مثل غيره من الخيرات الطبيعية لافتقاده الجهد البشري الذي يخلع على الأشياء قيمتها فالشيء قيم إذاً لأنه وليد العمل البشري.

ويرفض ابن خلدون أن يكون العمل على سبيل الخبط أو المصادفة، بل لابد فيه من القصد والتنظيم والاستمرار فيه حتى لا يتحول جهد الإنسان السابق وتنظيمه إلى خراب وكأن لم يكن.

إن بدون هذا القصد والتنظيم لا يحصل أي انتفاع للإنسان من سعيه وعمله فلكي يكون للعمل قيمة ينبغي أن يؤدى بأقصى طاقة ممكنة تلتزم التواصل وعدم الانقطاع. إن العمل يبعث الحياة في المادة، ويهبها الوجود القيمي، إذ يخرجها من الجمود إلى أشياء مفيدة للإنسانية وخادمة للبشرية.

ويشترط للعمل في الإسلام إلى جانب هذا توافر عنصر المعرفة، إذ العلاقة وثيقة بين اليد والفكر، فالفكر هو الفعل الراقي الوحيد الذي يتميز به الإنسان بوصفه موجوداً ناطقاً، ومن هنا فإن الخير الأقصى للإنسان لا بد أن ينحصر في تأدية وظيفته العاقلة(١).

إن منطلق ابن خلدون في كل أفكاره التي ذكرناها كان منطلقاً إسلامياً خالصاً، فلقد أكد الإسلام قيمة العمل ورفع من شأنه، ولم يعتبره منكراً من المنكرات خلافاً لما كان عليه الحال في المجتمعات اليونانية والرومانية أو حتى العربية التي اشتقت كلمة مهنة من الإهانة.

---

(١) **المشكلة الخلقية**: د. زكريا إبراهيم ص ١٤٥.

أضف إلى ذلك ما ذهب إليه كل من أفلاطون وأرسطو من حيث اشتراطهما ضرورة تحرر المواطن الحر من العمل اليدوي الذي يحط من قدر صاحبه ويـشوه جسمه ويفسد روحه. وقد رفض أرسطو المساواة بين الناس وخص الأقلية الحـرة الممتازة بأفضل الأشياء وطالب بتفريغها لحياة التأمل النظري المجرد ومـن هنـا كانت اللذة والسعادة من نصيب الذين يعيشون عيش الفراغ [1].

وإن الإسلام يكره أن يترك الإنسان العمل أو يهمله بـدعوة التفـرغ التـام للعبادة أو الانقطاع لحياة التأمل الفكري لأن العمل في الإسلام يعد نوعاً من الجهاد في سبيل المثل العليا ﴿وآخرون يضربون فـي الأرض يبتغـون مـن فـضل ا وآخرون يقاتلون في سبيل ا ﴾ [المزمل/ ٢٠]، وفي الحديث الشريف: "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي ا داود كان يأكل مـن عمـل يده"[2]، كما افتخر عدد كبير من علماء الإسلام وفقهائه بانتساب ألقابهم إلى حـرف ومهن صناعية كالزجاج، والجصاص، والبزاز، والخراز، والعلاف....[3]

سابعاً- أهمية الصناعة في تطور المجتمعات اقتصادياً

الصناعة عند ابن خلدون هي مصدر من مصادر الإنتاج أو ما يسميه ابـن خلدون المعاش، والمعاش عنده أمارة وتجارة وفلاحة وصـناعة وكلهـا مـصادر للإنتاج تؤدي إلى الغناء والإثراء ومن هنا عدت من ضروريات العمـران وتتقـدم الفلاحة هذه المصادر جميعا لبساطتها وفطريتها لأنها عمل بسيط لا يحتاج إلى نظر أو علم كبيرين، أما الصناعة فإنها تأتي بعد الفلاحة لأنها مركبة وعلميـة تتطلـب

---

(١) **السياسة**: أرسطو (الكتاب ٨ / فصل ٣-١٣٣٨)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب كسب الرجل وعمله بيده (١٩٦٦) ٢/٧٣٠.

(٣) **السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**: ص ٩٥.

العلم والتجربة والتقنية والصناعة بهذا هي أعلى مستويات التطور والرقي والتقدم وعامل مهم من عوامل التغيير الاجتماعي والتاريخي.

ويرى ابن خلدون أن الصناعة نوعان: بسيط ومركب وفي ذلك يقول: "..ثم إن الصنائع منها البسيط ومنها المركب، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات، والمركب هو الذي يكون للكماليات، والمتقدم منها في التعليم هو البسيط لبساطته أولا، ولأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي على نقله فيكون سابقاً في التعليم ويكون تعليمه ناقصاً، ولا يزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئاً فشيئاً على التدريج حتى تكمل، ولا يحصل ذلك دفعة وإنما يحصل في أزمان وأجيال إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لاسيما في الأمور الصناعية، فلا بد له إذن من زمان ولهذا تجد الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها إلا البسيط فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل"[(١)].

ومعنى هذا أن الميزة التي تختص بها الصناعة هي استعدادها الدائم للتطور وقابليتها للتقدم الذي هو في حقيقة الأمر ثمرة لمجهودات الأجيال السابقة على ممر الزمان.

وتأتي الصناعات البسيطة عنده التي تعمل على إشباع الحاجات الحياتية الضرورية للإنسان سابقة للصناعات المركبة الكمالية المتمشية مع تقدم الحضارة ورُقيها، حتى يتمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته وتوكيد كرامته واستقلاله في مظاهر التقدم. وإذا كانت المجتمعات البدوية والريفية بعيدة عن الصناعة باستثناء البدائي الأول منها، فإن ذلك راجع إلى حاجة الصناعة إلى درجة من التطور والرقي الاجتماعي.

---

(١) **المقدمة**: ص ٤٠٠.

ولما كانت الصناعة هي معيار لتقدم المجتمعات عنده فإن هذه المجتمعـات تتفاوت فيما بينها، وفقاً لنوع الاقتصاد السائد بها صناعياً كان أم زراعياً أم رعويـاً أم بدائياً.

فيأتي في مقدمتها المجتمعات ذات الاقتصاد الصناعي وهي التي تعتمد فـي الكسب على الأعمال الإنسانية إما في مواد معينة وتسمى الصنائع من كتابة ونجارة وخياطة وحياكة وفروسية وأمثال ذلك، أو في مواد غيـر معينـة وهـي جميـع الامتهانات والتصرفات، وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعواض إما بالتقلب بها في البلاد واحتكارها وارتقاب حوالة الأسواق فيها ويسمى هـذا تجـارة"[1] يليها مباشرة المجتمعات ذات الاقتصاد الزراعي ويكون اعتمادها على النبات.

ثم يأتي بعد ذلك المجتمعات ذات الاقتصاد الرعوي وهـي تعتمـد علـى الحيوان الداجن باستخراج فضوله المنصرفة بين الناس في منافعهم.

وتأتي في المؤخرة المجتمعات ذات الاقتصاد البدائي الأولي وهي تعتمد في عيشها على الحيوان الوحشي باقتناصه وأخذا برميه من البر أو البحـر ويـسمى اصطياد.

وبهذا يسبق ابن خلدون بما يزيد على ثلاثة قرون العالم الاقتصادي الألماني فريدريك ليست (١٧٨٩-١٨٤٩) الذي قسم المجتمعات وتطورها إلى عدة مراحل، تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد فيه فتمر في رأيه من دور الرعي إلـى دور الزراعة ثم إلى الدور الزراعي الصناعي منتهيـة بالـدور الزراعـي الـصناعي التجاري[2].

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨٣.

(٢) **أبو الاقتصاد ابن خلدون**: د. محمد حلمي مراد ص ٣١٦.

ويرى إيف لاكوست أن ابن خلدون تعمق في تحليلاته الاجتماعية إلى حد أنه استطاع أن يلمس الثورة الصناعية التي لم تصبح من المفاهيم المتداولة في العلوم الإنسانية إلا في أواسط القرن العشرين(١).

إن درجة تطور الأفراد تتوقف على الوسائل والطرق التي يحصلون بها على معاشهم، وبالتالي يتوقف تطور المجتمعات على أشكال الإنتاج وقيام الصنائع وفي هذا يقول ابن خلدون: "اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي... **إن أهل البدو**: هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد، ومقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي..".

"**والحضر**: ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان، ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو.. فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه.. فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة.. "(٢).

ثامناً- فائض الإنتاج والنمو الاقتصادي والاجتماعي

يؤدي التعاون وتقسيم العمل والنضج الإنتاجي وتسخيره بفاعلية إلى ظهور فائض الإنتاج وتنوعه، والذي يؤدي في النهاية إلى تطور الاقتصاد وازدهاره ورفع مستوى العمالة وتلبية احتياجات المواطنين التي لا حد لتنوعها وزيادتها كما يؤدي

---

(١) Lacoste, *Ibn khaldoun, naissance de l'histoire*, p.175.

(٢) **المقدمة**: ص ١٢٠-١٢١.

إلى تقدم العلوم وازدهارها والتي هي أسـاس الـصناعات كلهـا وعنـوان رقـي المجتمعات.

"فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعـتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب، وهذه كلها أعمال تستدعى بقيمها ويختـار المهرة في صناعتها والقيام عليها، فتنفق أسواق الأعمال والصنائع، ويكثـر دخـل المصر وخرجه، ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم. ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب فى المدينة لذلك ثانيـة ونفقـت سوق الأعمال بها أكثر من الأول، وكذا فى الزيادة الثانية والثالثـة لأن الأعمـال الزائدة كلها تختص بزيادة كسب ورفه بعوائد من الترف لا توجد فى الآخر، فمـا كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله فى الترف أبلـغ مـن حـال المصر الذي دونه، على وتيرة واحدة في الأصناف القاضي مع القاضي والتاجر مع التاجر والصانع مع الصانع والسوقي مع السوقي والأمير مع الأمير والشرطي مـع الشرطي..

"واتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم وأمصارهم وعظمت دولهم وممالكهم والسبب في ذلك كله ما ذكرناه من كثرة الأعمال وما سيأتي ذكره من أنهـا سـبب للثروة بما يفضل عنها بعد الوفاء بالضروريات في حاجات الساكن مـن الفـضلة البالغة على مقدار العمران وكثرته فيعود على الناس كسبا يتأثلونه(١) حسبما نـذكر ذلك في فصل المعاش وبيان الرزق والكسب، فيتزيد الرفه لذلك وتتـسع الأحـوال

---

(١) يتأثلونه: يتحصلونه.

ويجيء الترف والغنى وتكثر الجباية للدولة بنفاق الأسواق فيكثر مالها ويشمخ سلطانها وتتفنن في اتخاذ المعاقل والحضون واختطاط المدن وتشييد الأمصار[(١)].

لقد أشاد ابن خلدون بالعمل كقيمة عمرانية واجتماعية وأخلاقية بالإضافة إلى قيمته الفكرية والعلمية إشادة كبيرة، كما مجد العمل والعمال وتعاونهم تمجيداً لا نجد له مثيلا في فكر الأقدمين وفكر علماء العصور الوسطى شرقاً وغرباً على حد سواء. فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى مفكري العصر الحديث والمعاصر لوجدنا عندهم ترديداً وتكرارا لما كتبه ابن خلدون في هذا الصدد من حيث اعتبار العمل والتعاون عليه أساساً لثروة الأمم الحقيقية والإنتاج وقيم الأشياء. فعلى سبيل المثال اعتبر (سبنسر) التعاون في العمل هو جوهر الحياة، وإن هناك نوعين من التعامل: **أحدهما** تلقائي يتم دون سابق تفكير وذلك ما نلاحظه في سعي الأشخاص وراء منافعهم الشخصية. **والثاني** يعتمد على الروية والتفكير وهو الذي يعود بالنفع العام"[(٢)]

وذهب ماركس إلى القول بأن الناس لا ينتجون إلا إذا تم التعاون بينهم بشكل معين، فقانون التعاون إذن، هو الذي يسير العالم كله سواء في ذلك عالم الخلايا الجسمية أو العلاقات الاجتماعية[(٣)].

تاسعاً- مصادر غير طبيعية للحصول على المال

تتعرض الدولة عند ابن خلدون للتلاشي نتيجة لحياة الترف والبذخ والإسراف التي يعيشها صاحب الدولة وحاشيته وجنوده، أضف إلى ذلك الاضطرابات الداخلية المستمرة، والمطالب الكثيرة للجنود المرتزقة المأجورة مما يتطلب أموالاً كثيرة تفوق ميزانية جباية الدولة، ويكلفها ما لا طاقة لها به من

---

(١) **المقدمة**: ص٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٥. قواعد المنهج في علم الاجتماع: إيميل دور كايم –ترجمة د. محمود قاسم، ص٨٠.

(٢) **قواعد المنهج في علم الاجتماع:** إيميل دوركايم – ترجمة د. محمود قاسم، ص ٨٠.

(٣) Bridoux (Ander): *Morale*, p.105.

الرواتب والأعطيات. وهذا يدفع صاحب الدولة إلى البحث عن مصادر غير طبيعية للحصول على المال لسد العجز ومعالجة الضائقة المالية الخانقة[١].

فيعمد صاحب الدولة في هذه الحالة إلى فرض الضرائب (المكوس) على المنتجات والمبيعات أو زيادتها إذا كانت قد استحدثت من قبل، أو مقاسمة العمال والجبات في الأموال التي يحصلون عليها. وقد يلجأ الحاكم أخيراً إلى ممارسة التجارة والزراعة أو مشاركة الأثرياء من التجار والفلاحين مما يضيف كساداً إلى كساد ويضايق المنتجين ويجبرهم على مغادرة الأسواق والإنتاج، فيعم الكساد والإنتاج والانهيار في النهاية.

يقول ابن خلدون: "اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد المال والجباية فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم كما قدمنا ذلك..، وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس إن كان قد استحدث من قبل، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك (امتصاص) عظامهم لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلاة مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد وهو غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة "[٢].

إن هذا السلوك من صاحب الدولة هو سلوك قبيح خاطئ إذ يفسد على الرعية عيشها، ويجلب لها الغم والهم والنكد، إلى جانب الأضرار الكبيرة التي تلحق بالدولة إذ أن "معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار ولاسيما بعد وضع

(١) **السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون** ص ١٠٢.
(٢) **المقدمة**: ص ٢٨١.

المكوس ونمو الجباية بها فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة وذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش"[١].

ولقد ذم الإسلام الترف والبذخ والإسراف نظراً لما تشيعه هذه الظواهر من شروط، وتؤدي إليه من كثرة الطلب على الكماليات وتمهد به لانهيار الدولة الحضاري. وابن خلدون في بحثه عن أسباب الانحلال والانهيار تحدث باستفاضة عن أضرار الترف من الناحية الاجتماعية والاقتصادية مؤكداً بذلك عمق البعد الديني عنده.

وقد أدرك مفكرو الغرب وفلاسفته المحدثون خطورة الترف على المجتمع وعلى الفرد، وهم في هذا يتفقون مع ما سبق أن ذهب إليه ابن خلدون في تفسيره لظاهرة الترف وتتبع أطوارها وتفاعل أسبابها بمسبباتها. إنهم يرون أنه من الأفضل للمجتمع أن لا يستسلم لشروط الحياة المترفة أو يخضع لعوامل الترف المدمرة، ويفضلون عليها الحياة الجادة الصارمة. إن الترف والثراء يضعف المجتمع ويسرع بها إلى الانهيار. يقول ول ديوارنت: "إن من السنن التاريخية التي تكاد تنطبق على جميع العصور أن الثراء الذي يخلق المدنية هو نفسه الذي ينذر بانحدارها وسقوطها، ذلك الثراء الذي يبعث الخمول ويرقق أجسام الناس وطباعهم، ويمهد لهم طريق الدعة والنعيم والترف، ويغري أصحاب السواعد القوية والبطون الجائعة بغزو البلاد ذات الثراء"[٢].

إن التاريخ فيما يرى جوستاف لوبون لا يركع إلا للمزية الحربية، ونمط الحياة الجادة البسيطة، وهي لا تضعف عند أمة إلا قضى على تلك الأمة بالزوال، حتى إن الأمم عندما تصل إلى ذروة الحضارة تترك مكانها لما هم دونها ذكاء من الأقوام المتهمجة لأنهم أكثر متانة في القيم الأخلاقية. والنتيجة المحزنة هي أن ما

---

(١) المرجع السابق ص ٢٨٢.

(٢) **قصة الحضارة**: ول ديوارنت ١٩٢/٢.

في الحضارات من الضعف الفلسفي هو أهم ما فيها اجتماعياً. إذاً فأسوأ حالة تبلغها الأمة هو درجتها العالية في الذكاء والثقافة. فالأمم تهلك عندما تأخذ الصفات الخلقية عندها في الفساد، وهي تفسد عندما تسمو حضارة هذه الأمة وينضج ذكاؤها..."[1]

إن سقوط الأمم ينشأ عن تغير المزاج النفسي الذي يكون سببه هو الآخر انحطاط الأخلاق لا انحطاط الذكاء، ووجه الانحلال واحد في جميع الحضارات، كما قيل: (التاريخ صفحة واحدة، وان اشتمل على عدة مجلدات).

ويرى اليكسيس كاريل أن هناك علامات معينة في الحياة العصرية تؤدي مباشرة إلى الانحلال، "ونحن إذا كنا قادرين على تحمل الطغيان والحروب فإننا عاجزون عن الكفاح بنجاح ضد التعاسة والرخاء... إن الفقر المدقع يضعف الشبع وكذلك الثراء والترف والبذخ والإسراف... ومع ذلك ما تزال توجد أسر تحتفظ بقوتها بالرغم من أنها ظلت تحتفظ بثرائها وقوتها قروناً عديدة... ونحن اليوم أبعد ما نكون عن حل مشكلة الكسل الذي خلق الرخاء والبطالة، كما أننا عاجزون عن مكافحة نتائجها كعجزنا عن مكافحة السرطان والأمراض العقلية"[2].

ومن هنا فنحن نرى أنه مما يعجل بانهيار الدولة الحضاري فساد الأخلاق وشيوع ظواهر الترف والبذخ والنعيم، وشمولها الحاكم وأعوانه وجنوده وكذلك المحكومين، وهو ما سبق أن قرره ابن خلدون منذ قرون عديدة.

عاشراً- الصراع العصبي والعامل الاقتصادي

يخلص ابن خلدون إلى أن "الدولة بالحقيقة الفاعلة في مادة العمران إنما هي العصبية والشوكة، وهي مستمرة على أشخاص الدولة فإذا ذهبت تلك العصبية

---

(١) **السنن النفسية لتطور الأمم**: جوستاف لوبون ص ٨٣.

(٢) **الإنسان ذلك المجهول**: الكسيس كاريل ص ٢٦٤.

ودفعتها عصبية أخرى مؤثرة في العمران ذهبت أهل الشوكة بأجمعهم وعظم الخلل كما قررناه أولا والله سبحانه وتعالى أعلم"[١] وهذا يعني أن القوة الذاتية للعصبية هي المسئولة عن قيام الدولة وسقوطها، عن اتساع رقعتها وزوال نفوذها، وبالتالي فإن العصبية هي التحرك الفعلي للتاريخ، وإنها هي التي تحدد مجراه ومصيره.

إن العامل الاقتصادي عند ابن خلدون ليس دوماً سبباً، بل قد يكون كذلك كما هو الشأن بالنسبة إلى بعض مظاهر البداوة والحضارة، كما قد يكون نتيجة كما هو الأمر بالنسبة للسلطة. إن السلطة عند ابن خلدون ليست نتيجة السيطرة الاقتصادية، بل إن السيطرة الاقتصادية أو الثروة على العموم هي نتيجة للسلطة أي لقوة العصبية الحاكمة[٢].

وإذا كان ابن خلدون يعزو للخصب والجوع تأثيراً واضحاً في السلوك والوعي والتفكير، فإن مسلك هذا التأثير إلى وعي الإنسان يأخذ طريق إليه عن طريق جسمه مباشرة: "إن كثرة الأغذية وكثرة الأخلاط الفاسدة العفنة ورطوباتها تولد في الجسم فضلات رديئة تنشأ عنها بعد إقطارها في غير نسبة ويتبع ذلك انكشاف الألوان وقبح الأشكال من كثرة اللحم كما قلناه وتغطي الرطوبات على الأذهان والأفكار بما يصعد إلى الدماغ من أبخرتها الردية فتجيء البلادة والغفلة والانحراف عن الاعتدال بالجملة"[٣].

لقد أبرز ابن خلدون العامل الاقتصادي في تحليلاته ولكنه لم يوضح طبيعة هذا العامل ولا حقيقة هذا الدور الذي يلعبه في سياق الأحداث التي جعلها موضوعاً لدراسته، لسبب رئيسي وهو أن هذا الدور نفسه لم يكن واضحاً ولا متبلوراً. إن التناقض الأساسي الذي يقدمه لنا صاحب المقدمة ليس من نوع التناقض بين جماعة

---

(١) **المقدمة** ص ٣٧٦.

(٢) **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**: د. محمد عابد الجابري ص ٢٤٨.

(٣) **المقدمة** ص ٨٨.

الإنتاج والملكية الفردية لوسائله، بل إنه تناقض آخر له خصوصيته، التناقض بين خشونة البداوة ورقة الحضارة. هذا التناقض الذي تلعب فيه الحضارة المفسدة للعمران الدور الرئيسي.

إن حياة الترف والنعيم تفكك ذلك الالتحام الذي كان الأصل في قيام العصبية بالمواجهة والمطالبة، وهو التحام فرضته عليها ظروف معايشة معينة، بل نمط في الحياة خاص هو خشونة البداوة.

وهكذا فالعمران البدوي الذي يقوم على البساطة والاقتصار على الضروري من العيش من جهة، وعلى التعاون والتعاضد وتقديم المصلحة العامة المشتركة على المصالح الشخصية الخاصة من جهة أخرى، والذي منه وفيه قامت العصبة الثائرة المؤسسة للدولة، إن هذا العمران أو هذا النمط من الحياة سرعان ما تختفي أسسه، ومعالمه بعد توطيد الدولة لتجد العصبية الحاكمة نفسها، بين عشية وضحاها، أمام نمط من الحياة جديد هو العمران الحضاري[(١)].

حادي عشر- الإنتاج والأمن

يتطلب الإنتاج عند ابن خلدون توافر الأمن الذي يعد في حقيقة أمره، ضرورة اجتماعية واقتصادية، بدونها تعم الفوضى ويسود الاضطراب، نتيجة الظلم البغيض والعدوان المهين على كل إنسان يعيش في المجتمع، ويوضح ابن خلدون هذا الأمر بقوله: "ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم وليست السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم كافية في دفع العدوان عنهم لأنها موجودة لجميعهم فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم فيكون

(١) **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة**: ص ٢٥٠.

ذلك الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك[١].

ومعنى هذا أن الأمن الذي يتطلبه الإنتاج يوجب قيام السلطة الحاكمة التي تكف عدوان الأفراد وتقيهم شر أنفسهم وتمنع عنهم الظلم الذي يقضي على المكاسب ويفسد العمران، ويعوق الإنتاج بشتى أشكاله وأنواعه[٢]، وهذا ما يقرره ابن خلدون بعد ذلك حيث يقول: "اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب"[٣].

إن الأمن إذا انعدم وجوده في مجتمع من المجتمعات لم يكن ثمة زراعة أو صناعة أو تجارة أو تفكير في إيجاد وسائل لإسعاد الناس ونهوض المجتمعات. فالأمن الذي يوفره الوازع أو الحاكم ضروري ليتم التعاون بين الأفراد على تحصيل المعاش والإنتاج زراعياً كان أم صناعياً أم تجارياً.

ثاني عشر- العلاقة بين العدل والنمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

يقول العلامة ابن خلدون: "الملك لا يتم عزه إلا بالشريعة، والقيام بطاعته، والتصرف تحت أمره ونهيه. ولا قوام للشريعة إلا بالملك، ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل للمال إلا بالعمارة، ولا سبيل

---

(١) **المقدمة** ص ٤٣.

(٢) **السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون**: ص ٩٠

(٣) **المقدمة** ص ٢٨٦.

للعمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة، نصبه الرب، وجعل لـه قيماً وهو الملك.. فهذه ثمان كلمات حكمية سياسية، ارتبط بعضها ببعض، وارتدت أعجازها إلى صدورها، واتصلت في دائرة لا يتعين طرفها"[١].

وهذا يعبر عن التحليل الخلدوني المتعدد التخصصات والدينامي. فهو متعدد التخصصات لأنه يربط بين جميع المتغيرات الاجتماعية والاقتـصادية والـسياسية المهـمة، ومنها الشريعة (ش)، والسلطة السياسية الحكومية أو الوازع (ح)، والناس أو الرجال أو العموم (ع)، والمال أو رصيد الموارد أو الثـروة (ث)، والتنميـة أو العمران أو النمو (ن)، والعدل أو المساواة (م)، بطريقة دائرية ومترابطة، حيث إن كل متغير يؤثر في المتغيرات الأخرى ويتأثر بها. وبما أن عمل هذه الدائرة يجري من خلال ردة فعل في شكل سلسلة، على فترة طويلة، ثلاثة أجيال أو ما يقرب من ١٢٠ سنة، فقد أدخل البعد الدينامي في جميع التحليل، ليساعد على تفـسير كيـف تتفاعل العوامل السياسية والخلقية والاجتماعية والاقتصادية عبر الزمن، لكي تؤدي إلى التطور والانحطاط، أو الصعود والهبوط، في المدنيات. وفـي تحليـل طويـل الأجل من هذا النوع، لا يوجد شرط بقاء الأشياء الأخرى على حالها، لأن أياً مـن هذه المتغيرات لا يبقى ثابتاً. فكل متغير منها يعمل بآليـة قـدح الزنـاد (trigger mechanism)، لكن المتغيرات الأخرى يمكن أو لا يمكن أن يكـون لهـا ردة فعـل بالطريقة نفسها. فإذا لم تكن ردة فعل المتغيرات الأخرى في الاتجاه نفـسه، فـإن الانحطاط في أحد القطاعات قد لا ينفذ إلى القطاعات الأخرى، ومع ذلك إذا كانـت ردة فعل القطاعات الأخرى بنفس طريقة قدح آلية الزناد، فإن الانحطاط قد يكـسب قوة دافعة من خلال ردة فعل سلسلة مترابطة بحيث يصبح من الصعب عبر الزمن معرفة العلة من المعلول. وهذه الدائرة السببية سميت فيما بعد بدائرة العدالة.

---

(١) **المقدمة** ص ٤٠.

أهم رابطتين في هذه السلسلة السببية هما: النمو (ن) والمساواة (م). فالنمو (ن) ضروري لأن الميل المعتاد لدى المجتمعات البشرية هو ألا تبقى ساكنة، فإما أن تتقدم وإما أن تتأخر. والنمو هنا لا يعني مجرد النمو الاقتصادي. إنه يشمل النمو البشري العام، حيث إن كل متغير يثري المتغيرات الأخرى (ح، ش، ع، ث) ويكون ثرياً بها، بما يؤدي إلى رفاه الناس (ع) أو سعادتهم، وإلى بقاء المدنية، بل صعودها. غير أن النمو ليس ممكناً بدون عدل (م)، وهذا العدل لا يفهم هنا بمعناه الاقتصادي الضيق، بل بمعناه الشامل في جميع دوائر الحياة البشرية. ولا يمكن تحقيق هذا العدل الشامل كاملاً بدون خلق مجتمع رعاية، من خلال الأخوة والمساواة الاجتماعية، وتوفير أمن العيش، والملك، والكرامة لكل فرد، والوفاء الكامل بجميع الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومكافأة كل واحد على عمله، وصد الوحشية والظلم عن أي واحد، وبأي شكل كان.

من بين المتغيرات الأخرى، تعني الشريعة (ش) القيم والمؤسسات أو قواعد السلوك لجعل الناس (ع) يقومون بالتزاماتهم كل منهم تجاه الآخر، وكبح السلوك الضار اجتماعياً لتوفير العدل (م)، والنمو (ن)، ورفاه الجميع. وهذه القواعد يمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية، مكتوبة أو غير مكتوبة. وكل المجتمعات لديها مثل هذه القواعد السلوكية القائمة على نظمها القيمية الخاصة بها. وربما يكون أساس هذه القواعد في المجتمع الإسلامي هو الشريعة (ش). والشريعة (ش) لا يمكنها أن تقوم بدور ذي مغزى، ما لم تكن مطبقة بعدل وحياد. ومن واجبات المجتمع (ع) والحكومة (ح) العمل على توفير ذلك. ويقدم المال (ث) الموارد المطلوبة لتأمين العدل والنمو، والأداء الفعلي لدوره بواسطة الحكومة (ح)، ورفاه الناس (ع). وهذا الدور المترابط لجميع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والسياسية في تحديد الرفاه البشري، ومن ثم صعود وهبوط المدنيات، هو تقدم كبير باتجاه الوصف الصحيح للرفاه البشري بأنه قلب مقاصد الشريعة.

وإذا أردنا التعبير عن تحليل ابن خلدون في صورة علاقة دالية، أمكننا القول بأن: ح = د (ش، ع، ث، ن، م)، وهذه العلاقة لا تحتوي ديناميات نموذج ابن خلدون، ولكنها تعبر عن تعدد التخصصات، لأخذها بعين الاعتبار جميع المتغيرات الرئيسة التي ناقشها. وفي هذه العلاقة ظهرت (ح) على أنها متغير تابع، لأن أحد الاهتمامات الرئيسة لابن خلدون هو تفسير صعود وهبوط الممالك (الدول) أو المدنيات. فهو يرى أن قوة أو ضعف المملكة يتوقف على قوة أو ضعف السلطة السياسية التي تجسدها. فالسلطة السياسية (ح) يجب، من أجل بقائها الطويل الأجل، أن تؤمن رفاه الناس (ع)، بتقديم بيئة ملائمة لتحقيق النمو (ن)، وكذلك العدل (م)، من خلال تطبيق الشريعة (ش)، والنمو والتوزيع العادل للثروة (ث).

ومع ذلك ففي حين أن العلاقة المعتادة للعلة والمعلول ليست بالضرورة قابلة للعكس، فإن السببية الدائرية والمتبادلة التي يركز عليها ابن خلدون في المجتمعات البشرية تميل لأن تكون هكذا. وأي واحد من المتغيرات المستقلة يمكن معاملته بوصفه متغيراً تابعاً بالنسبة للمتغيرات الأخرى التي تعد متغيرات مستقلة. وهذا يتطلب ألا تكون آلية قدح الزناد لسقوط المجتمع، الذي هو فشل (ح) في تحليل ابن خلدون، ليست بالضرورة نفسها لكل المجتمعات، بل يمكن أن تكون أي واحد من المتغيرات الأخرى. فيمكن أن تكون تفسخ الأسرة، الذي هو جزء لا يتجزأ من (ع) في النموذج. وهذا قد يقود أولاً إلى غياب التربية الملائمة للأطفال، ومن ثم إلى انحطاط نوعية الكائنات البشرية (ع)، وهي التي تشكل حجر الزاوية في أي مدنية. ويمكن أن تكون أيضاً ضعف الاقتصاد (ث) الناشئ من نظام اقتصادي خاطئ (ش) أو قيم ومؤسسات غير مساعدة (ش) [1].

(١) **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**: د. محمد شابرا ترجمة د. رفيق المصري ص ٣٤٥-٣٥٠.

ثالث عشر- الفساد مؤذن بخراب الدولة

ولعل قارئ ابن خلدون اليوم يجد في أفكاره ما يساعد في فهم الواقع الراهن، برغم القرون الستة التي انصرمت. ويكفي أن نذكر تحليل ابن خلدون لظاهرة الفساد في الدولة والمجتمع، ودورها في انحلال الدول وانهيارها، لنعرف كم كان ذلك المفكر دقيقاً في بحثه واستنتاجه، وكم تمتلك أفكاره من قدرة على الحياة والاستمرار[1].

درس ابن خلدون ظاهرة الفساد في المجتمع، ورصد مظاهرها، وحلّل عواملها الاقتصادية بالدرجة الأولى، دون أن يغفل عن العوامل الأخرى، ووجد أن "**الفساد مؤذن بخراب الدولة**"، وأكّد أن الدول تتفسخ وتنهار بسبب استشراء الفساد المتنوع المجالات والأشكال، والعجز عن محاربته، ورأى أن القائمين على الدولة في مختلف الميادين هم منبع الفساد، وأن القوانين التي يسنّونها والقرارات التي يتخذونها، وهي تنطلق من مصالحهم، تؤدي إلى انتشار الفساد واستشرائه.

وأشار ابن خلدون إشارة واضحة إلى أن انتشار الفساد يدفع بعامة الشعب إلى مهاوي الفقر والعجز عن تأمين مقتضيات العيش، كما يدفع بالمنتجين إلى التذمر والضيق، لأنهم يرون أن قسماً كبيراً من جهدهم ينهب منهم أو يؤخذ دون وجه حق، ويرصد أثر ذلك كله على موقف الناس من الحكومة، ويجده بداية لشرخ يؤدي إلى انهيار الدولة.

الانهيار، حسب ما أكّده ابن خلدون، لا يصيب الحاكمين فقط، ولا يؤدي إلى استبدال سلطة بأخرى، بل إنه يدمر الدولة كلها، أي يدمر المجتمع اقتصادياً، ثم سياسياً وثقافياً.

---

(١) **الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته**: د. مصطفى الشكعة، ص ٢٠٢-٢٠٥.

المسألة إذاً، ليست مسألة حكومة فاسدة تنهار أو تزول، بل مسألة مصير مجتمع بأسره، ويستنطق ابن خلدون التاريخ بدقة ومهارة، ليجد أن الدول تنشأ وتنمو وتصل إلى قمة مجدها، ثم تضعف وتموت.

ومن يقرأ ابن خلدون بدقة، يستنتج أن الدولة تبدأ بمشروع سياسي أو عمراني (كلمة عمران لدى ابن خلدون لا تعني بناء البيوت أو غيرها بل تعني النشاط الاجتماعي كله) تحققه غالباً، لكنها بعد ذلك تسترخي وتترهل وتتآكل وينخرها الفساد ويودي بها.

لنا أن نستنتج من دراسة ابن خلدون للفساد ودوره التدميري أن الفساد موجود تاريخياً، وأنه طبيعي في كل مجتمع، لكن لنا أن نستنتج أيضاً، أنه داء خطير يقود الدولة إلى نهايتها.

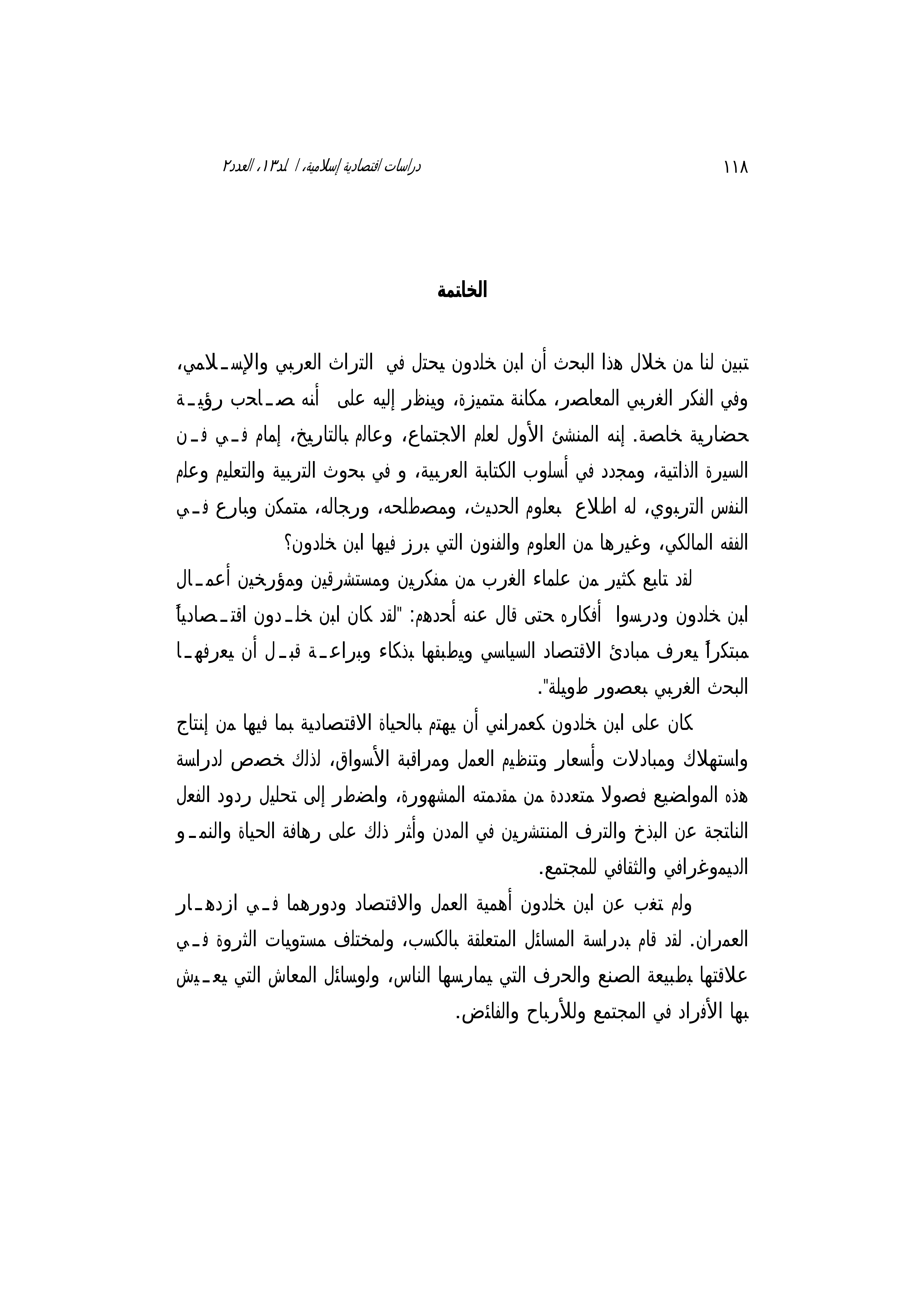
الفساد تاريخي، لكنه في زمننا فساد معاصر، أي إن له أساليبه الجديدة، ونفوذه غير المرئي في كثير من الأحيان. لكن عصريته لا تبطل دوره التدميري، ولا تنجي الدولة من آثاره. ولعل قارئ ابن خلدون يصل إلى أن محاربة الفساد محاربة جدية هي سبيل إنقاذ الدولة من الانهيار، وصيانة أي موقف وطني سليم[1].

إن من أهم ما يمكن قوله في هذا المجال، أن الفاسد لا يمكن أن يكون وطنياً مخلصاً صادقاً، لأنه ينطلق في سلوكه ومواقفه من مصالحه الخاصة، ويقدمها على مصالح الوطن والشعب، ويجري وراءها بمختلف الوسائل، فيلتف على القوانين، أو يسعى إلى إصدار قوانين تمكنه من الربح وإن ألحقت الأذى بعامة الناس، وأدت إلى إضعاف الوطن. وهل يكون لذلك، حين يتراكم ويتفاقم، إلا دور واحد، هو تدمير الدولة والمجتمع، كما أكد ابن خلدون؟

أفلا ندرك أن ابن خلدون ما يزال معاصراً إلى حد كبير، وأن استلهام (دروسه) عن الفساد وغيره مفيد لنا للقضاء على الفساد في مجتمعاتنا...

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٥.



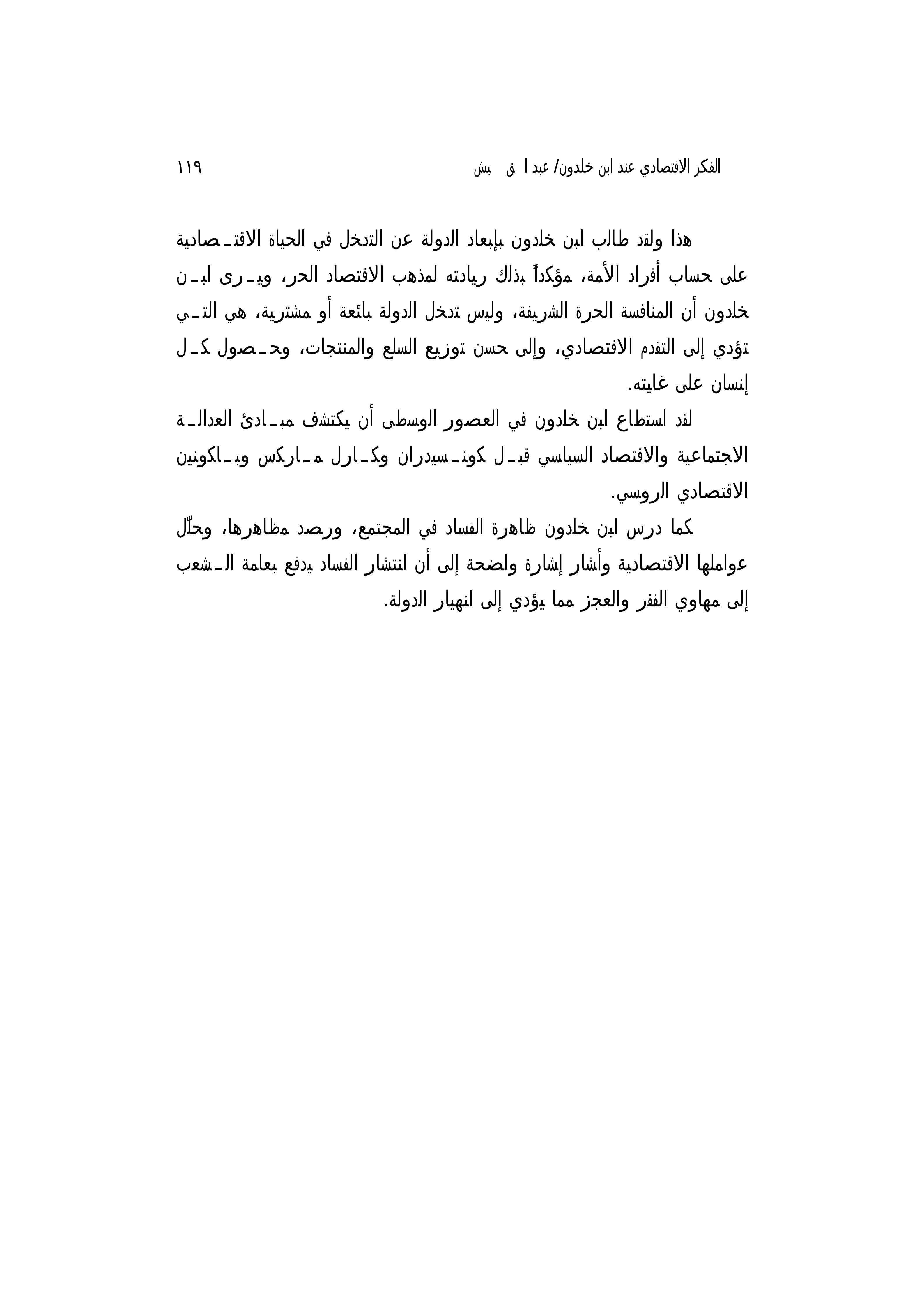
الخاتمة

تبين لنا من خلال هذا البحث أن ابن خلدون يحتل في التراث العربي والإسلامي، وفي الفكر الغربي المعاصر، مكانة متميزة، وينظر إليه على أنه صاحب رؤية حضارية خاصة. إنه المنشئ الأول لعلم الاجتماع، وعالم بالتاريخ، إمام في فن السيرة الذاتية، ومجدد في أسلوب الكتابة العربية، و في بحوث التربية والتعليم وعلم النفس التربوي، له اطلاع بعلوم الحديث، ومصطلحه، ورجاله، متمكن وبارع في الفقه المالكي، وغيرها من العلوم والفنون التي برز فيها ابن خلدون؟

لقد تابع كثير من علماء الغرب من مفكرين ومستشرقين ومؤرخين أعمال ابن خلدون ودرسوا أفكاره حتى قال عنه أحدهم: "لقد كان ابن خلدون اقتصادياً مبتكراً يعرف مبادئ الاقتصاد السياسي ويطبقها بذكاء وبراعة قبل أن يعرفها البحث الغربي بعصور طويلة".

كان على ابن خلدون كعمراني أن يهتم بالحياة الاقتصادية بما فيها من إنتاج واستهلاك ومبادلات وأسعار وتنظيم العمل ومراقبة الأسواق، لذلك خصص لدراسة هذه المواضيع فصولا متعددة من مقدمته المشهورة، واضطر إلى تحليل ردود الفعل الناتجة عن البذخ والترف المنتشرين في المدن وأثر ذلك على رهافة الحياة والنمو الديموغرافي والثقافي للمجتمع.

ولم تغب عن ابن خلدون أهمية العمل والاقتصاد ودورهما في ازدهار العمران. لقد قام بدراسة المسائل المتعلقة بالكسب، ولمختلف مستويات الثروة في علاقتها بطبيعة الصنع والحرف التي يمارسها الناس، ولوسائل المعاش التي يعيش بها الأفراد في المجتمع وللأرباح والفائض.



هذا ولقد طالب ابن خلدون بإبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية على حساب أفراد الأمة، مؤكداً بذلك ريادته لمذهب الاقتصاد الحر، ويرى ابن خلدون أن المنافسة الحرة الشريفة، وليس تدخل الدولة بائعة أو مشترية، هي التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي، وإلى حسن توزيع السلع والمنتجات، وحصول كل إنسان على غايته.

لقد استطاع ابن خلدون في العصور الوسطى أن يكتشف مبادئ العدالة الاجتماعية والاقتصاد السياسي قبل كونسيدران وكارل ماركس وباكونين الاقتصادي الروسي.

كما درس ابن خلدون ظاهرة الفساد في المجتمع، ورصد مظاهرها، وحلّل عواملها الاقتصادية وأشار إشارة واضحة إلى أن انتشار الفساد يدفع بعامة الشعب إلى مهاوي الفقر والعجز مما يؤدي إلى انهيار الدولة.

قائمة المراجع

١. أبو الاقتصاد ابن خلدون: د. محمد حلمي مراد (أعمال مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة) ١٩٦٢م.
٢. الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين بن الخطيب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية القاهرة ١٣٩٣هـ.
٣. الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته: د. مصطفى الشكعة، الدار المصرية للبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٨م.
٤. الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٨٠م.
٥. إنباء الغمر بأبناء العمر: ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ١٣٨٧هـ.
٦. الإنسان ذلك المجهول: الكسيس كاريل (تعريب شفيق أسد) مكتبة المعارف بيروت.
٧. تاريخ الأدب العربي: بروكلمان، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
٨. تاريخ ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي، دار القلم ط5 بيروت ١٩٨٤م.
٩. تحقيق المقدمة: علي عبد الواحد وافي (لجنة البيان العربي بالقاهرة) الطبعة الثانية ١٩٦٥م.
١٠. ابن خلدون حياته وآثاره: محمد عبد ا عنان، مؤسسة مختار للنشر، القاهرة ١٩٩١م.
١١. ابن خلدون معاصراً: د. محمد عزيز الحبابي، دار الحداثة، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٢. سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ ـ)، دار إحيـاء التـراث، بيروت.
١٣. السنن النفسية لتطور الأمم: جوستاف لوبون (ترجمـة عـادل زعيتـر) دار المعارف بمصر ١٩٥٧م.
١٤. السياسة: أرسطو، ترجمة محمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية.
١٥. السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون: صلاح الدين رسلان، دار قباء، القاهرة.
١٦. شذرات الذهب: عبد الحي ين أحمد العكري، دار ابن كثير، الطبعة الأولـى دمشق ١٤٠٦هـ ـ.
١٧. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، دار ابـن كثيـر، بيروت ط٣، ١٤٠٧هـ ـ.
١٨. عبقرية ابن خلدون: د. علي عبد الواحد وافي، مكتبة مصر القاهرة ١٩٦٢م.
١٩. فكر ابن خلدون العصبية والدولة: د. محمد عابد الجابري (مركـز دراسـات الوحدة العربية) الطبعة السادسة، بيروت ١٩٩٤م
٢٠. قصة الحضارة: ول ديوارنت (الترجمة العربية الإدارة الثقافية /جامعة الدول العربية) مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٦م.
٢١. قواعد المنهج في علم الاجتماع: إيميل دوركايم – ترجمة د. محمود قاسـم، مكتبة النهضة القاهرة ١٩٦١م.
٢٢. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، وزارة الثقافة بمصر.
٢٣. نفح الطيب: أحمد بن محمد المقري التلمساني، دار صادر بيروت ١٣٨٨هـ ـ.
٢٤. الضوء اللامع: شمس الدين بن محمـد الـسخاوي، منـشورات دار مكتبـة بيروت.
٢٥. المرجع في تاريخ العلوم: محمد عبد الرحمن مرحبا، دار الفيحـاء بيـروت ١٩٨٤م.

٢٦. مستقبل علم الاقتصاد من منظـور إسـلامي: د. محمـد شـابرا ود.رفيـق المصري، دار الفكر، دمشق.
٢٧. المشكلة الخلقية: د. زكريا إبراهيم، مكتبة مصر، الطبعـة الثانيـة القـاهرة ١٩٧٥م.
٢٨. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٩. المقدمة: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحـضرمي، دار القلـم الطبعـة الخامسة بيروت ١٩٨٤م.
٣٠. نماذج من الفلسفة السياسية: محمد فتحي الشنيطي، مكتبة القـاهرة الحديثـة ١٩٦١م.
٣١. هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى بيروت.
٣٢. مجلة المنار (الأعداد ٧٥، ٧٦، ٧٧ / ١٤٢٤هـ)

33. Bridoux(Andre): *Morale, librairie Hachette*, 1945.

34. Lacoste(Y), *Ibn khaldoun: Naissance de l'histoire*, Maspero, Paris1966.

35. S.Colsio: *Contribution a l'etude d'ibn Khaldoun* (revue du monde musulman XXVI-1994.

دراسات اقتصادية إسلامية
ا لمد ١٣ العدد ٢
رم ١٤٢٧هـ

مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" بين ابن خلدون ولافر

بن علي بلعزوز[1]/عبد الكريم قندوز[2]

مدخل

لقد كانت شخصية ابن خلدون ولا تزال جذابة من كل جوانبها، الفكريـة والثقافية والسياسية والاقتصادية ويعتبر الجانب الاقتصادي واحداً من الجوانب التي كانت ولا تزال أكثر جذباً. وبهذا الخصوص تتميز نظرياته الاقتصادية في مجملها بأنها صالحة للتطبيق حتى في زماننا هذا لأنها مستقاة من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة. فهذا المؤرخ العلامة حفظ أول ما حفظ القرآن الكريم، ثُم الحـديث النبوي الشريف، ودرس التفسير والفقه، واللغة العربية والأدب، ثُم غاص في أعماق معاني القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، واسـتقى منهمـا نظرياتـه فـي العمران، والدولة والاقتصاد، والتاريخ، والتربية، وعلم الاجتماع.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق لبعض الأفكار الاقتصادية التـي تناولها ابن خلدون مركزين على واحدة منها والتي تمثل في نظرنـا مظهـراً مـن مظاهر عبقرية هذا الرجل وهي اثر الضريبة على النشاط الاقتصادي.

وباختصار يمكن أن نقول أن نظريات ابن خلدون الـسياسية والاقتـصادية والاجتماعية، يمكن أن تكون طريقاً نستدل بها علـى الطـرق المثالـى للإصـلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى إليه حكوماتنا وشعوبنا، وهو الـذي يشتهر بأثر لافر والذي نسميه نحن أثر ابن خلدون.

---

(١) دكتوراه دولة، رئيس المجلس العلمي بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
(٢) ماجستير العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

أهمية الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون:

لعلنا إذا أمعنا النظر في تاريخ الأفكار الاقتصادية، قد نجد ابن خلدون من الأوائل ممن قرر موضوعية الاقتصاد واستقلاله كموضوع من موضوعات العمران الواسع. وإذا كانت الروح الأخلاقية والفكر الإسلامي يطفو على كل اهتمامات هذا العمران، فالقضية قضية مناخ فكري عام. وقضية نظرة شمولية فلسفية.[١]

ونحن كما اشرنا من خلال المنهجية التي سنتبعها في هذه الدراسة، فإننا نعتقد أن البحث في الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون ليس مجرد حصر تاريخي لتلك الأفكار والآراء لأن ذلك موضوع علم التاريخ، وإنما الهدف هو إثبات أن هذه النظريات ما تزال تصلح للتطبيق في عصرنا هذا... ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث.

ما هي أهم اكتشافات ابن خلدون في ميدان الاقتصاد بشكل عام حتى يتاح لنا أن نؤرخ لأفكاره وحتى نتمكن من إعطائه مكانته بين مفكري الاقتصاد؟

إن أهم الاكتشافات الخلدونية كانت في شبه قوانين اقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. إثبات موضوعية الحياة الاقتصادية، وتحديد ظاهراتها الأساسية مع إبراز منهج أولي لإدراك الواقع الاقتصادي منعزلاً أو متصلاً مع الواقع المجتمعي بأكمله.
٢. الإلحاح على أن الحياة الاقتصادية مربوطة بالأرض، وهذا فيما يخص تاريخية هذه الحياة وأسس انطلاقتها، مع الإقرار أنه قد يحصل شبه

---

(١) د. مصطفى العبد الله الكفري، "ابن خلدون أبو علم الاجتماع يسهم في تطوير الأفكار الاقتصادية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٨٩١، جويلية ٢٠٠٤، (http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=20550).

استقلال عن الأرض في الحياة المدنية التي تعتمد كثيراً علـى اختراعـات الإنسان.

٣. التأكيد بأن العمل الإنساني هو تقريباً مصدر كل المعاش، وأنـه لا معنـى للخيرات الأرضية بدون عمل إنساني. هذا مع تصنيف للأعمال إلى أعمال طبيعية هي الأعمال المنتجة، وغير طبيعية وهي الأعمـال التـي يعتمـد أصحابها على استغلال إنتاج الآخرين.

٤. إثبات أن الحياة المعاشية تمتد آثارها إلى مختلـف النـشاطات والميـادين المجتمعية الأخرى من سياسة وسلوك أخلاقي وتنظيمات.

٥. التأكيد بأن الصراع مستمر بين المجموعات التي يتباين ويتناقض معاشـها، ويتلخص ذلك في الصراع الدائم بين البدو أهل المعاش الزراعي والرعوي المقتصر على الضروري، والإقطاعية السلطانية ومن حولها من الطبقـات التي تعتمد على المعاش الحضري المترف المستمد ترفـه مـن اسـتغلال الطبقات المنتجة.[1]

منهج الدراسة:

سنتناول إن شاء الله دراستنا من خلال محورين هما:

١. **المحور الأول:** عرض مجمل لأهم النظريات الاقتـصادية والـواردة فـي المقدمة التي وضعها ابن خلدون.

---

(١) نفس المرجع.

٢. **المحور الثاني:** سنقوم من خلاله بإثبات أن مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" والذي يشتهر بين فقهاء الاقتصاد بأثر لافر قد أشار إليه ابن خلدون منذ أكثر من خمسة قرون وبطريقة علمية تضاهي تلك التي أشار إليها لافر.[١]

المحور الأول: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون[٢]

- المنهج الاقتصادي والاجتماعي لابن خلدون من خلال كتابه **المقدمة**:[٣]

اشتهر ابن خلدون بمقدمته التي هي جزء من كتابه الضخم الذي ألفه في التاريخ العام وسماه: "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، وهذا الكتاب يشمل المقدمة ومعها:

١. الكتاب الأول: في العمران وطبيعته.
٢. الكتاب الثاني: ويشتمل على أخبار العرب وأجيالهم.
٣. الكتاب الثالث: فيعرض لنا أخبار البربر ومن يليهم.

وقد عالج ابن خلدون واقعات العمران البشري، التي تشمل كل القواعد في الاتجاهات العامة التي يسلكها أفراد المجتمع في تنظيم شؤونهم الجماعية، وضبط العلاقات وتنسيقها.

---

(١) وبهذا الخصوص فإننا سنحاول التطرق لمبدأ الضريبة تقتل الضريبة والذي يعتبر واحداً من الأفكار الأساسية لمدرسة العرض، وهي من المدارس الاقتصادية الليبرالية المعاصرة، والتي يتزعمها مندل(Mundell) ولافر (Laffer) وجيلدر(Gilder).

(٢) ابن خلدون ١٣٣٢- ١٤٠٦م: مؤرخ وفيلسوف وعالم اجتماع عربي، ولد في تونس ومات في القاهرة. من أعلام زمانه في الإدارة والسياسة والقضاء والأدب والعلوم ولكنه اشتهر بمقدمته المشهورة باسم "مقدمة ابن خلدون" أو"المقدمة " وهي مجلد ضخم كتبها كمقدمة لكتابه في التاريخ "كتاب العبر" وقد وضع فيها أسس فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع.

(٣) علال البوزيدي، "نظرات في الفكر المنهجي عند ابن خلدون"، مجلة الأمة، العدد ٣٨، سنة ١٤٠٤هـ
http://www.modersmal.sodertalje.se/Tarikh-22/Ibn%20kholdoun-1.htm)

أولاً: إخضاعه الظواهر الاجتماعية للقوانين:

فابن خلدون إذ يخضع الظواهر الاجتماعية للقوانين، فهو يبحث عن مدى الارتباط بين الأسباب والمسببات، ولم يكتف بالوصف وعرض الوقائع وبيـان مـا هي عليه، وإنما اتجه اتجاهاً جديداً في بحوثه الاجتماعية، جعله يعلن بـصراحة أن التطور هو سنة الحياة الاجتماعية، وذلك لأن الظواهر الاجتماعية غير قابلة للركود والدوام على حالة واحدة، ومن ثَم كانت الأنظمة الاجتماعية متباينة حسب المكـان والزمان: "إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيـرة واحـدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حـال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول".[١]

فإذا كانت العلوم الرياضية وما شابهها تعـالج أمـوراً مـستقرة، فعلـم الاجتماع يعالج مواضيع تختلف من جيل إلى جيل، ومن منطقة إلى أخرى. لـذلك يرى ابن خلدون أنه يتحتم على الباحث الاجتماعي أن يبحث عن هـذا الاخـتلاف، متخذاً الحذر والحيطة حتى لا ينساق وراء الخيال والمغالطات.

وقد اعتمد ابن خلدون في بحوثه على ما لاحظـه فـي الـشعوب التـي عاصرها، واحتك بها ووازن بينها وبين سابقيها، ودرس العلاقـات الاجتماعيـة، وذلك بأن جمع معلوماته من التاريخ، ثم أخضعها للعقل، ومن هنا تتجلى أصـالته المنهجية. ولا أدلّ على ذلك من كونه يقرر أن العصبية نوع خاص مـن القرابـة داخل ترابط مجتمعي.

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، دار الجيل، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص١٠.

ثانياً: استخدامه المنهج الاستقرائي

لابن خلدون منهجاً استقرائياً استنتاجياً، يعتمد فيه على الملاحظة، ثم الدخول في الموضوع، وبدون فكرة مبيتة، لذلك جاءت قوانينه أقوى أساساً، وأمتن بنياناً، وأقرب إلى وقائع الأمور.

وهكذا سار على منهج علمي سليم، وإن كان استقراؤه ناقصاً بعض الشيء، لأن كثيراً من القوانين والأفكار التي وصل إليها لا تطبق إلا على أمم عاصرها في فترة معينة.[1]

- أبحاث ابن خلدون في المواضيع الاقتصادية. أو الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون.

مما يميز نظريات ابن خلدون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية أن أكثرها قابل للتطبيق في كل زمان ومكان.

كما يعد ابن خلدون أول مفكر عالمي يرى أهمية الاقتصاد للسياسة، ففي الفصل الذي بعنوان "**نقصان الدفع يؤدي إلى نقصان الإيراد**" يقول: "السبب في ذلك أن الدولة والسلطان هما السوق الأعظم في العالم... إذا حجب السلطان البضائع والأموال والإيراد، أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية، وقلت نفقاتهم، وهم معظم المشترين (السواد) وهجرت الأسواق (يقع الكساد) وتضعف أرباح المنتجات، فتقل الجبايات لأن الجبايات والضرائب تأتي من الزراعة والتجارة والتبادل التجاري الجيد والمعاملات التجارية، وطلب الناس للفوائد والأرباح، ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة الجبايات الناتجة

---

(١) علال البوزيدي، مرجع سابق.

عن نقصان ثروة الحاكم أو الدولة... فالمال إنما هو متردد بين الحاكم والرعية منه إليهم ومنهم إليه، فإذا منعه (حبسه عنده) فقدته الرعية".[1]

فهنا نجد ابن خلدون قد اعتبر الدولة هي السوق الأعظم أو قوة إنتاجية أو سوق منتجة، فإن كسدت وقلت مصارفها لحقَ الكساد بقية السوق، وما توصل إليه ابن خلدون في هذا يعتبر اليوم من مفاخر علم الاقتصاد.

فقد اعتبر الدولة منتجة بحمايتها لمصادر الإنتاج، وتأخذ الضرائب مقابل حمايتها لهذه الثروات، ويرى أن قلة الضرائب تؤدي إلى زيادة الاعتماد لتزايد الاغتباط بقلة المغرم، وبزيادة الضرائب يحدث العكس.

<u>أولاً: نظرية القيمة والأثمان عند ابن خلدون.</u>

لقد سبق ابن خلدون آدم سميث في وضع أسس نظرية القيمة والأثمان وهي من أدق الأمور في الاقتصاد، وبذلك يعد ابن خلدون رائدا عظيما في علم الاقتصاد.

وعموماً فإن نظرية القيمة عند ابن خلدون تقترب من نظرية مارشال، فحسب مارشال تقاس بالعرض المرتبط بالتكلفة وفرص الطلب المرتبطة بالمنفعة. ويقول ابن خلدون بهذا الشأن أن القيمة تُقاس بالغبن - التكلفة - واللذة - المنفعة -.

إن الحديث عن نظرية القيمة عند ابن خلدون، لا بد أن يسبقه التطرق لمفهومين يحددان معالم هذه النظرية عند ابن خلدون، وهذان المفهومان هما: "الرزق" و"الكسب".

ويعتبر ابن خلدون الكسب على أنه القيمة المحققة من العمل. وإذا كانت هذه المكاسب أو الأرباح مساوية لقيمة الضروريات والحاجات، فإننا نسميها "معاشاً"،

---

(١) **المقدمة**، الفصل الثاني والأربعون في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية، ص ١٢٩.

أما الباقي أو الفائض فيُستخدم في تراكم رأس المال. أما ما يتحقق للإنسان من جهده الخاص فيسمى حسب ابن خلدون كسباً. من خلال ما سبق يمكننا أن ندرك فعلاً أن ابن خلدون قد سبق ادم سميث في نظرية القيمة بأربعة قرون.[١]

ثانياً: نظرية النقود عند ابن خلدون.

للنقود في نظر ابن خلدون خاصية ترتبت عليها وظيفتان: أما الخاصية فهي الثبات النقدي.

وأما الوظيفتان فهما: اتخاذ النقود أداة مبادلة، وفي الوقت نفسه اتخاذها أداة ادخار.

وفي الإشارة إلى خاصية الثبات النقدي، يقول: « وإن اقتنى سواهما -أي الذهب والفضة- في بعض الأحيان ـ فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل.

ثم هي أداة مبادلة عند ابن خلدون لأنها "**قيمة لكل متمول**"[٢]، أو"**مستودع القيمة**"، وإلا لم يحصل أحد من اقتنائها على شيء، وهي عنده أيضاً أداة ادخار حيث يقول: "إن الذهب والفضة هما الذخيرة والقنية لأهل العالم غالباً".

ومما لاشك فيه أن ظاهرة الثبات النقدي كانت السبب الأول في صيرورة الذهب والفضة مستودع القيمة، وفي اتخاذها أداة للادخار والمبادلة.

وكون الذهب والفضة بمعزل عن حوالة الأسواق التي تحدث لغيرهما عند ابن خلدون يرجع إلى أن الإنتاج منهما ليس مضموناً، حيثُ أن نتيجة استغلال أي

---

(١) Suleiman Abbadi, Ibn Khaldun contribution to the science Economics, *Journal of Al Azhar University*, Gaza, 2004, N 01,42.

(٢) الفصل الأول من الباب الخامس، في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية، ص ١٧٧.

منجم منهما تخضع لعدة عوامل مختلفة، حتى أن النتيجة قد تكون معاكسة، ومن ثَم فقد كان للطابع الاحتمالي للإنتاج، بالإضافة إلى ضآلة القدر المنتج بالفعل بالنسبة للموجود في الأسواق، الأثر الكبير في جعل عرض الذهب والفضة في الأسواق يكاد يكون ثابتاً بصورة منتظمة دائما.[١]

العلاقة بين النقود وبين القدرة الإنتاجية للدولة:

لقد اكتشف ابن خلدون أن قوة الدولة وتقدمها العمراني "الحضاري" لا يُقاس بمقدار ما يتوافر لها من معادن كالذهب والفضة، وإنما يكون نتيجة لقدرتها على الإنتاج الذي يجلب لها الذهب والفضة، فيقول: «إن الأموال من الذهب والفضة، والجواهر والأمتعة، إنما هي معادن ومكاسب كالحديد والنحاس والرصاص، وسائر العقارات والمعادن، والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانية، ويزيد فيها أو ينقصها، وما يوجد منها بأيدي الناس فهو متناقل متوارث، وربما انتقل من قُطرٍ إلى قُطر، ومن دولة إلى دولة أخرى بحسب أغراضه، والعمران الذي يستدعى له، فالنقود يوفرها أو ينقصها العُمران.

ويضرب مثلاً لذلك: "أقطار المشرق مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين، وناحية الشمال، وأقطار ما وراء البحر الرومي لما كثر عمرانها، كيف كثر المال فيها وعظمت دولها، وتعددت مدنها وحواضرها، وعظمت متاجرها وأحوالها... فإنه يبلغنا في باب الغنى والرفاهية غرائب تسير الركبان بحديثها، وربما تتلقى بالإنكار، ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة أموالهم، أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم، أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك، فمعدن الذهب إنما هو من بلاد السودان، وجميع ما في أرضهم من البضاعة، فإنما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة، فلو كان المال عتيداً

(١) د. سهيلة زن العابدين، (http://www.altareekh.com/doc/topics.php?op=viewtopic&topic=31)10/04/2006

موفوراً لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون بها الأموال، ولاستغنوا عن أموال الناس بالجملة".[١]

وهذا الكلام من ابن خلدون في توضيح العلاقة بين كمية النقود وبين القدرة الإنتاجية في الدولة، وأثر هذه القدرة على عمرانها يوضح مدى تفوق ابن خلدون على التجاريين في تحليل وظيفة النقود، كما يظهر أيضاً تفوقه على آدم سميث الذي كان يرى أن التجارة الخارجية إنما هي تصريف الفائض عن الاستهلاك المحلي، حيث بين ابن خلدون أنها تكون لتبادل المنفعة وللحصول على الذهب والفضة ابتغاء الحصول بهما على السلع الأخرى.

العلاقة بين الرخاء وبين سرعة تداول النقود في نظرية ابن خلدون:

يرى ابن خلدون أن النقود يوفرها أو ينقصها العمران، فالعمران بما يحققه من رخاء نتيجة للنقود التي يجلبها للبلاد الغنية يؤدي إلى سرعة تداول النقود، وكثرة التعامل فينتج عن ذلك ارتفاع كمية النقود المتبادلة، فهو يقول: «إن المصر يؤدي إلى كثرة التعامل، واستفحال العمران وتأثر الثروات الكبيرة» كما يقول: «إن العمران يظهر النقود. بالأعمال الإنسانية، ويزيد فيها أو ينقصها.

وهكذا يقرر ابن خلدون أهمية سرعة التداول للمال وأثرها على: زيادة العمران، وزيادة الأموال بينهما، بينما يحل الكساد إذا كان هناك إبطاء في حركة التداول.

---

(١) **المقدمة،** الفصل الرابع عشر من الباب الرابع من الكتاب الأول في أن الأقطار في اختلاف أحوالها بالرفه والفقر مثل الأمصار، ص١٦٩.

ثالثاً: سبْق مالتس إلى نظرية تزايد السكان.

ومن العجيب أن هذا الباحث الاقتصادي الإسلامي قد تحدث في **المقدمة** عن القوانين التي يسير عليها التزايد في النوع الإنساني، وبذلك سبق "مالتس" الإنجليزي في نظريته التي اشتهر بها، وهي نظرية "تزايد السكان". ومالتس من علماء الاقتصاد الإنجليزي، ولد سنة ١٧٦٦م وتوفي سنة ١٨٤٢م، ويعد من المنشئين لعلم "الديموغرافيا" أو علم إحصاء السكان، وهو من العلوم الاقتصادية. وقد وضع مالتس في ذلك كتاباً أسماه "تزايد السكان" وظهر هذا الكتاب سنة ١٨٠٣م. واستخلص مالتس من دراساته لظاهرة التزايد في النوع الإنساني أن السكان يتزايدون كل خمس وعشرين سنة بنسبة متوالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢...)، إذا لم يوقف تزايدهم عائق خارجي. وابن خلدون الذي كان قبل مالتس بأكثر من أربعمائة سنة قد تعرض لهذا النظرية، وإن لم يعن بتفصيل الحديث عن أجزائها، ووضع قانوناً محدداً لها، كما فعل مالتس.

رابعاً: أبحاث في الصناعات والأعمال.

وتحدث في المقدمة عن الفلاحة والبناء والتجارة والحياكة والخياطة والوراقة وغيرها، وقد لخص كتاب تاريخ فلاسفة الإسلام المواضيع التي طرقها في مقدمته، فقال عن الباب الخامس من الكتاب الأول: " الباب الخامس من الكتاب الأول في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل- الفصل الأول في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية..."[1] ووصفَ أمهات الصناعات في أيامه، كالزراعة والعمارة والنسيج والتوليد والطب والورق وغيره.

لقد قسم ابن خلدون النشاطات الاقتصادية إلى ثلاثة نشاطات، هي:

---

(١) **المقدمة**، ص١٢٦.

- الزراعة: وهذه يمكن لأي أحد مزاولتها ولا تحتاج حسبه إلى مهارات خاصة.
- التجارة: وهي خاصة بفئة معينة وتتطلب أيضاً خصائص مميزة لمن يزاولها.
- الصناعة: وهي تتطلب مهارات خاصة لا تتوفر إلا لدى القليلين فهم يختصون بها دون غيرهم.

خامساً: أبحاثه في الجباية وآثارها على الاقتصاد.

وقد خصص لها ابن خلدون الكثير من كتابه المقدمة، وتناول جوانب عدة منها، بل وخصص لها فصولاً منها مثلاً الفصل الثامن والثلاثون الذي عنونه: "الفصل الثامن والثلاثون في الجباية وسبب قلتها وكثرتها".[1]

وستكون هذه الأخيرة أي الجباية وآثارها على الاقتصاد هي موضوع المحور الثاني من دراستنا، وقد خصصناه لذلك خاصة وأن هذا الموضوع مستجد ولا زال يثير الكثير من الجدل.

سادساً: توازن السوق.

في سوق المنافسة الحرة أو السوق الحرة، فإن آلية السعر هي التي تحدث التوازن في هذه السوق. في النظريات الاقتصادية يعتبر والرأس هو أول من أشار إلى ذلك. لكننا سنجد أن ابن خلدون قد أشار إلى هذه الفكرة.

يقوم قانون التوازن الوالراسي على أن: "إذا كان هناك فائض في العرض، فإن الأسعار تنخفض. بينما يؤدي فائض الطلب إلى ارتفاع الأسعار".

---

(١) **المقدمة**، دار القلم، بيروت، ص٢٧٩.

ابن خلدون أشار إلى هذا القانون من خلال مقدمته في موضـعين. الأول: عندما أراد شرح انخفاض أسعار الغذاء بينما تبقى أسـعار الكماليـات مرتفعـة. الثاني: عندما يناقش تجارة ونقل الأطعمة من طرف التجار من مدينة إلى أخرى.[١]

يقول ابن خلدون: " اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس فمنهـا الضروري..... ومنها الحاجي والكمالي"...

"فإذا استبحر المصر وكثر ساكنة رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه وغلت أسعار الكمالي من الأديم والفواكه وما يتبعها وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس من ذلك".

ثم يشرح ابن خلدون ذلك:

"والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الـدواعي علـى اتخاذها إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهر أو سنته فيعم اتخاذهـا أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك المصر أو فيما قرب منه لا بد من ذلك. وكل متخذ لقوته فتفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهـل ذلك المصر فتفضل القتوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها فـي الغالب إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية ولولا احتكار الناس لها لما يتوقع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها بكثرة العمران. وأمـا سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها لا تعم بها البلوى ولا يستغرق اتخاذهـا أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم ثم أن المصر إذا كان مستبحراً موفـور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي علـى طلـب تلـك المرافـق والاستكثار منها كل بحسب حاله فيقصر الموجود منها على الحاجات قصوراً بالغاً ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فتزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرفه

---

(١) Suleiman Abbadi, Op-cit, p. 45.

والترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء كما تراه."[1]

وباختصار، فإن عبد الرحمن بن خلدون الباحث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي سيظل في نظر الباحثين حجة في كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، وستظل نظرياته الواردة في مقدمته صالحة للاستفادة منها.

المحور الثاني: مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" بين ابن خلدون ولافر.

ركّز عبد الرحمن بن خلدون من خلال كتابه المقدمة بشكل كبير على الجباية والضرائب وكل ما تعلّق بها. وبهذا الخصوص فإننا نرى أن موضوع الجباية يُعتبر واحداً من المواضيع التي تظهر عبقرية ابن خلدون وسبقه لأهل زمانه.

وسوف نحاول من خلال هذا المحور من دراستنا هذه تناول هذا الجانب...ولكن قبل ذلك فلا بأس من استذكار بعض المفاهيم الأساسية وخاصة مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" أو ما يسمى بلغة الاقتصاد "أثر لافر" و الذي ينسب إلى الاقتصاد الأمريكي آرثر لافر.

أولاً: ما هو منحنى وأثر لافر. (Laffer Curve)؟

كاقتصادي ليبرالي، اعتبر لافر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي - أي الوزن الضريبي – تدفع (تحرض) قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة.

(١) الفصل الثاني عشر في أسعار المدن، ص١٦٨.

إذن فمنحنى لافر يثبت – في الحقيقة- بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة.

المنحنى التالي يشرح ذلك:

١- عندما يكون معدل الضريبة في المستوى (م١)، كما في الشكل، فان الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها (أ).

٢- إذا تم تجاوز هذا المعدل وانتقلنا من المعدل (م١) إلى المعدل الأكبر (م٢)، فان الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب).[1]

الحصيلة الضريبية

أ

ب

م١ م٢ المعدلات الضريبية

(١) د.المرسي سيد حجازي، "**النظم الضريبية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٧، ص١٢٩.

ومنه "الكثير من الضريبة يقتل الـضريبة" (Trop d’impôt,tue l’impôt). والدولة ترى أن حصيلتها الضريبية تنخفض، وبالتالي ونتيجة لذلك تقوم بالتخفيض من الإنفاق.

في مواجهة زيادة الاقتطاعـات الإجباريـة (الـضرائب والمخصـصات الاجتماعية)، فإن المستثمرين يتخلون عن الاستثمار وذلك لأن الجزء الأكبـر مـن الأرباح المحققة سيتم اقتطاعه على شكل ضرائب.وهنـا يبـدأ النـشاط بـالتراجع وكذلك الحال بالنسبة للأعمال (المقاولات) (عمل أقل، دخول أقل) إلى الحد الـذي يجعل الدولة تجبي ضرائب أقل مما كانت عليه قبل الزيادة في معدلات الضرائب، وهو ما قد يوقعها في صعوبات أخرى لضمان الخدمات العامة – إذا مـا اسـتثنينا زيادة العجز.[١]

على العكس من ذلك، فإن تخفيض الضرائب، تؤدي إلى تشجيع النـشطين والمقاولين على الاستثمار للحصول على أرباح أكبر، خاصـة أن هـذه الأربـاح ستكون أقل تعرضاً للضرائب. هذه الزيادة المضطردة في الأنشطة سـوف تخلـق ثروات جديدة يستفيد منها كل الذين ساهموا فيها بطريقة مباشرة أو بطريقـة غيـر مباشرة (الأجراء، المقرضون، المساهمون، المؤسسات، الإدارات...). ومنه سـيتم بعث النمو من جديد. ومع زيادة الإنفاق الحكومي وكذلك الإيرادات، فـإن الدولـة

(١) لا شك أن هذا المنطق واقعي واقرب إلى الحقيقة، ولكنه ليس أكيداً في كل الحالات. فإذا كنا مثلا أمام شخص لا يرغب في دفع الضرائب، خاصة عندما تكون هذه الأخيرة مرتفعة جدا، فانه سيكون من غير المجدي الاعتقاد بان مستوى النشاط وديناميكية مؤسسة ما ترتبطان أساسا بمستوى الأعباء الضريبية. والسبب في ذلك أن هناك عوامل أخرى ستدخل على الخط والتي ينبغي أخذها بالحسبان.أولها الثقة في المستقبل، ثانيها الوضع الاقتصادي العام، وأخيرا المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون. ولكن لأننا بصدد إثبات أن ابن خلدون هو أول من أشار إلى هذا الأثر، فلن ندخل في تفاصيل أكثر.

تستطيع في هذه الحالة بشكل عام الحصول على قيمة أكبر من الحصيلة الضريبية عن تلك التي كانت تحصل عليها قبل التخفيض في الضرائب.[١]

في الأخير، يسعى منحنى لافر إلى تبرير السياسات ذات الخلفية الليبرالية الهادفة إلى تخفيض الاقتطاعات الإجبارية، ويشكل أساسا لنقد الضغط الضريبي المرتفع.[٢]

ولكن كيف وصل لافر إلى المنحنى الذي أصبح مشهوراً باسمه؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال الصفحات الموالية.

ثانياً: البناء النظري لمنحنى لافر

سوف نحاول من خلال ما سيلي أولاً استذكار الأفكار البسيطة التي ستثبت وجود أثر لافر والذي سنتفق في الأخير على تسميته أثر ابن خلدون، والتي لا ترتكز في النهاية إلا على قوانين العرض والطلب.

يوجد في الواقع سببان رئيسيان يفسران هذه الظاهرة. السبب الأول، تؤدي الضريبة على الدخل إلى إحداث تشوه في السعر النسبي بين العمل والراحة. وهذا بدوره يؤدي إلى انحراف (تغير) في تفضيل الأفراد بخصوص الاستهلاك وخسارة الادخار.

الضريبة على الدخل والتقسيم بين الراحة والنشاط

الأثر الأكثر شهرة للضريبة والذي يدفعنا إلى إثبات الوجود النظري لمنحنى لافر، هو التشوه (الاعوجاج) في الأسعار النسبية مابين الراحة والعمل الحاصل

---

(١) www.libres.org/français/dossiers/chomage/chomage_c3_laffer.htm.

(٢) د.عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١٦٢.

بسبب الضرائب المفروضة على الدخل.بصفة عامة يمكننا إرجـاع الطـابع غيـر الحاث على العمل إلى الضرائب.

على نحو مبسط، فان الأفراد يتصرفون في تقسيم أوقاتهم من خلال نوعين من الأنشطة: الراحة ونقصد به الأنشطة المنزلية الغير الخاضعة للضريبة، والعمل وهو نشاط خاضع طبعاً للضرائب.

لنفترض الآن أننا في مجتمع حيث لا توجد ضرائب. وكان هنـاك فـلاح يعتمد على محصول القمح، حيث يقوم بجني هذا المنتج ثم بيعه في الـسوق. هـذا النشاط يجلب له مثلا ١٠٠ دينار في الساعة. وهـذا بـدوره يمكنـه مـن شـراء الضروريات التي يحتاجها ولتكن الخبز مثلا وذلك بـ: ٣٣ ديناراً للكيلـوغرام. إذا كان يقوم بإنتاج (إعداد) الخبز بنفسه، ويستغرق من أجـل ذلـك نـصف سـاعة. الخيارات المتاحة أمام هذا الفلاح ستكون بسيطة جداً:

إما أن يشتري الضروريات (الخبز) من السوق، وهذا يكلفه ٢٠ دقيقة عمل (أي الوقت الذي ينبغي عليه عمله للحصول على ما مقداره ٣٣ ديناراً من إنتاجـه للقمح).

وإما أن يقوم هو بإنتاج ما يحتاجه (الخبز)، وهذا بدوره سيكلفه ٥٠ دينـاراً (بدلالة إنتاج القمح بأسعار السوق).

لا شك أن الخيار الأفضل لهذا الشخص ستكون بالتأكيد هي التخلـي عـن الاكتفاء الذاتي، وبيع القمح ومن ثم شراء ما يحتاجه (الخبز) من السوق. في هـذه الحالة، فان الإنتاج الجاري يكون قد ارتفع بـ ٣٣ ديناراً من القمـح و٣٣ دينـاراً للخبز.

لنتصور الآن أن الدولة فرضت ضريبة ثابتة قدرها ٥٠%. هذا يعني أنـه في ساعة إنتاج واحدة، فإن الفلاح لا يحصل إلا على ٥٠ ديناراً كـدخل حقيقـي.

ويكون الرصيد في هذه الحالة ٥٠ ديناراً وهو نسبة ما ستأخذه الدولة كاقتطاع إجباري.[1]

الخيارات المتاحة أمام هذا الشخص في هذه الحالة ستتغير، ولكنها ستبقى بسيطة وتصبح كما يلي:

- إما أن ينتج القمح من أجل شراء الخبز. أو
- أن يقوم هو بتحويل إنتاجه من القمح إلى خبز.

في الحالة الأولى، فإنه يجب ٤٠ دقيقة عمل، بينما في الحالة الثانية ينبغي دائما ٣٠ دقيقة (كما في المثال الأول).

لا شك أن النظام الأمثل للإنتاج سيكون هو الاكتفاء الذاتي.والإنتاج الجاري في هذه الحالة سيكون منقوصا مما قيمته ٣٣ ديناراً من القمح و٣٣ ديناراً من الخبز.

هذا المثال ليس قصصياً، لكنه يعبر وببساطة عن واقع الحال، كما أننا محاطون بأمثلة كثيرة من هذا النوع.والمشكلة تكمن في التعرف على هذا النوع من الظواهر.

يمكننا الآن تمثيل ما قلناه عن طريق التمثيل البياني التقليدي للتحكيم (تقسيم) بين العمل والراحة.فرد له ٢٤ساعة في اليوم.إذا كان يعمل صفر(٠) ساعة، فإن دخله يكون معدوما(٠)، وإذا كان يعمل ٢٤ ساعة فان دخله يساوي(24w)، حيث w يمثل معدل الأجر الساعي لهذا الفرد.

وبطبيعة الحال فان أي ثنائية أو زوج تتوسط النقطتين السابقتين(انظر الشكل١) تمثل توزيع الفرد لوقته بين العمل والراحة.

---

(١) Philippe Lacoude, “ L’effet de Laffer en France au cours des années 1980” , (www.libres.org/francais/dossier/impot/impots_p1_ecrits.htm)

في الشكل (٣):

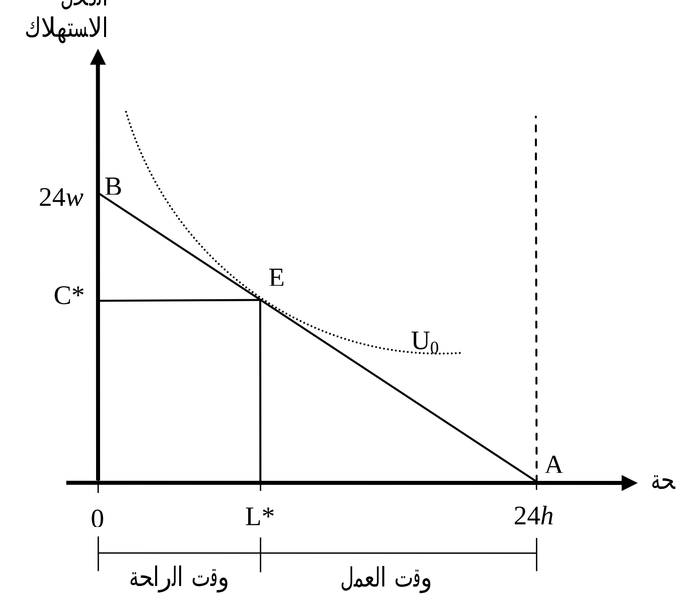
عند النقطة A فإن وقت الراحة =٢٤ ساعة، الدخل= صفر.

عند النقطة B فإن وقت العمل =٢٤ ساعة، والدخل =w٢٤ (أقصى دخل ممكن).

كل النقاط (الأزواج أو الثنائيات) التي تقع على المستقيم (AB) هي نقاط ممكنة.

النقطة E تمثل نقطة التوازن، وعند هذه النقطة تتساوى المنفعة الحدية لساعة العمل الأخيرة مع المنفعة الحدية لساعة الراحة الأخيرة.

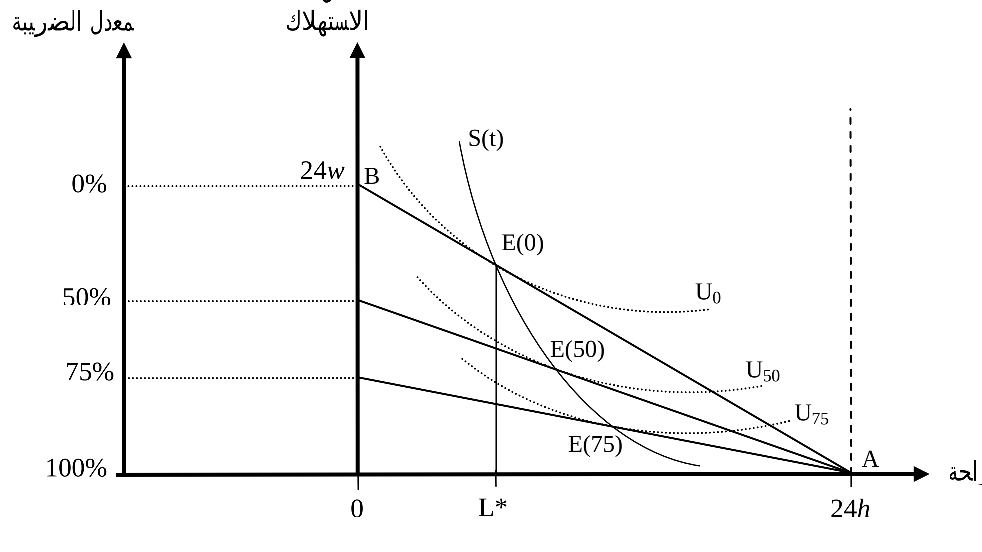
منحنى المنفعة (U_0) يمثل ميل المستقيم (AB) عند النقطة (E).



الشكل ١
منحنى تقسيم الوقت بين العمل والراحة

العلاقة بين عرض العمل ومعدل الضريبة.

إن ما تقوم به الضرائب هو أنها تغير من معدل الأجـر(w)**.** فمـن أجـل معدل ضريبة نسبية (t)، فان معدل الأجر الحقيقي ليس إلا w (1-t). مثلاً، إذا كان w = ١٠٠ دينار في الساعة، وكان معدل الضريبة ٢٥%، فيكون معـدل الأجـر الحقيقي مساوياً إلى ٧٥ دينارا في الساعة. في الشكل الأول فإن الزيادة في معدل الضريبة (t) تترجم أو تظهر من خلال انتقال النقطة B نحو الأسفل. ومن أجـل كل معدل ضريبة فإننا نحصل على نقطة توازن جديدة E(t) الموافقة لها. المنحنى الذي يصل بين مختلف نقاط التوازن E(t) التي حصلنا عليها، ليس في النهايـة إلا منحنى عرض العمل S(t) بدلالة معدل الضريبة.

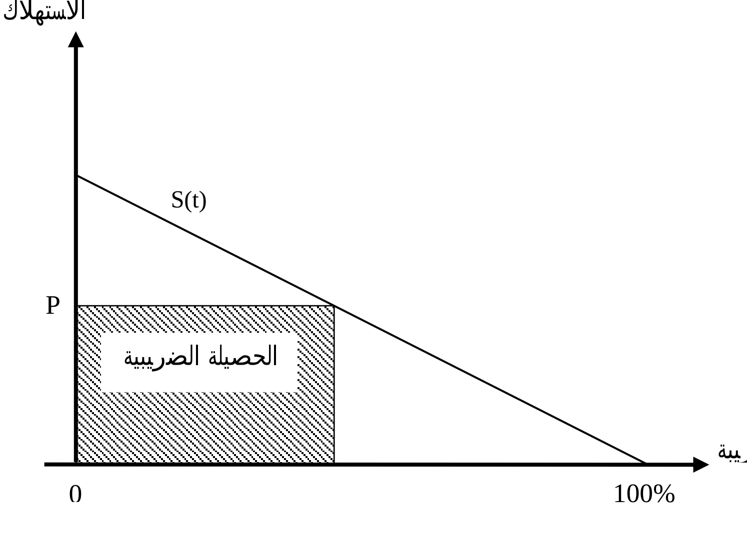


الشكل ٢
منحنى عرض العمل بدلالة معدل الضريبة

هذا المنحنىS(t) يبين لنا بأن عرض العمل يتناقص بتزايد المعدل الحدي للضرائب. الإنتاج، وهو مرتبط بعرض العمل، يتناقص إذن مع معدل الضريبة.

في حالة ما إذا كان مستوى عرض العمل معدوماً وذلك عند معدل ضريبة ١٠٠%، الإنتاج يكون بدوره معدوماً من أجل هذا المستوى الضريبي. مستوى الإنتاج يتناقص إذن وبشكل منتظم من *C إلى غاية الصفر(٠) في نفس الوقت الذي تمر فيه الضريبة من الصفر(٠) إلى معدل ١٠٠%.

في الحقيقة، يمكننا أن نفهم بسهولة بأن الأفراد إذا كانوا مجبرين على تحويل كل إنتاجهم إلى الدولة، فإنهم سوف يفضلون التوقف عن العمل نهائياً، أو على الأقل تحويل نشاطهم من الإطار القانوني إلى السوق السوداء. هذه الظاهرة محققة وبدرجات مختلفة في كل المجتمعات الحالية.



الشكل ٣
علاقة الإنتاج بمعدلات الضريبة

من الشكل (٣):

ما بين القيمتين (الحدين) من الإنتاج الموافقتين للمعدلين ٠% و١٠٠%، فلأن الإنتاج يتناقص بانتظام مع معدلات الضريبة. يمكننـا، إذن تبـسيط هـذه الفرضـية الأساسية بتمثيل منحنى الإنتاج على شكل خط مستقيم متناقص.

منحنى لافر يربط ما بين مستويات الحصيلة الضريبية للدولة ومعدلات الضريبة:

حصيلة الدولة تكون معدومة عندما يكون معدل الضريبة معـدوماً، وبعـدها تتزايد مع هذا المعدل قبل أن تتناقص إلى غاية الصفر(٠) من أجل معدل ضـريبة ١٠٠%.وفي الواقع، يمكننا شرح هذه النتيجة بطريقة أكثر بساطة بالأخذ بعين الاعتبار منحنى الإنتاج. الحصيلة الضريبية للدولة الموافقة لمساحة المستطيل المظلل في الشكل (٣).

الإنتاج
الاستهلاك
P_1
$S(t)$
P_2
P_3
معدل الضريبة
0 t_1 t_2 t_3 100%

الشكل ٤
علاقة الإنتاج والاستهلاك بمعدل الضريبة

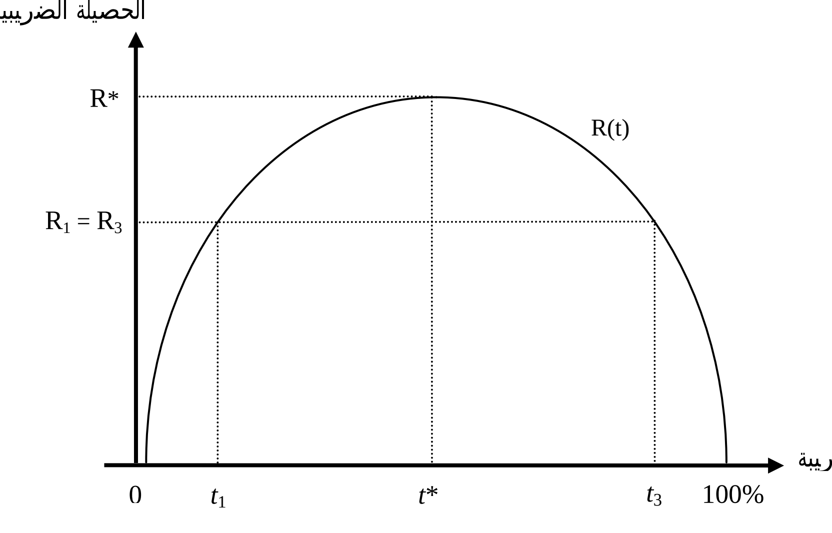
الحصيلة الضريبية تكون أعظمية (في أقصى قيمة لها) عندما تكون مساحة المستطيل عظمى، أي من أجل قيمة متوسطة لمعدل الضريبة. إذا تفحصنا الشكل (٤) جيداً، يمكننا تفهم كيف يمكن لاقتصاديي العرض الوصول إلى مثل هذه النتائج.

إن الشكل (٤) يتيح لنا إمكانية مقارنة الحصيلة الضريبية (مساحات المستطيلات) الناتجة عن معدلات مختلفة للضرائب. المساحة المستطيلة المظللة تزيد أولاً مع معدلات الضريبة ثم تتناقص بعد ذلك إلى الصفر.

العلاقة بين الحصيلة الضريبية والمعدلات الضريبية (منحنى لافر)

إذا قمنا بربط الحصيلة الضريبية للدولة مع معدلات الضريبة، فإننا نحصل على منحنى لافر(انظر الشكل ٥).

المنحنى في الشكل (٥) يوضح بأنه ابتداء من معدل ضريبة t^*، كل زيادة في الضغط الضريبي تنتج تراجعاً في الحصيلة الضريبية. وطبعا لا يمكننا الزعم بأن هذا المعدل هو هذا أو ذاك، وكما هو الحال بالنسبة لقانون الطلب حيث لا يحدد لنا عند أي قيمة الطلب ينخفض عند تخفيض الأسعار، فإن منحنى لافر لا يحدد لنا بكم تتغير الحصيلة الضريبية للدولة عند تغير معدلات الضريبة المعطاة.



الشكل 5
منحنى لافر

منحنى لافر إذن ما هو إلا إطار تحليلي، يعتمد أساساً على بديهية حقيقيـة، هذه البديهية تقوم على أن الأفراد مستعدون للعمل أكثر عند زيادة دخولهم الحقيقية. إن مبدأ منحنى لافر مستنتج من هذه البديهية والنتيجة هي أن هذا المنحنى واقعـي وحقيقي.[١]

هكذا وصل آرثر لافر سنة ١٩٧٤م إلى رسم المنحنى الذي يُنـسب إليـه ومفاده باختصار أن " زيادة المعدلات الضريبية تؤدي إلى خفض الحصيلة، لكـن بعد مستوى معين". ماذا عن ابن خلدون؟

(١) لو نقلنا التحليل من زاوية أخرى:
يمكن للمعدل الضريبي *t أن يساوي ٨٠%، ولكن يمكنه في نفس الوقت أن يساوي ٢٠%. العلوم الاقتصادية ليست هي نفسها علوم الاقتصاد القياسي، فهي لا تعطينا أي فكرة أو إشارة عن هذا المعدل الضريبي الحرج (الخطر).على أية حال، فإنه في الواقع الأمور أكثر تعقيداً خاصة ما تعلق بآثار المعدل الأعظمي (العتبة)، الشرائح الضريبية، السقوف، الترجيح الممكن بين المنتجات الخاضعة للضرائب.

سوف نهدف من خلال ما سيأتي إلى الوصول إلى منحنى الضريبة تقتل الضريبة انطلاقاً من أفكار ابن خلدون والواردة في كتابه **المقدمة**.

حسب ابن خلدون يؤدي وصول الدولة إلى حالة الترف إلى اضمحلال العصبية لأن أهل العصبية لا عصبية لهم بسبب ترفهم، وهذا ما قد يدفع بالسلطان إلى صرف أموال باهظة على عصبية كاذبة. وهنا يكون جباية الأموال والتي تستهلك استهلاكاً لا مردود له، ويتزايد الاستهلاك بسبب تزايد الترف فتتعدد الجبايات والمكوس، فتخيب آمال الأمة في الإنتاج الاقتصادي، فينهار الجميع من الأمة العاملة والطبقة الطفيلية التي تمتص أموالها وهنا نكون بصدد القانون الجبائي الذي يقر بأن "الجباية تقتل الجباية".[١]

والمراحل يمكننا استنباطها من كتاب ابن خلدون **المقدمة** بشيء من التمحيص:

لقد أدرك ابن خلدون منذ القدم أن التوسع في الضريبة يمكن أن يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يغري الحكام برفع المعدلات لجبر ما نقص من الحصيلة[٢]، وهكذا " لا تزال العملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال"[٣].

وفي كتابه يتناول ذلك في الفصل الثامن والثلاثون في الجباية وسبب قلتها وكثرتها.

(١) د. عبد المجيد مزيان، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٨، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) د.عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص١٦١.

(٣) **المقدمة**، دار القلم، بيروت، ص ٢٨٠.

"اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع[1] كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة."[2] وهذه إشارة مباشرة إلى القانون الذي يعرف بقانون لافر.

<u>بناء منحنى الضريبة تقتل الضريبة من أفكار ابن خلدون:</u>

المرحلة الأولى: العلاقة الطردية بين المعدلات الضريبية والحصيلة الإجمالية.

حسب قانون لافر (أو قانون الضريبة تقتل الضريبة) تكون العلاقة بين المعدلات الضريبية والحصيلة الإجمالية طردية

يفسر لنا ابن خلدون ذلك، حيث يقول: "والسبب في ذلك أن الدولة: إن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل كما علمت وكذا زكاة الحبوب والماشية وكذا الجزية والخراج وجميع المغارم الشرعية وهي حدود لا تتعدى وإن كانت على سنن التغلب والعصبية فلا بد من البداوة في أولها كما تقدم والبداوة تقتضي المسامحة والمكارمة وخفض الجناح والتجافي عن أموال الناس والغفلة عن تحصيل ذلك إلا في النادر فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التي تجمع الأموال من مجموعها. وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها"[3].

الفكرة السابقة تجعلنا نصل إلى علاقة مبدئية بين معدلات الضريبة والحصيلة الضريبية، وهي علاقة طردية، والسبب كما هو واضح من خلال شرح ابن خلدون هو:

---

(١) الوزائع: جمع وزيعة، وهو ما يتوزع على الأشخاص.

(٢) **المقدمة**، دار القلم، بيروت، ص ٢٧٩.

(٣) نفس المرجع والصفحة.

تؤدي المعدلات الضريبية المنخفضة إلى تنشيط العمل (وإذا قلت الوزائـع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيـه) وهـو مـا يعـرف بـالتعبير الاقتصادي الحديث "الأثر التحريضي" للضرائب.

يدفع الأثر التحريضي (الأثر الحاث) إلى زيادة الأوعية الضريبية التي تدفع منها الضرائب (فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم).

وبالتالي زيادة الحصيلة النهائية للضرائب (وإذا كثر الاعتمار كثرت أعـداد تلـك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها").

المرحلة الثانية: العلاقة العكسية بين المعدلات الضريبية وحصيلة الضرائب.

المرحلة الثانية من أثر لافر هي لما تصبح المعدلات الضريبية مرتفعة جداً بحيث تؤدي إلى أثر عكسي للأثر السابق (الأثر التحريضي)، يرجع السبب حـسب ابن خلدون إلى دورة الحضارة لكنه يصل إلى النتيجة الصحيحة.

يقول ابن خلدون "فإذا استمرت الدولة واتصلت وتعاقب ملوكها واحداً بعد واحد واتصفوا بالكيس وذهب شر البداوة والسذاجة وخلقها من الإغضاء والتجـافي وجاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس، وتخلق أهل الدولـة حينئـذ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمـسوا فيـه مـن النعـيم والترف، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم، ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثر لهـم الجبايـة، ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب كما نذكر بعد. ثم تتدرج الزيـادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثـرة الحاجـات والإنفـاق بسببه، حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضم وتصير عادة مفروضة، لأن تلـك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيـين ولا مـن هـو واضعها إنما تثبت على الرعايا كأنها عادة مفروضة. ثم تزيد إلى الخروج عن حد

الاعتدال فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفـع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمـار جملة فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها".

"وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلـك الـنقص فـي الجبايـة ويحسبونه جبراً لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به. فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها"[1].

وهذه الفكرة التي أشار إليها ابن خلدون هي نفسها التي أثبت من خلالهـا لافر الأثر الذي ينسب إليه والتي مفادها أنه عند رفع معدلات الضريبة فـإن ذلـك يؤدي إلى تحريض قطاع الأعمال وحتى العائلات إلـى تخفـيض وقـت العمـل واستبداله بوقت الراحة وسبب ذلك ببساطة – كما أشرنا سابقاً- هو أن الأفـراد إذا رأوا أنهم يحولون معظم أرباحهم إلى الدولة فإنهم يفضلون التوقف عن العمل.

يمكننا انطلاقاً مما سبق ـ أفكار ابن خلدون ـ الوصول إلى منحنى وأثـر لافر بطريقة رياضية واقتصادية. وهو ما يجعلنا في الأخير نسمي الأثر بـ: أثـر ابن خلدون والمنحنى الموافق له بـ: منحنى ابن خلدون.

(١) **المقدمة**، طبعة دار القلم بيروت، ص٢٧٩-٢٨٠.

المراجع

١. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، دار الجيل، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٢. عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م.

٣. د.عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.

٤. د.المرسي سيد حجازي، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٧.

٥. د. عبد المجيد مزيان، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٨.

٦. د. مصطفى العبد الله الكفري، "ابن خلدون أبوعلم الاجتماع يسهم في تطوير الأفكار الاقتصادية"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد ٨٩١، جويلية ٢٠٠٤، (http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=20550)

٧. علال البوزيدي، "نظرات في الفكر المنهجي عند ابن خلدون"، **مجلة الأمة**، العدد ٣٨، سنة ١٤٠٤هـ.
(http://www.modersmal.sodertalje.se/Tarikh-22/Ibn%20kholdoun-1.htm)

٨. د. سهيلة زين العابدين، "نظرية الدولة عند ابن خلدون"،
(http://www.altareekh.com/doc/topics.php?op=viewtopic&topic=31)

8. Suleiman Abbadi, "Ibn Khaldun contribution to the science Economics", *Journal of Al Azhar University*, Gaza, 2004, N01.

9. Philippe Lacoude, "L’effet de Laffer en France au cours des années", 1980, 10.(www.libres.org/francais/dossier/impot/impots_p1_ecrits.htm).